



العدد: أ.ي/٢٠٢٦/١٥٠٩
التاريخ: ٢٠٢٦/٠٤/٢٩

الى / هيئة الاوراق المالية

م / البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١

يهدىكم المصرف التجاري العراقي الاسلامي أطيب التحيات...

نرفق لكم طياً التقرير السنوي وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية الموحدة والمنفصلة (المصدقة) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ للتفضل بتأييد الاستلام.

مع التقدير...

بسام جابر
المدير المفوض

نسخة منه الى:

- المصرف التجاري العراقي الاسلامي / الدائرة المالية





ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لاستخدامها عند الضرورة

نؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي



365006818196266

عزيزي المواطن في حالة حدوث أي تكدؤ أو مشكلة في قراءة رمز الاستجابة السريعة

يرجى ارسال صورة رمز الاستجابة السريعة الى البريد الالكتروني

dm@ur.gov.iq

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بالامكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

البيانات المالية الموحدة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

التقرير السنوي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المحتويات:

- ١- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٢- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٥
- ٣- تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥
- ٤- تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥
- ٥- تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥
- ٦- تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٥
- ٧- تقرير مراقب الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
- ٨- البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وباتنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي (المصرف أو 'CIBIQ')، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أعرب عن خالص الشكر والاعزاز لتبنيكم الدعوة للمشاركة في أعمال الهيئة العامة ومناقشة تقرير المصرف السنوي عن أداءه للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

استمرت التحديات في الظهور في بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٢٥. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان معدل نمو اقتصادي بلغ ٣.١٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢.٦٪ في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا التحسن، لا تزال المنطقة تواجه مجموعة من المخاطر الرئيسية، من أبرزها تصاعد النزاعات المسلحة، وتأخر الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط، إلى جانب احتمالية حدوث تحولات سلبية في السياسات الاقتصادية العالمية.

أما على الصعيد المحلي، فقد شهد الاقتصاد العراقي لنكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠.٩٪ خلال عام ٢٠٢٥، متأثراً بمجموعة من العوامل، من بينها التحديات الإقليمية وتقلبات أسعار النفط وارتفاع مستويات الاستيراد. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط، مع متوسط نمو متوقع يبلغ ٥.٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة في بيئة الأعمال، واصل المصرف تعزيز أدائه التشغيلي وتحقيق نتائج قوية، حيث بلغ صافي الأرباح ٢٧ مليار دينار عراقي لعام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٨ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٤. كما واصل المصرف التركيز على التوزيع الفعال للموارد ضمن إطار مقبول للمخاطر لتحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين.

وخلال العام، حصل المصرف على تصنيف لائتماني قصير وطويل الأجل بدرجة (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة على المدى البعيد من قبل وكالة التصنيف الدولية 'كايتهال إنتلجنس' للتصنيف الائتماني. مما يعكس التقدم النوعي في تعزيز العمليات المصرفية وتحسين جودة الجدارة الائتمانية للمصرف.

وفي أعقاب استحواد بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ('بيتك')، ثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم، على المصرف الأم، أستكمل مصرفنا بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف أعماله كمصرف إسلامي متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بواقر الشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الرقابة الشرعية والمصرف الأم ومساهميننا ومنتسبيننا على دعمهم المستمر وغير المحدود للمصرف، ولولا هذا الدعم لما تمكنا من تحقيق هذه الإنجازات.

أجدد ترحيبي بكم، وأشكر لكم حضوركم ومشارككم، سائلاً الله التوفيق للجميع لما فيه خير مصرفنا واقتصاد بلدنا العزيز.



محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥
حضرات أعضاء الهيئة العامة المحترمين....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

يسر مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥، وفقاً لأحكام المادتين (١٣٤، ١١٧) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعمل بالتقاعدة المحاسبية المرقمة (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ولأحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

أن مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد أنظمة الضبط ونظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة وإظهارها خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من أوائل المصارف الأهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرفقة م/ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

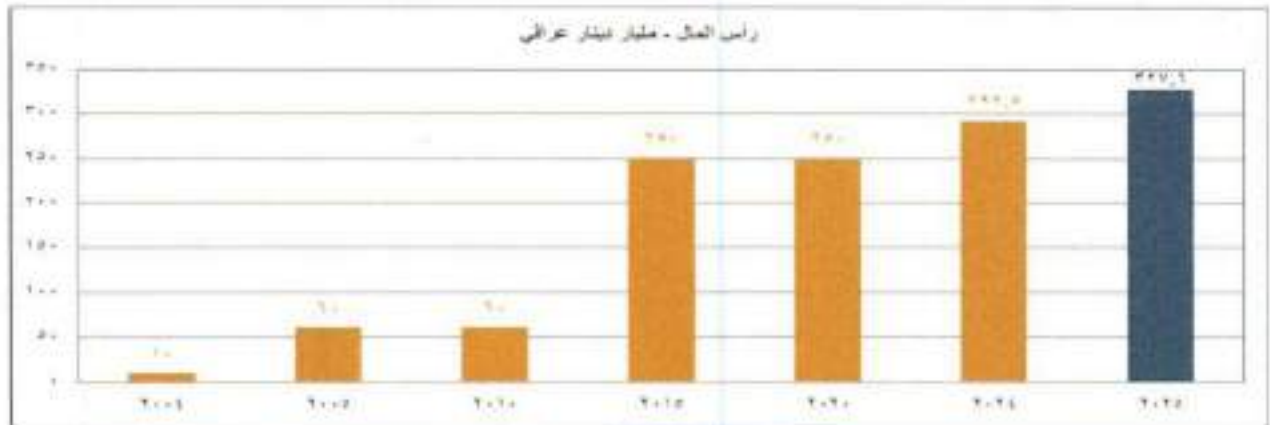
٢. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع:

لقد تنامي رأس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وبرز التطورات التي حصلت على رأس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بشراء حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الإقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع (بيتك) على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مفصلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، ويعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي يمتلك ٨٥.٣٪ من رأس مال المصرف في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٥.٣٪). تبعاً لذلك، بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. وفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ١٢٠.٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥.١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧.٦ مليار دينار عراقي.

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أخذت المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

٣. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع (تتمة):



٤. مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤: ١٠٠٪) من رأس المال المدفوع والبالغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتخذ للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية (الشركة التابعة)، تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨، تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٥. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل اعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسيع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزيائمه من خلال منهجية عمل متحفظة.

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥

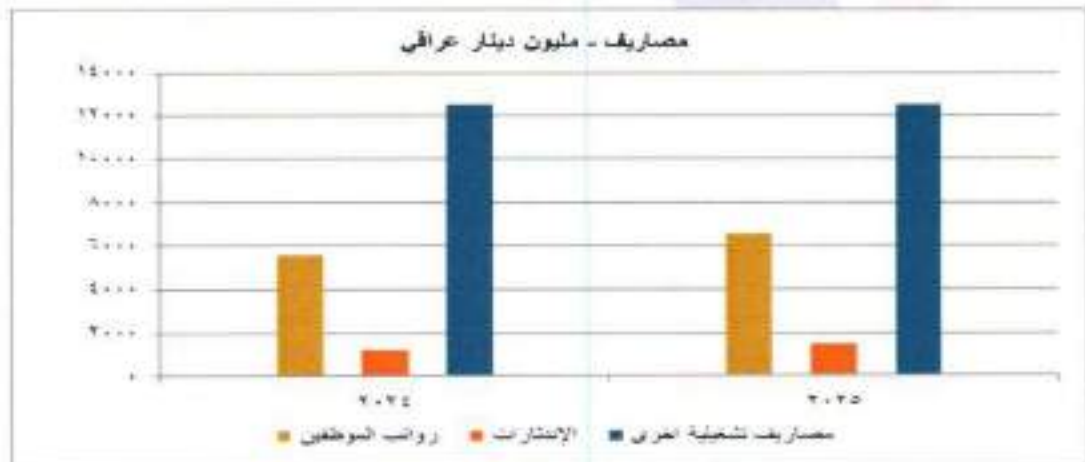
أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال عام ٢٠٢٥:

١. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٢٧,٠٠١ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٨,٢٢٧ مليون دينار عراقي).
٢. بلغ رصيد إجمالي حقوق المساهمين ٢٨٢,٩٥٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥٦,٠١٦ مليون دينار عراقي).
٣. بلغ رصيد الاحتياطيات ٥٥,٣٥٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٣,٥١٦ مليون دينار عراقي).
٤. بلغ رصيد الكفالات لأصالح الزبائن ١١٨,١٣٩ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي).
٥. أما بالنسبة للسيولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٨١,٣٤١ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٧٢,٦٤٥ مليون دينار عراقي).

٦. الجدول انذاه يوضح مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤:

مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف	٢٠٢٥	٢٠٢٤
العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE)	٪٧,٤٤	٪١١,٦٢
العائد على معدل الموجودات (ROAA)	٪٥,٠٤	٪٧,٩٧
صافي هامش الربح على العوائد (NFM)	٪٧,٩٥	٪١٩,٤٧
نسبة التكاليف الى اليرادات	٪٤١,٤٣	٪٣٢,٨١
نسبة التمويل الى اجمالي الموجودات	٪١,٣٣	٪١,٣٩
نسبة التمويل الى الودائع	٪٥,٣٧	٪٤,٩١
نسبة النقد خارج العراق الى رأس المال والاحتياطيات السليمة	٪٣,٦٠	٪٨,٦٧
نسبة تغطية السيولة (LCR)	٪٧٢٤	٪٥٤٠
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	٪٥٢٦	٪٦٢٩
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	٪١٢٣,٦٥	٪١٧٩,١٠

٧. الجدول انذاه يبين إجمالي المصاريف التشغيلية للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤:



اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
تكاليف الموظفين	٦,٥٤٥	٥,٥٧٩
انتشارات مستندات ومعدات وحق استخدام الموجودات	١,٤٧١	١,٢٥٣
مصاريف تشغيلية أخرى	١٢,٥٥٨	١٢,٥٣٣
إجمالي المصاريف التشغيلية	٢٠,٥٧٤	١٩,٣٦٥

أما بالنسبة إلى مصاريف الدعاية والإعلان فقد بلغت ٣٣,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥,٢ مليون دينار عراقي) ، وبلغت مصاريف الضيافة ٢٨,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٥,٥ مليون دينار عراقي).

٨. ربحية الفروع:

رقم الفرع	اسم الفرع	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
٨٠٢	فرع الخالتي	(١٤٨)	(١١٩)
٨٠٣	فرعة بوابة العراق	٣٣	٣٨٣
٨٠٤	فرع مول القاهرة	٣٦٦	٣١٦
٨٠٥	فرع المنصور	(١,٤٦٦)	(٥٧٥)
٨٠٧	فرع الكاظمين	-	(٩٥)
٨٠٨	فرع الاعظمية	(٢٠٦)	(١٢٧)
٨٠٩	فرع البصرة (شارع الجرائر)	٢٣٠	٣٤٦
٨١٠	الفرع الرئيسي والادارة العامة	٢٨,١٦٢	٣٧,٧٤٢
٨١١	فرع البصرة (تايمز سكوير مول)	(٦)	٦٢
٨١٢	فرع النجف	٥٤	١٩٤
	مجموع الفروع	٢٧,٠١٩	٣٨,١٢٧
	شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية	(١٨)	١٠٠
	مجموع الارباح المجمعة	٢٧,٠٠١	٣٨,٢٢٧

ثالثاً: الإحتياطيات والتخصيصات

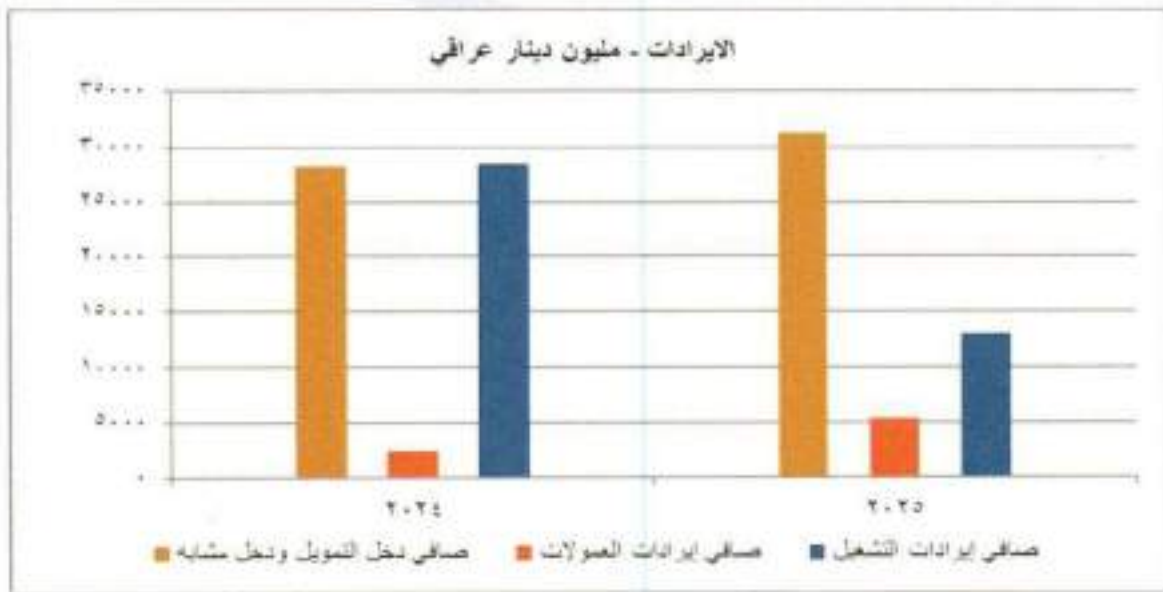
اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
الإحتياطيات	٥٥,٣٥٤	٦٣,٥١٦
التخصيصات	٥,٤١٤	٧,١١٦
المجموع	٦٠,٧٦٨	٧٠,٦٣٢

رابعاً: الإستثمارات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات وطنية بالدينار العراقي	٢٣٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق بالدولار الأمريكي	-	٢٩,٩٨٨
استثمارات طويلة الاجل / اسهم ومشاركات	١,٦١٧	١,٤٤٨
المجموع	٣٣١,٦١٧	٣٤١,٤٣٦

خامساً: إجمالي الإيرادات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
صافي دخل التمويل ودخل مشابه	٣١,٢٧١	٢٨,٢٣٩
أرباح تحويل عملات أجنبية	١٠,٧٠٠	١٧,٢٦١
الإيرادات الأخرى	٢,٣٢٣	١١,١٣١
إيرادات العمولات، صافي	٥,٣٦٣	٢,٤٠٠
المجموع	٤٩,٦٥٧	٥٩,٠٣١



سادساً - التغييرات الجوهرية

يأشر المصرف بإعماله المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف

انسجاماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات أهمها:

١. مواصلة التوسع في منح التمويل بشقيه النقدي والتعدي وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة التمويلية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.
٢. زيادة حجم الودائع بكافة أنواعها لتمويل الأنشطة المصرفية الأخرى.
٣. توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك تعزيزاً لأهداف الخطة التجارية والمالية.
٤. أن يكون المصرف الواجهة الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف (تتمة):

٥. المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٦. إعادة تأهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.
٧. المواصلة في إدخال أنظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لـ زبائنه.

ثامناً: السياسات المحاسبية

طبق المصرف ومنذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية لسنة ١٩٩٢ في اعداد البيانات المالية مع الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص تطبيق بنود اللوحة الإرشادية وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال ونسب الاحتياطي القانوني واعتمد على قانون الإئتمان رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ في احتساب الانشازات وكذلك الاعتماد على الاسعار المعلنة للعملة الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي. خلال عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ بناء على معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية (IFRS). بعد تحول نشاط المصرف الى النشاط الإسلامي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم تعديل السياسات المحاسبية المعمول بها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. فيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تاسعاً: أملاك المصرف

ندرج ادناه جدول بالعقارات التي يملكها المصرف والعقارات المستأجرة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١:

ت	كشف بالفروع التي يملك المصرف عقاراتها	ت	كشف بالفروع المستأجرة عقاراتها من الغير
١	الفرع الرئيسي والادارة العامة	١	فرع بوابة العراق
٢	فرع المنصور / فرع الكاظمين	٢	فرع مول القاهرة
٣	فرع الخلائي	٣	فرع الاعظمية
٤	فرع البصرة / شارع الجزائر	٤	فرع البصرة / تايمز سكوير مول
		٥	فرع النجف

عاشراً: الإدارة التنفيذية

الاسماء	العنوان الوظيفي
السيد بسام جودات ابو عودة جابر	المدير المفوض للمصرف
السيد مصطفى نجم كاظم حواس	معاون المدير المفوض
السيد محمود ماضي النعيم	مدير الإدارة المالية
السيد حذيفة عماد حسين	مدير ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
السيد سيف وليد المشهداني	مدير ادارة الفروع والخدمات الادارية
السيدة دينا حامد محمد العبود	مدير ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالعزیز جبار عبدالعزیز	مدير الادارة القانونية
السيد علي عنان يافز	مدير ادارة المخاطر
الانسة دينا جورج رومان	مستشار الحوكمة والامتثال
السيد احمد سامي ابراهيم	مراقب الامتثال الشرعي
السيد حسام عبد الرزاق محمود	مدير قسم الايبلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب
الانسة فاطمة ابراهيم احمد	مدير الاستثمار والخزينة
السيد احمد صبري الربيعي	مدير ادارة تقنية المعلومات
السيد قصي زهير عبدالله	مدير أمن المعلومات والامن السيبراني
السيد علي كريم شغاثي	مدير الامن وسلامة بيئة العمل
الانسة أنسام عباس شفيق	مدير ادارة العمليات المصرفية
السيد زاهد محمد احمد	مدير مخاطر الائتمان
السيدة زينب علي جزالة	مدير وحدة الجودة / مكلف بإدارة وحدة التمويل المالي
السيدة مها نعمان البياتي	المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة

حادي عشر:

١. كبار المساهمين في المصرف ومقدار مساهمتهم في رأس المال كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥، حيث لا توجد اسهم مرهونة من اسهم المصرف التجاري العراقي الإسلامي الى اي طرف اخر.

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	%١,٤٩
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	%١٣,٢٠
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢. إحصائية بالتوزيع الطبيعي بأعداد المساهمين كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

من	إلى	عدد المساهمين	عدد الأسهم
١	١٠٠,٠٠٠	٨٠٦	٣١,٢٥٣,٧٠٢
١٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٤٠	٧٦١,٥٦٥,٤٠٥
١,٠٠٠,٠٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٣	١,٩٠٣,٤٩٣,٤٠٦
٥,٠٠٠,٠٠١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠	١,٦١١,٠٩١,٣٤٦
١٠,٠٠٠,٠٠١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥	٥,٣٦٢,٠٠٧,٨١٠
٥٠,٠٠٠,٠٠١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦	٤,٥٧٩,٤٠٩,٨٠٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠١ فأكثر		٧٥	٣١٣,٣٥١,١٧٨,٥٣١
المجموع		٤,٣٦٥	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

٣. عناوين فروع المصرف وأرقام الهواتف:

فرع الكاظمين (٨٠٧) بغداد/حي المتنبّي/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الأول Email: CIBIQKadhumain@cibiq.com.iq	الفرع الرئيسي والادارة العامة (٨١٠) بغداد/شارع السعدون/محلة ١٠٢/شارع ٩/مبنى ١٢١ Email: CIBIQMainBranch@cibiq.com.iq
فرع الاعظمية (٨٠٨) بغداد/شارع عمر ابن عبد العزيز/هيست خاتون/محلة ٣١٤/شارع ١٩/مبنى ٢٤/قرب ساحة عترة Email: CIBIQAdhamya@cibiq.com.iq	فرع الخلائي (٨٠٢) بغداد/شارع الخلفاء/محلة ١٠٤/شارع ١/بناية ٥٢ Email: CIBIQKhulani@cibiq.com.iq
فرع البصرة (٨٠٩) البصرة/شارع الجزائر/حي الفرنسي/قرب مجسر ابو شمير Email: CIBIQ.Basra@cibiq.com.iq	فرع بوابة العراق (٨٠٣) بغداد/شارع دمشق/مقابل متزه الزوراء/مجمع بوابة العراق السكني Email: Bwabat.Aliraq@cibiq.com.iq
فرع البصرة - تايمز سكوير مول (٨١١) البصرة/جبليلة/مول تايمز سكوير/الطابق الاول Email: CIBQTimesSquare@cibiq.com.iq	فرع مول القاهرة (٨٠٤) بغداد/حي القاهرة/مول القاهرة Email: CIBIQCairoMallBranch@cibiq.com.iq
فرع النجف - (٨١٢) النجف/شارع الأمير - تقاطع شارع الروان Email: CIBIQNajaf@cibiq.com.iq	فرع المنصور (٨٠٥) بغداد/حي المتنبّي/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الارضي Email: CIBIQMansour@cibiq.com.iq

الثالث عشر: النشاط الإداري ويتضمن

١. الرواتب والاجور والعلاوات:

بلغ رصيد الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين خلال السنة ٦,٥٤٥ مليون دينار عراقي فيما بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في الإدارة العامة والفروع ٢٨٧ موظفاً.

٢. تدريب وتأهيل وسفر وإيفاد:

حرص المصرف على تنمية موارده البشرية وذلك لأهميتها في تنفيذ أعماله حيث تم استخدام المركز التدريبي المهني للمصرف والمجهز بأحدث تقنيات التكنولوجيا لأغراض التدريب والتطوير لمواكبة التطور حسب المعايير العالمية، وتم صرف مبلغ مقداره ٣٠ مليون دينار عراقي بالمقارنة بمبلغ ٦٧ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢٤ لأغراض التدريب والتأهيل والسفر والإيفاد.

فيما يلي أهم الدورات التدريبية التي اقيمت خلال سنة ٢٠٢٥:

أنواع الدورات	عدد الدورات	عدد المشاركين في الدورات
الدورات المقامة داخل المصرف	١	٢٠
الدورات المقامة خارج المصرف	٩٢	٢١٤
الدورات المقامة خارج المقر	١	١
الدورات المقامة عن طريق الايميل (قراة المادة التدريبية)	١١	٢٠٠ / موظف لكل دورة
المجموع	١٠٥	٤٣٥

٣. فروع المصرف واسماء مندراء الفروع:

الفرع	اسم مدير الفرع
الرئيسي	لمياء عبد الرزاق عباس
الخلائي	حنان احمد حسين
بناية العراق	حنان علي صالح
مول القاهرة	علي هادي حمود
المصور	عبدالقادر عبدالخالق
الكاظمين	غير شاعل (الفرع تحت اعمار الصيانة)
الاعظمية	بسمة صباح محمد
البصرة (شارع الجزائر)	مؤيد جعفر محمد (استقال بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢) وتم تكليف (سارة فاضل كاظم) بإدارة الفرع بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٣ لحين تعيين مدير للفرع
البصرة (تايمز سكوير مول)	ايات عبد الله عبد القادر
النجف الاشرف	بهاء مهدي عبدالزهره

٤. الموارد البشرية والكوادر الوظيفية:

تعتبر الموارد البشرية من الأركان الأساسية التي يركز عليها المصرف حيث تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ التعليمات المصرفية وخدمة الزبائن ومهام التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج وفق السياسة التي يضعها مجلس الإدارة، وفي هذا السياق تحرص إدارة المصرف على تقديم دعمها المستمر لغرض رفع مستوى العاملين ومهاراتهم وقدراتهم الإدارية والمصرفية من خلال إلحاقهم بدورات وندوات ومؤتمرات متخصصة لتحسين الأداء والخدمة المقدمة للزبائن.

٥. صيانة مباني ومشتات المصرف:

قام المصرف خلال عام ٢٠٢٥ بأعمال صيانة وإعادة تأهيل لمبانيه المؤجرة والمملوكة بلغت ١,١١٢ مليون دينار عراقي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

لمواكبة التطورات القائمة في المجال المعلوماتي وسجل تفعيل وتقديم الخدمات المصرفية يضع المصرف خطة سنوية لتنفيذ عدة مشاريع لهذا الغرض، ومن اهم هذه المشاريع المعلوماتية التي تم المباشرة بها خلال العام ٢٠٢٥:

أ- الانظمة والمشاريع المنجزة:

- تحويل النظام المصرفي إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ترقية النظام المصرفي للإصدار الأحدث.
- ترقية الموقع الرسمي للمصرف.
- تحسين مركز البيانات في الإدارة العامة.
- ترقية نظام Go AML مع البنك المركزي العراقي.
- شراء خوادم Nutanix لمركز الشبكات من الكوارث في فرع البصرة.
- استبدال نظام نسخ الخوادم الحالي مع نظام VEEAM.
- شراء خوادم من شركة Palo Alto كنظام حماية firewall لمركز البيانات في الفرع الرئيسي للمصرف.
- التدقيق الخارجي لـ ISO 27001, ISO 22301, COBIT 2019.
- تطبيق نظام BigID.
- تطبيق نظام One Trust.
- اتمام التكاملية بين Assets and Suplank.

ب- مشاريع قيد الإنجاز :

- نقل النظام المصرفي إلى الإدارة العامة في بغداد.
- مشروع الموبايل بانك والإنترنت بانك.
- البنية التحتية لمركز خدمة الزبائن.
- نظام الأرشيف الإلكتروني.
- ربط الإدارة العامة بالفروع بالأنظمة الضوئية.
- تحديث أجهزة الصراف الآلي الجديدة.
- تقييم مركز البيانات (Uptime).
- إعادة تأهيل غرفة الاجتماعات.
- تحسينات برنامج إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSM Enhancement).
- إدارة الأصول (Asset Management).
- تحسينات موقع المصرف الإلكتروني وتسليمه لقسم الشمول المالي.
- مشروع خدمات تنفيذ والدعم والاستشارة وإصدار شهادة ISO 20000.
- مشروع تطبيق إطار قياس جودة خدمات تقنية المعلومات وفق معيار ISO 25011.
- مشروع تطبيق معيار التحويلات المالية العالمية ISO 20012.
- مشروع تطبيق إطار حوكمة تقنية المعلومات COBIT 2019.
- مشروع ترقية نظام الربط بين الأنظمة (A2A Upgrade Project).
- مشروع نظام التقييم (Assessment System Project).
- مشروع تطوير تقارير الأعمال باستخدام Power BI.
- مشروع ترقية نظام الصناديق (Cashier System Upgrade Project).
- مشروع إدارة أداء أعضاء مجلس الإدارة (Border Performance Management Project).

الرابع عشر: في مجال مكافحة غسل الأموال

لتضمن وتقاضي عدم وقوع حادثة غسل أموال التزم المصرف بتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال المرقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عن (FATF) وقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

الخامس عشر: إدارة المخاطر

يقوم المصرف بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال اتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة وإعداد تقارير عنها، والاحتفاظ براسمال كاف للوفاية من هذه المخاطر. أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المصرف هي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة و أنواع أخرى من المخاطر.

ولتزاماً بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وتعليمات البنك المركزي العراقي، وبما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير الانضباط الشرعي، وضع المصرف سياسته وإجراءات عمله لإدارة مخاطره بحيث تتفق مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، وقد تم تطوير سياسات إدارة المخاطر في المصرف بناءً على ذلك.

كذلك حرص المصرف المتمثل بمجلس إدارته على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، لذلك كانت من ضمن توجهات مجلس إدارة المصرف ضمان استقلالية الأنشطة الرقابية منها نشاط إدارة المخاطر في المصرف وتطبيقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الإداري لإدارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:-

١. تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها حيث من مهامها الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في المصرف.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها المصرف ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- التأكد من توفر السياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والآليات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتحديثها إذا لزم الأمر.
- التأكد من أن إدارة المصرف لمخاطره تتم بشكل كامل بحيث تشمل المصرف المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، والتعرف على أي من الأنشطة التي يقوم بها المصرف يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك معالجة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة حولها.
- مراجعة للفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضالخة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المصرف ورعاها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وإدارة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ المصرف براسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.

الخامس عشر: إدارة المخاطر (تتمة):

٢. استقلالية إدارة المخاطر:

تستع إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم ادارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، هذا وبالإضافة الى ذلك تقوم الادارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد و قياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف او من الممكن ان يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة، ولتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف، بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة اطار ادارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لادارة كافة انواع المخاطر.
- لتقيف وزيادة وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر.
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في اعداد ميزانية المصرف التقديرية ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ونسخة للادارة للتنفيذ للمصرف.
- اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محطة المصرف التمويلية للتأكد من انسجامها مع السياسة التمويلية الخاصة بالمصرف وفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود، وأنه تم وضع الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها، ويشمل ذلك أيضا التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة القائمة لدى المصرف.
- الاشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

المبدأ عشر: مبدأ الاستمرارية وفق معايير أبوفي

يلتزم المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتطبيق مبدأ الاستمرارية عند إعداد قوائم المالية، وذلك استناداً إلى متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي)، ولقوم الإدارة بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولة نشاطه على المدى المنظور، بالاعتماد على تحليل أوضاعه المالية، ونتائج أعماله، وهيكل رأس المال، ومستويات السيولة، والالتزامات القائمة، ومصادر التمويل المتاحة والمتوقعة.

وبناءً على هذا التقييم، تُعد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، ما لم تكن لدى الإدارة لية أو ضرورة لتصفية المصرف أو التوقف عن نشاطه أو تقليصه بصورة جوهرية. وفي حال وجود حالات عدم تأكد جوهرية قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار، يلتزم الإدارة بالإفصاح عنها بشكل واضح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تحقيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل.

كما تواصل الإدارة تقييم مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاستمرارية خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وقول اعتمادها ونشرها، مع الإفصاح عن أي أحداث لاحقة ذات أثر جوهري، وتلك وفقاً لمعايير أبوفي، وبالاستئناس بالمعايير الدولية ذات العلاقة بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المبدأ عشر: التقدير الدولي

يواصل المصرف التجاري العراقي الإسلامي ترسيخ مكانته المرموقة في القطاع المصرفي من خلال سلسلة من الجوائز الإقليمية والدولية التي تعكس تميزه ورياسته. فقد كان المصرف أول مصرف عراقي يفوز بجائزة "أفضل مصرف في العراق" الصادرة عن مجلة جلوبال فاينانس العالمية - نيويورك، لخمس سنوات متتالية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وهو إنجاز يؤكد قدرته التنافسية وتطوره المستمر. كما يُعد المصرف أول مصرف عراقي يحصل على ترخيص من "ماسٹركارڊ العالمية" في عام ٢٠٠٨ لإصدار بطاقات الائتمان والدفع المباشر التي تجعل اسمها، مما يعكس الثقة العالية التي يحظى بها لدى المؤسسات الدولية.

وفي إطار نشاطه في مجال التمويل التجاري، حصل المصرف على جائزة "أفضل مصرف من حيث التمويل التجاري في العراق لعام ٢٠٢١" المقدمة من الاتحاد الدولي للمصرفين العرب، وهي جائزة تؤكد جودة الخدمات المصرفية المتخصصة التي يقدمها لعملائه في هذا المجال.

كما نال المصرف خلال عام ٢٠٢٥ جائزة "أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق" من الاتحاد الدولي للمصرفين العرب، تقديراً لالتزامه بأعلى المعايير المهنية والشريعة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ولجأه في تطوير منتجات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة وفق الضوابط الشرعية.

وفي الختام، يقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لجميع الجهات الرسمية والأهلية، ولكل من ساهم في دعم مسيرة المصرف ونجاحاته، سائلين العلى عز وجل دوام التوفيق في الاستمرار بالارتقاء بالعمل المصرفي لخدمة المواطنين ودعم الاقتصاد بلدنا العزيز.

ومن الله التوفيق



محمد حيد دراغ
رئيس مجلس الإدارة







تقرير الحوكمة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

أولاً: لمحة عامة

يلتزم مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات التي توفر أساساً لأداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك لتحقيق نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للإفصاح عن المعلومات وإمكانية حصول كافة المساهمين على حد سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية، ولتحقيق ذلك يبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الإفصاح (الإفصاحات المالية والغير مالية والرقابية والتي تتضمن كافة البيانات الهامة بالمصرف وعملياته وإداؤه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكلية المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، المنتخب من قبل الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، بما في ذلك الإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في إطار ممارسته لأعماله المصرفية. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تتمتع بقرارات اتصال فعالة ومستقلة والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، سواء كانت رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، الالتزام الرقابي، الحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الشرعي الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة واستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة في المصرف.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وتمثل هذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة والقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ويضمن دليل الحوكمة تحقيق التوافق بين مجلس الإدارة، ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وضوابط البنك المركزي العراقي. وهذا النكامل ينتهي إلى بلورة مهام واضحة لكل طرف وتجنب تداخل الاختصاصات.

ثالثاً: مجلس الإدارة

بعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف العام على اعمال المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عوائد ثابتة ومستدامة لمساهمييه وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، ونظراً لكون المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بنك البحرين") (المعروف سابقاً بينك الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") لذلك فإن لمجلس الإدارة دوراً مزدوجاً يتعلق الأول بالاشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

١. أعضاء مجلس الإدارة

محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الآداب - جامعة بغداد، بكالوريوس كلية القانون الجامعة المستنصرية. لديه خبرة في العمل المصرفي شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة مصرف الرافدين سنة ١٩٧٢، و بعد ذلك أصبح عضواً في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي لثلاث دورات، وبعد ذلك أصبح رئيس مجلس الإدارة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

محمد عاصم احمد عبد الخالق (نائب رئيس مجلس الإدارة)

نائب رئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة عين شمس في مصر. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي، شملت مجالات الأعمال المصرفية للشركات والائتمان والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد. كما سبق له تولي مناصب تنفيذية عليا وعضوية مجلس الإدارة التنفيذي في بنوك ومؤسسات مالية متعددة.

حالياً يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للشركات - مجموعة بيت التمويل الكويتي، البحرين، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيت التمويل الكويتي (مصر)؛ النائب الأول للرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد (مصر)؛ المدير العام لمنطقة البحرين والخدمات المصرفية الخارجية - البنك العربي؛ عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد (مصر) - بنك تركلاند (تركيا)؛ الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال، بنك الخليج التجاري ش.م.ك.ع (الخليجي)، قطر؛ إضافة الى توليه مناصب مختلفة في بنك المشرق في قطر والبنك التجاري الدولي (مصر).

بسام جودات ابو عودة جابر (المدير المفوض)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الهاشمية شغل خلالها عدد من المناصب ومنها مسؤول علاقات العملاء لدى البنك العربي ومسؤول ائتمان الشركات ومشرف علاقات عملاء الشركات ومدير علاقات العملاء في بنك الأردن وعمل رئيس إدارة العمليات المصرفية وعمل منتقداً كمستشار لدى المصرف التجاري العراقي الإسلامي وتم نائب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي. وحالياً يشغل منصب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي ولديه خبرة في القطاع المصرفي لمدة ٣٣ عاماً.

جمال طاهر يحيى (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الهندسة - جامعة بغداد. يتمتع بخبرة مصرفية من خلال شركائه التجارية وتعاملاتها مع المصارف العراقية والاجنبية على مر سنوات عديدة. وشغل عدد من المناصب ومنها مدير مفوض شركة العراق للصناعة المعدات الفنية صناعي من ١٩٨٩ وإلى تاريخه، مدير مفوض شركة الوحدة العراقية لتجارة المعدات الثقيلة من ٢٠٠٤ وإلى تاريخه، مدير مفوض شركة المياهم للتجارة العامة من ٢٠٠٣ وإلى تاريخه.

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

١. أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

جميل ايلى جميل غطاس (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس تجارة واقتصاد - الولايات المتحدة الأمريكية. لديه خبرة في العمل المصرفي لأكثر من ٤١ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها رئيس التطوير الاستراتيجي - البنك الاهلي المتحد من ٢٠١٠ والى تاريخه، مدير اقدم لمخاطر الائتمان للمجموعة - البنك الاهلي المتحد من ٢٠٠٢ والى ٢٠١٠، مساعد نائب الرئيس - الدائرة الاقتصادية المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٩١ والى ٢٠٠١، ومدير الدائرة الاقتصادية - المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٨٥ والى ١٩٩١.

مها عبد الحميد محمد ابراهيم (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢٢، حاصلة على بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان وشهادة (CFA) Chartered Financial Analyst لديها خبرة في العمل المصرفي منذ عام ١٩٩١ ولغاية الآن، شغلت خلالها عدد من المناصب في البنك الاهلي المتحد/ جمهورية مصر العربية (مدير عام مساعد - إدارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام إدارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ورئيس قطاع إدارة الائتمان والتسويق ومدير عام إدارة الائتمان والتسويق ومدير عام أول إدارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع الائتمان ونائب الرئيس التنفيذي للشركات) كما عملت في البنك التجاري الدولي / جمهورية مصر العربية (مساعد اداري - إدارة الائتمان والتسويق ومحلل أول ائتمان إدارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد إدارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد إدارة الاستثمار ومدير إدارة الاستثمار ومساعد رئيس إدارة الاستثمار) كما عملت موظف في إدارة التحصيل والقروض وموظف أول في إدارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي.

محمد تامر عبد المنعم سلامة علي (عضو مجلس إدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ ٢٠٢٢/٣/٣١، وهو حاصل على ماجستير إدارة أعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. يمتلك الأستاذ محمد تامر عبد المنعم خبرة تمتد لثلاثين عاماً في مجال العمل المصرفي والاستثمار، حيث عمل خلال مسيرته في عدد من البنوك الفرنسية والإنجليزية، كما شارك في برنامج التخصص المصرفي في مراحله المختلفة. وقد تقلد العديد من المناصب المتقدمة في مجال إدارة مخاطر الائتمان على المستويين المحلي والإقليمي. يشغل الأستاذ محمد تامر عبد المنعم حالياً منصب الرئيس الإقليمي لمخاطر الائتمان الدولي في بيت التمويل الكويتي (البنك الاهلي المتحد سابقاً)، حيث يشرف على إدارة مخاطر ائتمان الشركات ضمن نطاق واسع يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ومصر والعراق.

مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي (عضو مجلس إدارة)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال المالية والمصرفية من جامعة Swiss Business school لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٠ سنة شغل خلالها عدة مناصب منها مسؤول علاقات في البنك الاهلي المتحد ومدير علاقات المؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد ومدير اقليمي و الرئيس الاقليمي للمؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد.

عبدالله يوسف احمد السيف (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩، حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جونز بولاية فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩، عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٧. لديه خبرة في القطاع المصرفي الإسلامي لأكثر من ٤٦ عاماً، شغل خلالها عدة مناصب في الشرق الأوسط منها في بيت التمويل الكويتي وبنك ابوظبي الإسلامي (ابوظبي)، ومستشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العقاري الكويتي. كما انه شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي، الرئيس التنفيذي لشركة أصول للإجارة والتمويل والاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة وارد للإجارة والتمويل، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة المدار للتمويل والاستثمار، عضو مجلس الإدارة لشركة كاف القابضة المحدودة (الإمارات) وعضو مجلس إدارة في بنك بيت التمويل الكويتي - مصر. مستشار مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

٢. تشكيلة المجلس

يتكون مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي من تسعة أعضاء أصليين الى جانب سبعة أعضاء احتياطي من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي، ويعين أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة وذلك لمدة لا تتجاوز أربع سنوات بعد اخذ موافقة البنك المركزي العراقي ويجوز إعادة انتخاب العضو لدورة ثانية كحد أقصى وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً ورئيس مجلس الإدارة للمصرف.

يشكل الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أكثر من ثلث تشكيلة المجلس وذلك مراعاة لمتطلبات تشكيلة لجان المجلس، وتنفيذاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية بهذا الخصوص. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة تم مراعاة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدد من الاصوات مساوياً لعدد الاسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً للمرشح واحد او توزيعها على أكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يتألف مجلس إدارة المصرف لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ من السادة المذكورة اسماؤهم أدناه:
الأعضاء الاصليين وعدد أسهمهم:

ت	الأعضاء	ممثل	المنصب	عدد الاسهم
١	محمد حميد ذراغ الذراغ	نفسه	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٢٠٠
٢	محمد عاصم احمد عبد الخالق	بيت التمويل الكويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠
٣	جمال طاهر يحيى التكريتي	نفسه	عضو مجلس إدارة	٤,٩٩٣,٢٤٦
٤	جميل ايلى جميل عطاس	شركة واحة الطاقة الخليجية للخدمات النفطية	عضو مجلس إدارة	١٣١,٠٤٠
٥	بسام جودات أبو عودة جابر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦٥,٥٢٠
٦	مها عبد الحميد محمد ابراهيم	نفسه	عضو مجلس إدارة	٣٢,٧٦٠
٧	محمد تامر عبد المنعم سلامة	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٨	مالك يوسف رحمة الله حيدر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٩	عبدالله يوسف احمد السيف	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦,٥٥٢

الإعضاء الاحتياطي وعدد أسهمهم:

ت	الأعضاء	المنصب	عدد الاسهم
١	فرات عبد العظيم عبد الرزاق كية	عضو مجلس الإدارة	٢,٥٦٩,١٦٠
٢	سعد جواد علي محمد سعيد العبدلي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٣	ولاء حسين هاشم حسين نصر الله	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٤	يحيى اسماعيل داود الحكيم	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٥	مضر اسماعيل يحيى محمد	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٦	علي عصام عبد المجيد رشيد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٧	رضا علي محمد علي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠

ثالثاً: مجلس الإدارة (تنمة)

٢. أمين سر المجلس:

بموجب دليل الحوكمة المؤسسية واستناداً الى محضر مجلس الإدارة المرقم ٢٨٧ في ٢٥/٧/٢٠٢٢ تم تعيين السيد عبد العزيز جبار أمين سر مجلس الإدارة. ويعد دور أمين سر المجلس من الادوار الحيوية والهامية لدى المصرف حيث يقوم بحضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة ويدون جميع المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات مع ذكر الموضوعات التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم التوصل اليها، واسماء الاعضاء الحاضرين والمصوتين من كل عضو وحفظ وتوثيق سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس بعد توقيعها من أعضاء المجلس.

٣. مسؤوليات مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة في الحوكمة هو في تحقيق التوازن، وتفويض السلطات في إطار رقابة داخلي محكم تطبيقه الإدارة التنفيذية ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ادارته للمصرف بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الاعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الاطراف ذوى المصلحة، وتحقيق كل ماينبغى في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط المصرف.

٤. اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ستة مرات خلال السنة المالية وكلما دعت الحاجة لذلك حيث يتم حضور كافة اعضاء المجلس الى الاجتماع وفي حال تعذر حضور احد الاعضاء شخصياً فيكون حضوره من خلال الفيديو او الهاتف وذلك بعد موافقة رئيس المجلس ودون ان يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع حيث تصدر قرارات المجلس بغالبية الاصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح تلقى اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ وحضور كل عضو في الجدول أدناه:

ت	الاعضاء الاصليين	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٥/٣/٤	٢٠٢٥/٣/٢٦	٢٠٢٥/٤/١٥	٢٠٢٥/٨/٥	٢٠٢٥/١١/١٦	٢٠٢٥/١٢/٩
١	محمد حميد ذراغ النراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	محمد عاصم احمد عبد الخالق	×	×	×	✓	✓	✓
٣	يسلم جودات ابو حودة جابر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤	جمال طاهر يحيى التكريتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥	جميل ابلي جميل عمار	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٦	محمد تامر عبد الملحم سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٧	مالك يوسف رحمة الله حيدر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٨	مها عبد الحميد محمد	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٩	عبد الله يوسف احمد السيف	✓	✓	✓	✓	✓	✓
١٠	رضا علي محمد/ عضو مجلس إدارة المحافظ	✓	✓	✓			

رابعاً: لجان مجلس الإدارة

- نبذة عن اللجان

شكل المجلس خمسة لجان تستند عضويتها من أعضاء المجلس وترفع التقارير مباشرة إلى المجلس وتقوم بالواجبات والمهام الموكلة إليها بموجب دليل الحوكمة والصلاحيات المفوضة للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية وفي أدناه تفاصيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

١- لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

يتمثل الدور الأساسي للجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة في تقديم الدعم لمجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بممارسات الحوكمة السليمة، ومتابعة تطبيق سياسات الحوكمة على مستوى كافة وحدات المصرف. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ والمهام والمسؤوليات لجميع اللجان:

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١١/١٢	٢٠٢٥/١٠/١٥	٢٠٢٥/٨/١٢	٢٠٢٥/٦/٢	٢٠٢٥/٢/١٧
١	محمد حميد ذراغ الدراج (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	عبد الله يوسف السيف	✓	✓	✓	✓	✓	×
٤	محمد عاصم احمد	✓	✓	✓	✓	✓	×

المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

- تتولى هذه اللجنة مراقبة تطبيق "دليل الحوكمة للمصارف" والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقاً لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته وتحديثه ومراقبة تطبيقه.
- الإشراف وإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.
- التأكد من التزام المصرف بمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.

٢- لجنة التدقيق:

تعمل لجنة التدقيق كنزاع مساند لمجلس الإدارة في الإشراف على إعداد بيئة نظم الرقابة الداخلية للمصرف، والإشراف على أعمال التدقيق الخارجي، وعمليات إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ومتابعة التقارير المالية وفقاً للتعليمات الرقابية والمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية، بالإضافة إلى الإشراف على جوانب الالتزام بالتعليمات الرقابية. وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة التدقيق وتفاصيل عضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥.

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢٠٢٥/١٠/٩	٢٠٢٥/٥/٢٠	٢٠٢٥/٢/٢٠
١	جمال طاهر يحيى التكريتي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل إيلي جميل عطاس	✓	✓	✓	✓	✓
٣	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓
٤-	عبد الكبير البهتوني	✓	✓	✓	✓	×

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة التدقيق:

- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- مناقشة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- التأكد من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً على مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وانتهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة.
- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حدتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الإبلاغ المالي Financial Reporting بحيث يتضمن التقرير كحد أدنى ما يأتي:
 - فقرة توضح مسؤولية المدقق الشرعي الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الشرعي الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس ويتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة Know Your Customer KYC والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
 - مراقبة الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA
 - الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم امكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهري.
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق (تتمة):

- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي:
 - اقتراح الأشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين أو التوصية بعزلهم.
 - توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة.
 - الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.
 - استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي.
- علاقة اللجنة بالمدقق الشرعي الداخلي: تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي:
 - تعيين المدقق الشرعي الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي.
 - دراسة خطة التدقيق الشرعي الداخلي والموافقة عليها.
 - طلب تقارير من مدير التدقيق الشرعي الداخلي.
 - على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم.
 - التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأية مهام تنفيذية وضمان استقلاليتهم.
- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقوانين والأنظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.
- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي.
- تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضوية اللجنة.
- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الشرعي الداخلي ومراقب الامتثال الشرعي ومسؤول مكافحة غسل الأموال (٤) مرات على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- متابعة تنفيذ برامج استثمارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الإدارة للتصويت عليها.
- التحقق من ضمان الأجهزة الرقابية التي تتمثل (إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال، قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من استقلاليتهم بموجب التعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية الرسمية.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣- لجنة إدارة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تقديم المشورة لمجلس الإدارة للوفاء بدوره الإشرافي على الإطار الشامل لإدارة المخاطر في المصرف. ويتضمن ذلك تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في أعماله، وسياسات إدارة المخاطر، ونزعة المصرف للمخاطر، وحدود المخاطر المعتمدة. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المخاطر وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٥/١٢/١٤	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/١/٢٣
١	محمد تامر سلامة (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	جميل إيلي عطاش	✓	✓	✓	✓
٣	بسام جودات أبو عودة	×	×	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	×	×	✓	✓
٥	محمد عاصم أحمد	✓	✓	×	×
٦	جمال طاهر يحيى	✓	✓	×	×

- المهام والمسؤوليات للجنة إدارة المخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم.
- مراقبة "المخاطر الائتمانية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" أو "المدخل المستند للتصنيف الداخلي" والمخاطرة التشغيلية و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الإشرافية" و"لضبط السوق" الواردة في المقررات التي تصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الإقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التوضيح بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع العالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣. لجنة إدارة المخاطر (تتمة):

- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطر فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.

٤. لجنة الترشيح والمكافآت:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمتطلباته الرقابية والإشرافية المتعلقة بإدارة ترشيحات المكافآت، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالمكافآت قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحديد المرشحين المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف، والتوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية لجان المنبثقة عن المجلس، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، واللجان المنبثقة عنه وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

تاريخ الاجتماع														الاعضاء
١٠/٢١ ٢٠٢٥	١٨/٣ ٢٠٢٥	٧/٢ ٢٠٢٥	١٥/١١ ٢٠٢٥	١٥/٤ ٢٠٢٥	١٤/٢١ ٢٠٢٥	٤/١٥ ٢٠٢٥	١٤/٧ ٢٠٢٥	٣/٥ ٢٠٢٥	٣/٣ ٢٠٢٥	٣/٢ ٢٠٢٥	٢/٢٤ ٢٠٢٥	٢/٢٠ ٢٠٢٥		
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد حميد نراغ / رئيس اللجنة	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جميل ابلي عطش	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد دامر سلامة	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مالك يوسف رحمة الله	

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تنمّة)

٤. لجنة الترشيح والمكافآت (تنمّة):

- المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافآت:

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
- إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

- أن تتماشى مع مبادئ وسياسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآنية أو القصيرة الأجل.
- مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاطئ وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.
- التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والإسلامية).
- الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

- مراجعة لائحة عمل اللجنة سنوياً واقتراح أي تعديلات إن وجدت.
- عرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعها وتوصياتها على مجلس الإدارة.
- تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

استناداً الى ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد ٦١١/١٤ في ٢٥/٤/٢٠١٩ تم تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة .
تتألف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء في الاقل، على ان تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ .

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع		
		٢٠٢٥/٧/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٤	٢٠٢٥/١١/٢١
١	محمد حميد دراغ / رئيس اللجنة	✓	✓	✓
٢	جميل يلي عطاس	✓	✓	✓
٣	مها عبد الحميد	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	✓	✓	✓
٥	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓
٦	عبد الله يوسف احمد	✓	✓	✓

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات:

- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات)، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتلبيتها، وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحساب معدل العائد على الاستثمار (ROI)، وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والذي يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (Control Objective for Information and Related Technology) (COBIT) بجميع اصداراته لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١) بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، الواردة في المرفق رقم (٢)، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، (الموضحة في ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات).
- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١)، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة، الواردة في المرفق رقم (٢)، وعند معيشتها حداً أدنى، وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات (تتمة):

- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسة لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات في المرفق رقم (٣)، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي Responsible، وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable، والأطراف الاستشارية Consultant، وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.
- التأكد من وجود اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق واطار العام الكلي لادارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه، وفقاً للمعايير الدولية مثل (ISO 31000، ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، ويلبّيها.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المؤسسة واعمالها.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
- رفع تقارير دورية للمجلس.
- القيام بتطوير دليل خاص لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة، وقد يكون جزءاً من دليل الحوكمة المؤسسة، بحيث يأخذ الدليل بالحسبان هذه الضوابط حداً أدنى، وبشكل ينسجم واحتياجاته وسياساته، وان يتم اعتماد الدليل من المجلس، وتزويد البنك المركزي العراقي به خلال مدة اقصاها (٦ اشهر) من تاريخ هذه الضوابط، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة المؤسسة الخاصة لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الاساسية، وبشكل يراعي التشريعات والفضل الممارسات الدولية بهذا الشأن، وعلى المؤسسة من خلال لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن المجلس مراجعة هذا الدليل وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامية ومن ذوي الاختصاص، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يجريها المصرف. وتهدف الهيئة إلى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتكون مرجعيتها الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") متسقاً مع ما ورد في المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الأيوبي").

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من ثلاثة أجهزة للرقابة الشرعية، وهي:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء هيئة لرقابة الشرعية وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/١٢/٣٠	٢٠٢٥/٩/٢٥	٢٠٢٥/٨/٣	٢٠٢٥/٥/١١	٢٠٢٥/٣/٢٣
١	الشيخ أ.د. عبد العزيز القصار	✓	✓	✓	✓	✓
٢	الشيخ أ.د. علي إبراهيم الراشد	✓	✓	✓	✓	✓
٣	الشيخ أ.د. عصام خلف العنزي	✓	✓	✓	✓	✓
٤	الأستاذ عبد الكبير فوزي البتالوني	✓	✓	✓	✓	✓
٥	الأستاذ محمد احمد الانصاري	✓	✓	✓	✓	✓

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز خليفة القصار (رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - القاهرة - جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٧م. عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٧م. شغل منصب العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م، كما أنه عضو لجمعية الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية في الكويت وخارجها. محاضر في المعاملات المالية الإسلامية، له العديد من البحوث والدراسات الفقهية في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (تنمة):

فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى درجة الدكتوراه في الشريعة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور الراشد، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان من سنة ٢٠١٢، أستاذ دكتور في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

السيد/ عبدالكبير فوزي البتانوني (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ عبدالكبير البتانوني، مصري الجنسية، حاصل على بكالوريوس تجارة، ودبلوم عالي في الدراسات المصرفية من كلية التجارة جامعة عين شمس. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٤٤ عاماً، منها ٣٥ عاماً في البنوك الإسلامية. وقد تدرج في وظائف عدة. علاوة على ذلك، فهو متخصص في تأسيس البنوك الإسلامية وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، حيث قام بتحويل البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط ومجموعة البنك الأهلي المتحد (البحرين، المملكة المتحدة، مصر بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي الإسلامي). لديه خبرة في الأمور المصرفية والمنتجات والخدمات الإسلامية، بالإضافة إلى الإلمام باللوائح الشرعية المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية.

السيد/ محمد أحمد الأنصاري (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري، عضو هيئة الرقابة الشرعية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠١، يشغل حالياً منصب نائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة منذ عام ٢٠١٣، ومنصب عضو مجلس إدارة شركة المركبات المتحدة للصناعات (UCIC) منذ عام ٢٠٢٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الراجحي العقارية منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة مستشفى السلام الدولي منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة المعدات القابضة منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦، وقد تدرج خلال مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عدة مناصب بداية من محاسب بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، ثم محاسب أول في عام ٢٠٠٥، ثم رئيس قسم بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦، ثم مدير عمليات في وحدة الائتمان منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم مدير عمليات في وحدة الاستثمار الدولي منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١، ثم مساعد مدير العقود والتوثيق في إدارة الائتمان منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، وصولاً إلى منصبه الحالي كنائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة. وقد شغل قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي منصب محاسب في شركة مجتمعات الأسواق التجارية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢، كما عزز خبراته من خلال برامج تدريبية وقيادية متقدمة تضمنت الصناديق والمخاطر الإسلامية والتحليل المالي والائتماني الإسلامي وإدارة المخاطر والمهارات القيادية والإشرافية.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية:

- تتكون هيئة الرقابة الشرعية من خمسة (٥) أعضاء، ويحد أقصى، يتم تعيينهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة، ويتم إعادة ترشيحهم وانتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حسب الفترة المحددة في قرار التعيين مع الأخذ بالاعتبار أنظمة التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- يعين عضو الهيئة من خلال اتفاقية أو عقد تعين مع المصرف يوقع عليه بصفة رسمية بعد اختياره من الجمعية العمومية، ولا تقل فترة التعيين عن ثلاث سنوات، ويشار في الاتفاقية لامتيازات ومكافآت عضو الهيئة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية أو أخذ تفويض من الجمعية العمومية لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافاتهم.
- يشترط في عضو الهيئة المعين التالي:
 - أن يكون مسلماً.
 - أن يكون حائزاً على شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو ما يعادلها.
 - أن يكون حاصلًا على شهادة معتمدة في مجال فقه المعاملات (الفقه الإسلامي التجاري) مع فهم قوي لأصول الفقه وقواعد الشريعة الإسلامية.
 - أن تكون له خبرة كافية في الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية أو البحث العلمي لا تقل عن سبع سنوات.
 - أن يكون لديه معرفة مناسبة بالمعاملات المصرفية والتمويل الإسلامي والمحاسبة.
 - أن لا يكون ضمن الفريق التنفيذي أو الإداري للمصرف أو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو مسؤول.
 - أن لا يكون مساهماً في المصرف.
 - أن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية عضواً في هيئة أخرى تعمل في نفس المجال المالي والمصرفي داخل العراق منعاً لتعارض المصالح.
 - أن يكون حسن السيرة والسلوك وذو شخصية مناسبة وسجل نظيف، ويعرف بالاستقامة والسمة الطيبة.
 - عدم وجود إدانة سابقة بأي سلوك أو جريمة منافية للأداب أو الأخلاق أو ارتكاب مخالفة تتعلق بالخيانة أو الاحتيال أو جريمة مالية أو حصل على مخالفة جزائية، أو أوقف من قبل هيئة رقابية أو مهنية أو قضائية، ولم يكن مالكاً أو مديراً لشركة رفضت عملية تسجيلها أو تفويضها أو عضويتها أو منحها للترخيص لمزاولة أي عمل أو مهنة، أو كان شريكاً في إدارة نشاط تجاري ثم وضع تحت الحراسة أو تعرض للإعصار أو التصفية الجبرية خلال كونه مرتبطاً بتلك الجهة، أو تعرض للعزل أو طُلب منه الاستقالة من العمل في منصب يتضمن الثقة، أو ألغيت أهليته من العمل كمدير أو بصفة إدارية بسبب خطأ ارتكبه، أو لم يكن عادلاً أو متجاوباً أو صادقاً في أي تعامل مع جهات ما.
 - أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
 - أن يمتلك اللياقة العقلية والجسمية المناسبة.
 - القدرة على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين للمصرف.
 - ويراعى في ذلك التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية (تتمة):

- تخار الهيئة رئيساً (لا يقل التأهيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير على الأقل من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية تشمل فقه المعاملات ويتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اصدار الفتاوى والاحكام الشرعية او (٤) سنوات بعد التخرج في التدريس او البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي) وغالباً لها من بين أعضائها، وتخطر إدارة المصرف بذلك.
- يمكن تعيين عضو جديد في الهيئة بموافقة مجلس الإدارة مع اعتماد الجمعية العمومية، ويُعتبر الشخص المنتخب لعضوية الهيئة عضواً رسمياً بعد صدور قرار بتعيينه من الجمعية العمومية للمساهمين.
- على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية المصرف عند مراجعة مؤهلات وصلاحيات أعضاء الهيئة أو عند اختيار أعضاء جدد التحقق من اشتراطات الأعضاء وفقاً لشروط التعيين المذكور في البند ٣/١/٢ أعلاه.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة عن طريق الجمعية العمومية فقط وبموافقة البنك المركزي العراقي، وذلك في الحالات التالية:
 - صدور توصية من مجلس الإدارة بالاستغناء عنه يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.
 - تقديم عضو الهيئة طلباً لرئيس مجلس الإدارة لإعاقته من مهمته في الهيئة، وعلى العضو تقديم طلبه قبل فترة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل إذا كان هو المتمم لأعضاء الثلاثة حتى يتسنى للمصرف تعيين عضو بديل في الوقت المناسب، وخلال شهر واحد (١) في الأوضاع العادية.
 - عدم القدرة كلياً على حضور الاجتماعات لأي سبب من الأسباب.
 - عدم حضور أربعة (٤) اجتماعات متتالية للهيئة بدون عذر مقبول.
 - انتهاء مدة العضوية وعدم التجديد له من قبل الجمعية العمومية.
- يجب أن يكون اثنان في الهيئة من ذوي الخبرة في الأمور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يكون جميع أعضاء الهيئة مستقلين وقادرين على إصدار أحكام مستقلة دون تأثير أو إكراه.
- يكون للهيئة أو أحد أعضائها الحق في حضور لجنة حوكمة المصرف من أجل تقديم المشورة والإرشاد في الأمور المتعلقة بالشرعية والتنسيق الأدوار التكميلية والمهام الخاصة باللجنة ما استندى الموضوع عرض مسألة فيها تعلق شرعي.
- على المصرف الإفصاح في التقرير السنوي عن الأمور التالية المتعلقة بالهيئة:
 - أعضاء الهيئة الذين لهم أحد أفراد العائلة المباشرين من الإدارة التنفيذية (Approved Person) مع وجود لائحة لدى إدارة المصرف مفصلة بهذا الشأن.
 - مكافآت الهيئة السنوية.
- للهيئة تكليف أو الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين للمساعدة على أداء مهامها أو لأغراض استشارية وتحديد أجورهم بالتنسيق مع إدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

ب. تشكيل وتعيين اللجنة التنفيذية للهيئة، وأسس عملها:

- يجوز أن تثنى عن الهيئة لجنة تنفيذية ينام بها النظر فيما تحيله إليها الهيئة من أعمال ومواضيع واستفسارات في القضايا الطارئة أو المستعجلة، والقيام بالزيارات الميدانية، وتحضير الموضوعات المقدمة من إدارة المصرف للعرض على الهيئة أو عند ورود عدد من المواضيع الطارئة أو المستعجلة.
- تتكون اللجنة التنفيذية من عضوين من أعضاء الهيئة على أن يكون أحدهم رئيس الهيئة أو نائبه.
- تعرض على اللجنة التنفيذية المواضيع والعقود والاستفسارات المستجدة أو المستحقة التي لم تعرض من قبل ولم يصدر بها قرار رسمي من الهيئة.
- تبين اللجنة التنفيذية رأيها في صورة قرار مكتوب أو توصية، وتكون قراراتها نافذة التطبيق على أن تعتمد في أقرب اجتماع للهيئة، وفي حال كان للهيئة اعتراض أو تعديل على قرار اللجنة التنفيذية فيتم تعديل القرار وذلك للمعاملات اللاحقة حفاظاً على انتظام سير العمل.
- تعرض محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية على الهيئة لإجازتها وإقرارها أو إبداء ملاحظاتها -إن وجدت- وذلك في أول اجتماع لاحق للهيئة.
- يجوز تمرير قرار اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة أو المستعجلة ويكون نافذ التطبيق على أن لا يكون للقرار صفة رسمية إلا بعد اعتماده من الهيئة.
- تكلف أمانة سر الهيئة بالاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لأخذ الرأي الشرعي ومخاطبة الإدارات المعنية بالقرار.
- يمكن الرجوع إلى اللجنة التنفيذية بأي وسيلة اتصال كالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني للحصول على الرأي الشرعي على أن يتم تدوينه من قبل أمانة سر الهيئة ثم تعرض للاعتماد في اجتماع الهيئة اللاحق، ولا يجوز تمرير أي قرار يحتاج إلى رأي شرعي في موضوع مستجد إن تعذر الاتصال بأي عضو من الأعضاء.

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة:

يشمل عمل الهيئة ما يأتي:

- اعتماد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات والإجراءات المتبعة في عمل المصرف.
- اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية وغير النمطية والنماذج والمستندات والشروط والأحكام والإقرارات والتعهدات المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف مع المساهمين والمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم لأغراض التمويل أو الاستثمار أو التسويق وغيرها، والاستئثار في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وإعداد العقود التي يزمع المصرف إبرامها مما ليس له نماذج موضوعية من قبل، وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي يتوي المصرف طرحها، وإصدار الفتاوى في المعاملات التي يجريها المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تنمة):

- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة المصرف، والتحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات و عقود معتمدة من قبل الهيئة وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية والتدقيق على المستندات من وجهة نظر شرعية لضمان عدم وقوع ما يخل بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة، وتشمل هذه المراجعة قضية التصحيح والتعديل لإعادة العملية أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة.
- اعتماد خطط ومنهجية التدقيق الشرعي الداخلي السنوية والإشراف على تنفيذها.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع إدارة المصرف.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي الشرعي في القوانين المالية لتبنيها في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة.
- الاطلاع على التقارير أو الملاحظات الواردة من إدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة حيالها وسبل علاج الملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرافها في وجود الخير العامة مباشرة أو من خلال المؤسسات الخيرية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة، مع ضرورة أن تكون تلك المؤسسات الخيرية ذات سمعة طيبة غير ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من المصرف أو الهيئة، وتُصرف هذه الأموال خلال فترة ١٢ شهراً ما لم توافق الهيئة على التمديد على ألا تزيد فترة التمديد عن ٢٤ شهراً. وعلى الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي المستقل مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية وأسباب عدم الامتثال الشرعي ووضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تكرار تلك الحالات.
- التأكد من توزيع الأرباح وتحصيل الخسائر طبقاً لأحكام الشريعة واعتمادها.
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنيابة عن المساهمين، وإعلامهم بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة.
- تقديم تقرير سنوي موجه للمساهمين مع توجيه نسخة منه إلى مجلس الإدارة يعرض في اجتماع الجمعية العمومية تبدي فيه الهيئة رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها من خلال تكليف أحد أعضائها بحضور الاجتماع لتلاوة التقرير والإجابة عن أي استفسارات ترد من المساهمين أو العموم، ويقدم التقرير السنوي للهيئة ضمن التقرير السنوي للمصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تنمة):

- يجب أن يشمل التقرير على بيان المخالفات الشرعية التي لها أثر على تطبيق الأحكام الشرعية والتي وردت خلال العام المالي مع بيان الإجراءات التي اتخذت من الهيئة، ويجب أن يحتوي التقرير بحد أدنى على التالي:
 - العنوان.
 - الجهة الموجه إليها التقرير.
 - فقرة افتتاحية أو تقديمية.
 - فقرة توضح طبيعة العمل المنجز.
 - فقرة الراي مع بيان الأمور التالية فيها:
 - بيان حول التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المبرمة.
 - أسس احتساب الأرباح والخسائر على الحسابات الاستثمارية.
 - بيان ما إذا وجدت أية إيرادات محرمة أو وسائل محرمة مع تحديد الجهات التي صُرّفت إليها.
 - بيان أسس عملية الزكاة وأنها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - بيان الجوانب التي لم يلتزم المصرف فيها بقرارات وفتاوى الهيئة -إن وقع ذلك-.
 - بيان التزام المصرف بالمبادئ والأحكام الشرعية والمعايير الشرعية واجبة التطبيق الصادرة عن الأئمة، والتعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- تاريخ التقرير.
- توقيع أعضاء الهيئة.
- الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف لمناقشة المسائل المهمة مع وجود جدول أعمال محدد يُحدد بالتنسيق بين الهيئة وبين مجلس الإدارة، كما تُقدم الهيئة تقارير إدارية لمجلس إدارة المصرف -بحسب الحاجة- تعكس من خلالها استقلاليتها.
- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالتنسيق مع امانة سر هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- للهيئة تحويل أو تكليف إدارة الامتثال الشرعي أداء بعض الأعمال الدورية ضمن نطاق مسؤولياتها (تحديد نطاق المسؤولية) المذكورة أعلاه على أن يصدر قرار منها بهذا الشأن.
- مراجعة السياسة والتنسيب باعتمادها.
- مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي، الذي يرفع للجنة التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
- إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية، وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الأثر الجوهري، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك المركزي العراقي.
- التنسيب لمجلس الإدارة بواسطة لجنة التدقيق - على تعيين وتحتية مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة:

- تعقد الهيئة اجتماعاتها بشكل دوري بما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنوياً، ويجوز أن تعقد جلسات غير عادية إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك بطلب من الرئيس التنفيذي للمصرف أو من رئيس الهيئة أو بطلب من اللجنة التنفيذية للهيئة.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة بحضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من اجتماعات الهيئة السنوية، ويمكن احتساب حضور العضو من خلال المكالمات الهاتفية أو بالفيديو أو بأي وسيلة أخرى معتبرة.
- انعقد اجتماع الهيئة باكتمال النصاب القانوني بحضور (٣) ثلاثة أعضاء شريطة أن يكون (٢) من الأعضاء الحاضرين هم رئيس هيئة الرقابة الشرعية واحد الأعضاء المختصين في المصارف الإسلامية وفقه المعاملات.
- لا يمكن للهيئة في أي حال من الأحوال إصدار فتوى أو قرار إلا بحصول أغلبية ال (١+٢) على أن يكون الاثنان رئيس الهيئة واحد الأعضاء المختصين بالمصارف الإسلامية وفقه المعاملات من الموافقين عليها وتعتبر باطلة إذا لم تستوفي ذلك الشرط.
- للهيئة أن تطلب لاجتماعاتها من تراه من مديري المصرف ومنسوبيه وخبرائه ومستشاريه لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بالمسائل المعروضة عليها.
- يجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة المصرف في حضوره بالتنسيق مع طلب مسبق يتضمن المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الهيئة.
- تبين الهيئة رأيها كتابياً في صورة قرار أو فتوى أو توصية.
- يجوز أن تصدر قرارات الهيئة بالتمرير في القضايا المستعجلة شريطة الاتفاق على الرأي بغالبية الأعضاء، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق.
- للهيئة ابتداء أو بطلب من المصرف إعادة النظر في الفتاوى والقرارات التي سبق لها إصدارها ثم تعديلها أو توضيحها أو تصحيحها ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة، وعلى المصرف العمل والالتزام بالفتوى الجديدة في المستقبل مع المعالجة المناسبة لآثار ومتعلقات الفتوى السابقة، وعلى الهيئة إصدار قرار بهذا، وفي حال تعارض فتوى أو قرار الهيئة الجديد مع فتوى أو قرار سابق فيعتبر القرار الجديد ناسخاً للسابق دون أثر رجعي مع الإشارة لهذا التعديل أو النسخ في القرار الجديد - كلما أمكن ذلك- وعند نشر الفتوى، وذلك وفقاً للإجراءات التالية:
- في حالة ورود فتوى في موضوع سبق للهيئة البت فيه فلا يلزم الهيئة إعادة النظر فيه إلا إذا مضت فترة زمنية تستوجب إعادة النظر أو إذا رأت الهيئة إعادة النظر في الفتوى.
- يعاد النظر في الموضوع الذي سبق للهيئة الفتوى فيه إذا كان لدى المصرف معطيات جديدة لإعادة العرض كتغيير أو تصحيح للتصور أو تجدد بعض الظروف أو انقضاء بعض الأمور المؤثرة في الفتوى السابقة.
- يجب على الهيئة الرجوع عن الفتوى إذا تبين مجانيته للصواب من خلال إعادة النظر. وعلى الهيئة إعلام المصرف وتصحيح الحكم والآثار المترتبة عليه، وعلى المصرف تصحيح العمل الذي تم على أساس الفتوى القديمة وعدم العمل بها مرة أخرى.
- للهيئة تكليف أحد أعضائها أو أمين سر الهيئة مراجعة فتاوها وقراراتها السابقة للتحقق من ملائمتها وعدم تعارضها مع المعايير الشرعية ويكون ذلك بشكل دوري كل ثلاث (٣) سنوات بحد أدنى.
- يُسجل المكلف بالمراجعة الفتاوى المراد إعادة النظر فيها، والمستند الشرعي لها، ويرفع الموضوع للهيئة للبت فيه.
- تُسجل الهيئة في محضر اجتماعها تفاصيل إعادة النظر في الفتوى وأسباب تعديلها، وحول ما إذا كانت ناسخة لما قبلها وبيان ما استجد لها من أمور.
- يُكلف أمين سر الهيئة بتعميم القرار الجديد على المعنيين في إدارة المصرف وفقاً للإجراءات المتبعة، مع بيان آثار القرار الجديد وأسباب التعديل.
- يُشار إلى الفتوى المعدلة والناسخة عند نشر فتاوى الهيئة، كما يشار إليها للجمهور والمساهمين عند الاقتضاء.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة (تنمة):

- تُرفع المواضيع أو الاستفسارات أو العقود الواردة للهيئة باللغة العربية فقط، وفي حالة تعذر الترجمة للغة العربية فتُفوض الهيئة عضواً من أعضائها بإصدار رأيه الشرعي بشرط أن يكون هذا العضو متقناً للغة الأجنبية موضوع العقد. أو تُفوض الهيئة من تراه مناسباً من الإدارة الشرعية لتقديم ملخص أو تقرير عن العقد المطلوب، مع عرض النسخة الكاملة باللغة الأجنبية على الهيئة.
- يلتزم كل عضو بالتحضير للاجتماع من خلال الاطلاع على جدول الأعمال والموضوعات المطروحة والمستندات المرفقة والمحضر السابق.
- يُوقع جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق على محضر الاجتماع خلال فترة لا تتجاوز الاجتماع اللاحق.
- على الهيئة أن تُفصح وتُنشر الفتاوى والقرارات العامة للمساهمين والجمهور -القابل منها للنشر فقط-، وبيان القرارات التي لُحقت أو رُوجعت مع الاحتفاظ بخصوصية الأسماء والجهات الواردة فيها وذلك بشكل دوري.

٥. منهاج عمل الهيئة:

- تدرس الهيئة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها دراسة وافية مع الاستماع الى إفادات الإدارة أو المتخصصين عند الحاجة.
- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه وأول ما تستند إليه ما جاء في كتاب الله عز وجل صريح الدلالة، وما جاء في السنة الثابتة الصريحة الدلالة، وما وقع عليه الإجماع، أو ما ثبت بالقياس، ثم ترجع من الأدلة المختلف فيها مستعينة بما قرره الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية المعتمدة، ولا يجوز لها الفتوى بمقتضى الرأي المجرد عن الاستدلال أو بما يخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة الى النصوص، وعند الاختلاف تختار الهيئة ما تراه محققاً للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع حكم سابق للفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهادها.
- يتعين على الهيئة إبداء رأيها الشرعي في المواضيع المرفوعة من إدارة المصرف.
- تُسجل الهيئة قراراتها وفتاواها كتابياً لأي رأي يصدر عنها متعلق بالمسائل الشرعية المعروضة عليها مع التأكد من وجود كافة البيانات والمعطيات والمبررات الضرورية في الفتوى أو القرار.
- تعتبر جميع المعلومات المتداولة عن المصرف ومعاملاته وزبائنه أثناء اجتماعات الهيئة أو التي يطلع عليها أي عضو بحكم عضويته في الهيئة معلومات سرية لا يتم الإفصاح عنها لأية جهة مهما كانت إلا في الحالات التي يطلبها القانون أو المعلومات التي تعتبر عامة، ويلتزم كل عضو بعدم الإفصاح عن هذه المعلومات ذات الطابع السري، ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء فترة تعيين العضو من قبل الجمعية العمومية إلا بعد الحصول على تفويض من البنك المركزي العراقي بالإعفاء من هذا الالتزام.
- لا يحق لأي عضو من أعضاء الهيئة إبداء رأيه أو المناقشة في الاجتماع في حالة وجود مصلحة شخصية أو تضارب مصالح في أي موضوع يُعرض على الهيئة، مع ضرورة الكشف عن ذلك.
- لا تُعتبر عضوية أي عضو في هيئات شرعية مماثلة تعارضاً مع الفقرتين (اعلاه) طالما لا يؤثر ذلك على التزاماته الواردة بهذه اللائحة.
- تختص الهيئة دون غيرها بالفصل في أي خلاف في الرأي ينشأ بين إدارة المصرف والإدارات الشرعية فيه بشأن الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.
- يحق للهيئة وقف أي منتج تمت الموافقة عليه مسبقاً مع ابداء الأسباب الداعية لذلك.
- لا يحق لعضو الهيئة التقاد فتاوى وقرارات الهيئة التي يشغل عضويتها عند مخالفة رأيه لها خارج جلسات الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٦. مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة المصرف لتيسير مهام الرقابة الشرعية على منح كافة الصلاحيات والسلطات المناسبة التي تُعين الهيئة على أداء مهامها ومسؤولياتها الشرعية، والتي منها:

- توفير جميع المعلومات التي تُعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الالتزام باطلاع الهيئة على أي منتج يُراد الدخول فيه بصورة مُبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يُخطط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها.
- عدم استخدام أي نموذج أو عقد أبدت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله ثم عرضه واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما في العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتوخى تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- انعكاس قرارات الهيئة على الأعمال اليومية للمصرف، وعلى السياسات والإجراءات الخاصة بالدوائر والأقسام داخل المصرف.
- تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية بهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم.
- العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج المعروضة على المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.
- تلتزم الإدارة بدفع مستحقات الهيئة ومكافئاتها ومستحقات العضو أو الأعضاء التنفيذيين ومستحقات حضور الاجتماعات بناءً على قرار مجلس إدارة المصرف وبالاتفاق مع الهيئة، كما تلتزم برصد ميزانية مناسبة للقيام بما يلزم من أعمالها.
- تسهيل ورعاية برامج التأهيل والتدريب المناسبة من أجل التطوير المهني المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم ومهاراتهم.
- تبني عملية تقييم فعالية الهيئة بشكل عام ومساهمة كل عضو بشكل خاص على أساس سنوي من خلال مؤشرات معقولة وقياس موضوعي لأداء الأهداف مع إشعار أعضاء الهيئة بعملية التقييم عند تعيينهم من خلال التشاور معهم واعتماد التقييم السنوي من مجلس إدارة المصرف.
- تتأكد الإدارة من أن الهيئة لديها شروط مرجعية واضحة ومحددة وفهم جيد واطلاع على معايير الأخلاقيات والسلوك المهني، وإجراءات تقديم تقارير واضحة ومحددة.
- يلتزم المصرف بتمكين الهيئة من ممارسة صلاحياتها المتعلقة باجتماعاتها وتسجيلها وآلية تقديم القرارات والتناوى للهيئة وصلياً اتخاذ القرارات.
- على المصرف إعداد ميثاق أخلاقيات وسلوك للعاملين في المصرف مع متابعة تنفيذه.
- على المصرف تسهيل حصول الهيئة على ما تحتاجه من مشورة مهنية مستقلة في الأمور القانونية والمحاسبية والمالية.
- على المصرف تقييم عملية تأثير المصروفات الممنوحة للجهات الخيرية والإقصاح عن النتائج في التقرير المالي السنوي وذلك وفقاً لمعيار المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار القرارات الشرعية مع ضمان الالتزام بها.
- لا يجوز لإدارة المصرف العمل بقنأوى هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الأخرى حتى إن كان بعض أعضائها من أعضاء هيئة المصرف - ويتم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصرف لما لكل هيئة من اجتهادات موضوعية خاصة بعملها في إطار المصرف الذي تعمل فيه ولاختلاف وقائع الأحوال.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

تشكل في المصرف إدارتين داخليتين للرقابة الشرعية، هما: إدارة الامتثال الشرعي، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي:

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للامتثال الشرعي تضم رئيس الإدارة ("مراقب الامتثال الشرعي") وعدد كاف من الموظفين.
- تتبع إدارة الامتثال الشرعي الهيئة من الناحية الفنية وتشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يجب أن يكون لدى إدارة الامتثال الشرعي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- يشغل مراقب الامتثال الشرعي وظيفة أمين سر هيئة الرقابة الشرعية وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة.
- نشاط إدارة الامتثال الشرعي موضوعي ومستقل، ولها اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعوق عملها الرقابي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة الامتثال الشرعي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة الامتثال الشرعي من قبل الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- للهيئة أن تطلب تعيين موظفين أو مستشارين أكثر للمساعدة في أداء مهامها عند الحاجة حسب لوائح المصرف.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة الامتثال الشرعي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتقيم الهيئة عمل مراقب الامتثال الشرعي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف مراقب الامتثال الشرعي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة مراقب الامتثال الشرعي بتقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١.٧ إدارة الامتثال الشرعي (تتمة):

ب. مهام أمانة سر الهيئة

- الترتيب لانعقاد الاجتماعات الدورية والطارئة للهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- إعداد جداول أعمال اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية في ضوء المسائل والموضوعات المطروحة من إدارة المصرف أو أعضاء الهيئة، وإعداد أوراق العمل والمذكرات المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال وإرساله لأعضاء الهيئة بدوياً أو إلكترونياً قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- إعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات شاملة القرارات الصادرة من الهيئة أو لجنتها التنفيذية وعرضها على الأعضاء للتوقيع عليها وإقرارها.
- تبليغ الإدارات والأقسام المعنية بجميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وتعليمات بهذا الشأن حسب محاضر اجتماعات الهيئة، ومتابعة تطبيق هذه الإدارات للقرارات من خلال آلية مناسبة تشمل على بيان الجوانب السابقة واللاحقة للتأكد من الالتزام الشرعي.
- تقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات المطلوبة للفحص السابق، وإعداد التقارير اللازمة بهذا الصدد.
- تقديم تقارير سنوية وأقية عن أعمال وإنجازات الهيئة.
- متابعة صرف المخصصات والمكافآت المالية لأعضاء الهيئة.

ت. المراجعة الشرعية

- إجراء عمليات التخطيط والمراجعة والفحص والتقييم لآليات طرح المنتجات والعقود والرسوم والمصروفات والسياسات والإجراءات وأدلة المنتجات وهياكلها بما في ذلك المواد التسويقية والترويجية والإعلانات والاتصالات الأخرى مع عامة الجمهور، والإطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي أمور أخرى لها تأثير مباشر محتمل على الالتزام الشرعي مع إعداد تقرير بذلك -مبني ما تطلب الأمر- مرفقاً بالمستندات ذات العلاقة يُرفع للهيئة لمراجعته واتخاذ القرارات الشرعية اللازمة حياله.
- المشاركة في إجراء الاختبارات والتقييمات في تنفيذ المنتجات للتأكد من الالتزام الشرعي بموجب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، ومساعدة المعنيين في التعامل مع أي مسائل غير شرعية في مرحلة التنفيذ.
- تلقي الأسئلة والاستفسارات من منتسبي المصرف أو المتعاملين معه لعرضها على الهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- حضور الاجتماعات مع الدوائر المعنية في المصرف عند طرح منتجات جديدة أو تعديلها أو تطويرها وتمثيل إدارة الامتثال الشرعي.
- توثيق وتصنيف وترتيب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، والعقود المقررة منها، والعمل على نشر الفتاوى والقرارات للمساهمين والجمهور بناءً على توجيهات الهيئة بالتشاور مع إدارة المصرف.
- تقديم تقارير سنوية عن أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومخططاته وإنجازاته للهيئة.
- المشاركة في تدريب موظفي المصرف ووضع الخطط ولما لا دورات التدريبية بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في المصرف، والإسهام في توعية زبائن المصرف وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي، واقتراح الندوات والبرامج التدريبية لذلك.
- إعداد البحوث والدراسات والاستقصاءات المطلوبة من الهيئة أو التي تساهم في تعزيز دور الرقابة الشرعية وتسهيل أعمال الهيئة وإصدارها لفتاواها وقراراتها.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تنمة):

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي (تنمة):

ت. المراجعة الشرعية (تنمة)

- العمل على نشر المعرفة والإصدارات والنشرات التثقيفية والتوعوية للموظفين والجمهور، وتنظيم الفعاليات والدورات وورش العمل النافعة كلما كان ذلك ضرورياً.
- تمثيل جهاز الرقابة الشرعية في اللجان والمهام المتعلقة بتحديد وصرف أموال حسابات الزكاة والأموال المجنية وأموال الالتزام بالتبرع للجهات الخيرية وأموال التبرعات العامة للمصرف، وتقديم التقارير اللازمة للهيئة وإدارة المصرف حسب الحاجة.
- توثيق وحفظ كافة أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومحاضر اجتماعات الهيئة ووثائقها بما يتناسب مع أنظمة العمل في المصرف.
- أداء جميع الأعمال التي تكلف بها الهيئة أو لجناتها التنفيذية.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم بفحصها والتأكد من امتثالها الشرعي.

ث. مؤهلات مراقب الامتثال الشرعي

- يجب أن تتوفر في مراقب الامتثال الشرعي وأمين سر الهيئة المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التنسيق والالتزام الشرعي وأمانة سر الهيئة، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها مراقب الامتثال الشرعي لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإنجاز والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

١. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي تضم رئيس الإدارة وعدد كاف من الموظفين.
- يجب أن يكون لدى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- تقدم التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة، ونسخة للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ونسخة للرئيس التنفيذي للمصرف بما يضمن تقييم الالتزام الشرعي في المصرف والامتثال بالقواعد والمعايير الشرعية، وتتبع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الهيئة من الناحية الفنية وتُشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يشغل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة الإشراف على الإدارة وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة بالتشاور مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ويعتمد من البنك المركزي العراقي.
- نشاط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي موضوعي ومستقل، وله اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عمله الرقابي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتقيم الهيئة عمل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- على المصرف إبلاغ البنك المركزي العراقي بشكل فوري في حالة توقف أو استقالة أو تقاعد رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تنمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تنمة)

ب. مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- يكون رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً عن مراجعة وتقييم مدى التزام المصرف بما يلي:
 - الأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة من الهيئة.
 - فتاوى الهيئة وفوائدها الإرشادية، وقراراتها، وتعليماتها، وتوصياتها.
 - أنظمة وقرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحوكمة والقضايا الشرعية.
 - المعايير الشرعية الواجبة التطبيق الصادرة عن الأيوبي.
 - السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمور الشرعية التي يتبعها المصرف.
- يجب أن يعبر رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن رأيه حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المصرف من خلال التدقيق النعالي للمعاملات.
- تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولة عن التأكد من كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي في المصرف من خلال تغطية جميع جوانب العمليات والأنشطة التجارية التي تشمل التخطيط والفحص والتدقيق وإجراءات التدقيق السابقة واللاحقة.
- يكون لرئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي اتصالات مباشرة منتظمة مع جميع المستويات في الإدارة والهيئة ولجنة التدقيق ومراقب الامتثال الشرعي والمدقق الخارجي.
- تلتزم إدارة المصرف بتوفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة للتدقيق الشرعي دون قيود.
- يكون موظفو التدقيق الشرعي الداخلي موضوعين في أداء مهامهم وإعداد تقاريرهم وإبداء ملاحظاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق عليها.
- توثيق وحفظ كافة أعمال الفحص والمراجعة والخطط والتقارير بما يتناسب مع عمل التدقيق الشرعي الداخلي

ت. خطة التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تكون هناك خطة تدقيق شرعي داخلي شاملة لأعمال التدقيق ومراحلها والتواريخ المتوقعة لإعداد التقارير، وترتبط هذه الخطة بالمخاطر الشرعية المترتبة عليها ضمن منهجية محددة، وتعتمد هذه الخطة سنوياً من الهيئة.
- يجب أن تشمل عملية التخطيط على سبيل المثال وليس الحصر:
 - العمل على تطوير برامج التدقيق الشرعي الداخلي.
 - الحصول على معلومات حول خلفية الأنشطة المدقق عليها.
 - وضع أهداف التدقيق الشرعي الداخلي ومجالات العمل.
 - الحصول على فتاوى وقرارات الهيئة والقواعد الإرشادية وأدلة الضبط الشرعي والتقارير السابقة واستمارات التدقيق الشرعي الداخلي ونتائج التدقيق الشرعي الخارجي وتعليمات البنك المركزي العراقي وكل ما له علاقة.
 - تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
 - إجراء المسح على الأنشطة وإجراءات الرقابة لتحديد جوانب التدقيق الشرعي الداخلي وطلب التعليقات والاقتراحات.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ث. تقرير التدقيق الشرعي الداخلي:

- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقارير دورية ربع سنوية حول نتائج التدقيق تُرفع للهيئة استناداً لخطة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة، وذلك لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها، مع إرسال نسخة منها للجنة التدقيق، ونسخة أخرى للرئيس التنفيذي. ويحتوي التقرير المقدم إلى لجنة التدقيق ملخصاً لرأي الهيئة حيال الملاحظات، وتفاصيل عملية التدقيق وحجم العيّنات إضافة لأهم الملاحظات الشرعية وحجم مخاطرها.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي متابعة تنفيذ وعلاج الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها الصادرة منها أو من المدقق الشرعي الخارجي أو من البنك المركزي العراقي وإعداد تقرير سنوي بهذا الخصوص.
- في حالة وجود اختلاف في الرأي بين إدارة المصرف ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول ما يتعلق بالتفسير الشرعي لقرارات وتوصيات الهيئة فيحال الموضوع للهيئة للفصل في الموضوع.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقرير سنوي يبين ملخص العمل السنوي للتدقيق وإنجازاته، ويرفع التقرير للهيئة.
- على رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أداء جميع الأعمال التي تكلفه به الهيئة أو لجنّتها التنفيذية.

ج. مؤهلات رئيس التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تتوفر في رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التدقيق الشرعي، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإتقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

سادساً: حماية أصحاب المصالح

يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي منظومة متكاملة لحماية أصحاب المصالح. ويتعامل المصرف بمبادئ الموضوعية وتكافؤ الفرص مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. وتتكون منظومة حماية أصحاب المصالح من مجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح المنظمة لذلك وكما يلي:

- **ميثاق السلوك المهني:** وضع الضوابط الخاصة بالقيم والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- **السرية وأمن المعلومات:** يتبنى المصرف سياسات مصممة جيداً لضمان الالتزام التام بخصوصية وسرية بيانات المصرف. يدعم ذلك أيضاً إطار عمل مصاغ جيداً من أمن المعلومات، تتم متابعتها بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر في المصرف.
- **التعامل مع تعارض المصالح:** يحرص المصرف دائماً على تعزيز سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة به، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية والقواعد والتشريعات المعمول بها. ويخضع أي تعارض للمصالح لسياسة المصرف الى المراجعة والإفصاح الكامل عن تلك الحالات لتجنب أي مخاطر.
- **الإبلاغ عن المخالفات:** توفر إدارة الإبلاغ عن المخالفات أداة فعالة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للإبلاغ عن شكوكهم حول أية مخالفات محتملة من خلال نشأة قنوات اتصال بصورة جيدة، والتي تدار بصورة مستقلة تمكن مستخدم الأداة من الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- **إدارة شكاوى العملاء:** وحدة شكاوى العملاء مزودة بموارد من أصحاب الخبرات القادرين على التعامل مع كل الشكاوى بصورة مستقلة، وتبني معايير خاصة لحل المشاكل من خلال برنامج لضمان الجودة لضمان رضا العملاء الذي يستهدفهم المصرف.

سابعاً: كبار المساهمين في المصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب مغلقة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	٨٥,٣%
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	١,٤٩%
مساهمين بمساهمة أقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	١٣,٢%
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%

ثامناً: الإفصاح والشفافية

كجزء من ثقافته، يحرص المصرف على توفير معلومات جوهرية دقيقة وشاملة وشفافة ومفصلة وكافية وفي الوقت المناسب لمساهمي المصرف وأصحاب المصالح، وذلك لتسكينهم من متابعة أداء المصرف ولإبقائهم على اطلاع دائم حول المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال المصرف.

يعتمد المصرف آلية إفصاح شاملة وواضحة بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المتعلقة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيئة الاسواق المالية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

تاسعاً: الإفصاح عن المكافآت

حرصاً من إدارة المصرف على الاحتفاظ بالكفاءات من الموظفين وتحفيزهم لرفع مستوى الأداء ، يعمل المصرف بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مدراء الإدارات لتقييم أداء الموظفين من كل عام وفقاً للأهداف المنجزة وتقييم المهارات والكفاءات لكل وظيفة التي يتم من خلالها تقييم أداء الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة اليهم وبناءً على تقرير ادائهم وفق قواعد ونهج محدد بهذا الخصوص .

كما يشرف مجلس إدارة المصرف من خلال لجنة الترشيح والمكافآت على عملية تقييم الاداء للإدارة التنفيذية والموظفين وتحديد مستويات المكافآت وتتراوح مكافأة الاداء حسب تقييم الموظف وما تقره لجنة الترشيح والمكافآت .

كما وتحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

بلغت الزيادة المقترحة في الرواتب لعام ٢٠٢٥ بمبلغ (٣٥٠) مليون دينار عراقي لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد/ المستوى المطلوب على الأقل و (٣٩١ مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢٤) والتي تمثل ٦,٢ ٪ من إجمالي الرواتب أي في إطار الميزانية التقديرية لعام ٢٠٢٥ والبالغة ٤٢٥ مليون دينار عراقي كما هو موضح بالجدول ادناه:

الميزانية التقديرية لزيادة الرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)	الزيادة المقترحة للرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)
٤٢٥	٣٥٠

مقترح مكافأة الاداء:-

توزيع مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ بما يتناسب مع تقييم الاداء لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد / المستوى المطلوب على الأقل، بمبلغ ٤٥٠ مليون دينار عراقي.

علماً بأن مكافأة الاصل الممتازة لعام ٢٠٢٣ هي (٣٧٠ مليون دينار عراقي) حيث أن مكافأة الاعمال الممتازة سيتم خصمها من استحقاقات عام ٢٠٢٤ (Accrued Bonus Pool)

الجدول التالي يوضح إجمالي مكافآت الاداء لعام ٢٠٢٣ التي تم دفعها في عام ٢٠٢٤ وإجمالي مكافآت الاداء التي تم الموافقة عليها لعام ٢٠٢٤ وتم دفعها في عام ٢٠٢٥ .

مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)	مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)	التباين المقترح لمكافأة الاعمال الممتازة %
٣٧٠	٤٥٠	٢١,٦ ٪

صرف مكافأة العيد (راتب الاعياد)

صرف إجمالي قيمة مكافأة العيد المقترحة لعام ٢٠٢٥ وهي (٣٥٠) مليون دينار عراقي تصرف على مرحلتين :

- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الفطر.
- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الاضحى.

عاشراً: المسؤولية الاجتماعية والإستدامة

يشرف مجلس الإدارة على برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، وتسمى الإدارة باستمرار إلى تحديد أساليب أكثر فاعلية لتعزيز مساهمة المصرف الإيجابية في المجتمع الذي يعمل فيه. وينعكس هذا التوجه في البرامج والمبادرات التي يتبناها المصرف وينفذها ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية. كما يحرص المصرف على تقييم أدائه بشكل دوري في هذا المجال، ويستخدم نتائج هذه المراجعات في تطوير وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها المصرف.

للمزيد من المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية والإستدامة، يمكنكم الاطلاع على تقرير الاستدامة السنوي لعام ٢٠٢٥.

ومن الله التوفيق....

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة



تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥

المقدمة

يستعرض هذا التقرير إطار الاستدامة وسلط الضوء على نهج المصرف التجاري العراقي الإسلامي في تطبيق الاستدامة في نشاطاتنا من خلال توفير المعلومات عن منجزاتنا والتزاماتنا الإجتماعية والبيئية والحوكمة حتى ٢١ كانون الاول ٢٠٢٥. حيث تم التركيز في هذا التقرير الذي تم إعداده ونشره لأول مرة للمصرف في عام ٢٠١٩ على الجوانب الأكثر أهمية والتي تم تحديدها من خلال تقييم المواضيع الأكثر أهمية والتي قمنا بها هذا العام.

أولاً: إطار واستراتيجية الاستدامة

في إطار التزام المصرف بمتطلبات البنك المركزي العراقي ومبادئ الاستدامة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تأتي الاستدامة كمنهج متكامل يجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه المجتمع وحماية البيئة، ضمن إطار من الانضباط الأخلاقي والعدالة والشفافية. وعلى امتداد مسيرتنا، نؤمن بأن الاستدامة ليست مجرد ممارسة حديثة، بل هي امتداد طبيعي للمبادئ الإسلامية التي تحتل على الاستخلاف في الأرض، الاعتدال في استخدام الموارد، وتحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

ويعكس هذا التقرير التزامنا بالعمل وفق نهج يوازن بين أهداف النمو وبين مسؤوليتنا في تعزيز قيم الحوكمة الرشيدة، وتمكين المجتمع، ودعم المبادرات البيئية، بما يتسجم مع أحكام الشريعة ومقاصدها في تحقيق الصالح العام. كما يجمّد سعينا المستمر لتقديم نموذج مالي مستدام يركز على معايير ESG المتوافقة مع الشريعة، ويعزز الثقة بيننا وبين جميع شركائنا وأصحاب المصلحة.

إن التزامنا بالاستدامة المتوافقة مع الشريعة لا يقتصر على الامتثال فحسب، بل يمثل ثقافة مؤسسية تتجسد في القرارات والسياسات والعمليات التشغيلية كافة، بما يضمن تنمية مستدامة ومسؤولية تساهم في ازدهار المجتمع وثبتية تطلعات أجيال اليوم والغد.

ثانياً: مجلس الإدارة

يتبنى مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة شؤونه وإدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر أساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات وإجراءات متكاملة للاقصاص عن المعلومات وإمكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية، ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالاقصاص والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الاقصاص (الاقصاحات المالية والغير مالية والرقابية تتضمن كافة البيانات الهامة بالبنك وعملياته وأدائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكل المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تتخيه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله، ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تمتلك قنوت فعالة ومستقلة من الاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، والالتزام الرقابي، والحوكمة والاقصاص، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تدوير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وأستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الإشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهميته وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة بيت التمويل الكويتي / البحرين لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

يضم المجلس تسعة أعضاء أصليين إلى جانب سبعة أعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي. عدد الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي سبعة أعضاء أي مايمثل نسبة (٧٨٪) من تشكيلة المجلس.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام

قام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المأثمة من دمج الجوانب الاجتماعية البيئية والاقتصادية والاخلاقية ضمن استراتيجية عمليات المصرف اليومية، من خلال محاور الاستدامة الرئيسية وهي: التمويل المسؤول، وتمكين الموظفين، والتقارير الشفافة، والوصول إلى النظام الأمثل، والتعاون المجتمعي، وقد تم تحديد هدف استراتيجي واضح لكل محور من هذه المحاور وذلك بهدف دفع جهود الاستدامة في المصرف بشكل أكثر تركيزاً من خلال هذه المحاور بما يحقق الأثر الاقتصادي والاجتماعية والبيئية المرجوة وبشكل يسهم في تحقيق درجات أعلى من التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الاستراتيجي للاستدامة.

١. تمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي (التمويل المسؤول):

حيث يلتزم المصرف بتنفيذ سياسته في إدارة نظم الإدارة الاجتماعية والبيئية من خلال:

أ. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء:

منع تمويل المشاريع المدرجة ضمن قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والتي يثنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي تلك القائمة، حيث يؤمن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن لديه دور فعال في دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ب. التمكين المالي:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي للفئات غير المخدومة مصرفياً، كما ويعمل المصرف على المساهمة في رفع ثقافتهم المالية إنطلاقاً من إيمانه بأثر ذلك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في مجال الشمول المالي.

٢. تقليل الأثر البيئي لعملياتنا الداخلية:

نؤمن بمسؤوليتنا تجاه تقليل الأثر البيئي لعملياتنا كوسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وأيضاً في جهود مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال

أ. تقليل إستهلاك الورق:

نظراً لطبيعة أعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخداماً في مكاننا وفروعنا، حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات والمواد الترويجية المقدمة إلى العملاء، وبالتالي فإننا نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلى تقليل ووقف استهلاك الورق لعملياتنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية، عن طريق زيادة وعي الموظف في ترشيد استخدامه للورق والتوجه نحو القنوات الالكترونية في التواصل مع ادارات وفروع المصرف كذلك التوجه نحو أتمتة بعض المعاملات الورقية مع العمل على تقديم حلول مصرفية صديقة للبيئة من خلال التحول الرقمي مستقبلاً بهدف تقليل الأثر البيئي الناجم عن الخدمات الورقية.

ب. تقليل إستهلاك الطاقة والانبعاثات الغازات الدفيئة:

نعمل باستمرار على ترشيد إستهلاك المصرف للكهرباء، حيث يتم شراء الطاقة المستخدمة في المصرف من شركة توزيع الكهرباء الوطنية واستخدام المولدات التي تعمل بالديزل سواء في الادارة العامة وفروع المصرف، كما أن المصرف من ضمن مخططاته المستقبلية بأن تكون بداية الادارة العامة للمصرف تعمل بمصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تقليل الانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (نُتمة):

٣. تمكين الموظفين:

يمثل الاستثمار في موظفينا أحد أهم أولويات المصرف لذلك، فنحن نعمل على خلق بيئة لتكاتف فيها جهود الموظفين مع قيم المصرف ورؤيته من أجل تحقيق التزامنا نحو عملائنا والجهات ذات العلاقة والمجتمع ككل، كذلك نؤمن بالتطور الذي يلعبه الموظفون في أحداث الأثر الإيجابي لعملائنا والمجتمع من خلال توفير تجربة للعملاء بما يساهم في تحقيق نمو مستدام في القيمة للمساهمين. لذا، نعمل على خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح لموظفينا الحصول على فرص النمو الشخصي والمهني وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم وأهدافهم من خلال جذب القدرات والاحتفاظ والاهتمام بها وتعزيز ثقافة بيئة العمل المتوازنة من خلال دعم الإنجازات حيث أثبتت بانها قادرة على إحداث التغييرات الإيجابية وتحقيق أهداف المصرف وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، حيث عمل المصرف على تعزيز التكافؤ المتقارب بين الجنسين حيث بلغت نسبة الإناث ٤٢% ونسبة الذكور ٥٨% من المجموع الفعلي للموظفين كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ (٢٨٧) موظف، أيضاً بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في المصرف خلال عام ٢٠٢٥ هو (٤٧) موظف من ضمنهم (٢٢) موظفة من الإناث و(٢٥) موظف من الذكور.

كما يحرص المصرف على ضمان عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مجالات العمل من حيث المشاركة في حضور الاجتماعات ومنحهم الفرص الكافية والحرية في التعبير عن الآراء والمناقشة وطرح الأفكار والمقترحات والتشجيع للمشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية ورفع وتحسين مستوى الأداء والإنتاجية، كذلك تحقيق التقييم العادل في الأرتقاء إلى المناصب الإدارية من صناعي القرارات، وتحسين مستوى الأداء والإنتاجية.

٤. حقوق الانسان:

العنصر البشري هو المؤثر الرئيسي والحاسم لتحقيق تقدم المصرف وتنمية أهدافه، لذا فإن احترام حقوق الموظفين كافة يعتبر من أهم الركائز التي يسعى إلى تحقيقها المصرف. منها توفير الظروف المناسبة وبيئة عمل مَرْضِيَّة وأمنة وصحية تحمي حقوق الموظفين وتوفر لهم أجواء مناسبة للعمل وتشجعهم على بذل قصارى جهدهم وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتمكنهم من التوصل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

يحرص المصرف أيضاً على تحقيق العدالة الاجتماعية لينتمكن جميع الموظفين للوصول إلى خدمات المؤسسة والالتحاق منها دون التمييز بين رجل أو امرأة أو على أساس عرقي أو ديني أو إعاقة بدنية أو حالة اجتماعية.

٥. التعاون المجتمعي:

للقطاع الخاص، والقطاع المصرفي تحدياً، دور حيوي في دعم المجتمعات، من خلال التركيز على القيام بدورنا الذي نختص به، وهو تقديم الخدمات المالية التي تساعد عملائنا على تحقيق أهدافهم المالية، وكمؤسسة داعمة للنمو والازدهار، قدم المصرف التجاري العراقي الإسلامي دعماً مالياً مباشراً في عام ٢٠٢٠ مبلغ (١٠٠ مليون دينار عراقي) لمندوق (تمكين) الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي دعماً للقطاع الصحي العراقي لتخفيف الأثر السلبية لجائحة كورونا. واستمر المصرف بدعم صندوق تمكين الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢١ بالتمتع (١٠٠ مليون دينار عراقي) لإعادة تأهيل وتطوير شارع المتنبّي كونه معلم تاريخي من معالم مدينة بغداد القديمة وبناء دار عجرة جديد وكذلك تم التمتع (٢٥٠ مليون دينار عراقي) عن تأهيل مدينة النجف الأشرف ضمن مبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً: استدامة الحوكمة

لولي أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة، ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى المعايير المهنية في كافة أنشطة المصرف. يدرك المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن الحوكمة المؤسسية الجيدة تشكل الأساس للنجاح المؤسسي حيث توفر الإطار المناسب لتحقيق أهدافه الإستراتيجية وتعزيز الثقة الشاملة في البنك وتمكينه من المساهمة بفعالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق. يتبع المصرف التجاري العراقي الإسلامي مجموعة من إرشادات دليل المعايير البيئية والاجتماعية و الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكذلك يشع الفصل الممارسات والمعايير الدولية ويلتزم المصرف بتنفيذها وفقاً للبيئة المصرفية في العراق والإطار التشريعية والقانونية التي تحكم المصرف، ومن خلال إطار عمل حوكمة الشركات يتبنى المصرف مبادئ العدالة والشفافية والافصاح والمساءلة.

خامساً: الحوكمة اداة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية

إن أهمية تطبيق مبادئ حوكمة رشيدة في المؤسسة تكمن في أنها تضمن إدارة المؤسسة المالية بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الإدارة، بحيث لا تتعرض للسرقة والنهب، وتعرّز حوكمة المؤسسة القيم الأساسية باقتصاد السوق إضافة الى كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية حيث أن قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة وذلك من خلال سعيها الى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لاعداد التقارير ذات الجودة العالية بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب والتطور البيئي المعاصر المتسارع بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الإدارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الاجل ام طويل الاجل لتقديم خدمة ذات جودة عالية وللإفصاح والشفافية تأثير على الاسس والمعايير المحاسبية وفي خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة

انطلاقاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة على المستوى المحلي والعالمي، يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على تطوير إستراتيجيته المستقلة في الاستدامة من خلال تحديد دوره في مجال الاستدامة والقائدة المثالية من دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأخلاقية ضمن إستراتيجية عملياته اليومية، بشكل يساهم في تحقيق أعلى درجات التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للاستدامة من خلال:

١. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

يعمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي على التواصل مع الجهات ذات العلاقة وفهم احتياجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم وأولوياتهم من خلال خلق قناة اتصال معهم تساهم في فهم تلك الاحتياجات مع متابعة وتطوير آلية التعامل مع هذه الاحتياجات من خلال الأهداف الإستراتيجية والمبادرات التي ينفذها المصرف لهذا الغرض لتلبية طموحات هذه الجهات وموائمتها مع إستراتيجية الاستدامة، بهدف تنمية المصرف و تعظيم الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي له مع تقديم قيمة مضافة لمختلف الجهات ذات العلاقة وهم:

- المساهمون من خلال (الاجتماعات السنوية، تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية)
- العملاء من خلال (فروع المصرف، الموقع الإلكتروني، قنوات الخدمات)
- الحوكمة من خلال (اللوائح والقوانين، تقارير دوائر التدقيق والامتثال للمتطلبات القانونية، المراجعات الرقابية من قبل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال).
- المجتمع من خلال (الشمول المالي، نظام الادارة الاجتماعية، التقارير السنوية).
- البيئة من خلال (الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نظام الادارة البيئية، التمويل المسؤول).
- الموردون من خلال (الدعوة لتقديم العطاءات، العقود والاتفاقيات، الاجتماعات)
- الموظفون من خلال (الاجتماعات المنتظمة، البريد الإلكتروني، نظام ادارة الموارد البشرية، برامج التوعية الداخلية، برامج التدريب وورشات العمل، ...).

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة (تتمة):

٢. التركيز على الأولويات

إن القضايا ذات الأهمية النسبية لمؤسستا هي تلك التي تعكس أهم آثارنا البيئية والاجتماعية والحاكمية، لهذا ركز المعنويون في المصرف التجاري العراقي الإسلامي في البداية على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي يؤديه نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وما تسهم به سواء في الحفاظ على البيئة والمجتمع أم في دعم التنمية المستدامة، وما تستثقله من دعامة أساسية لأي نشاط بشري اقتصادي في:

- الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية ورشيد استهلاكها.
- تلبية احتياجات التنمية المتوازنة من خلال الموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وندرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار.
- التنمية المستدامة من خلال أبعادها وعناصرها، لما تؤديه نظم الإدارة البيئية من دور في التنمية المستدامة.
- الآثار البيئية السالبة للنمو الاقتصادي المتسارع على أبعاد التنمية المستدامة على المستويين الدولي والمحلي.

وانطلاقاً من هذه الأولويات قام المصرف بوضع سياسات وأجراءات عمل خاصة بنظام الإدارة الاجتماعية والبيئية تلي المعايير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتصديق منذ عام ٢٠١٧ وتم تحديث تلك السياسات والمصادقة عليها من قبل مجلس إدارة المصرف في محضر اجتماعه رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٠٤، حيث تضمنت السياسة المحاور التالية:

- الأجزاء اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.
- التنظيم والمسؤوليات بموجب نظام الإدارة الاجتماعية والبيئة.
- التعريفات والاشتراطات الخاصة بالتقييم البيئي.
- قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتصديق.
- معايير الاداء الخاصة بالمؤسسة الدولية للتصديق وللوثائق المتعلقة بها.
- تقرير الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.

سابعاً: الشهادات التي حصل عليها المصرف:

حصل المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على شهادة نظام إدارة استمرارية الاعمال (ISO 22301) والتي تؤكد قدرة المصرف على الاستجابة الفعالة للطوارئ واستمرارية العمليات الحيوية دون لقطاع. وكذلك شهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO 27001) والتي تؤكد تطبيق المصرف أعلى معايير حماية البيانات والمعلومات مما يقلل من المخاطر الأمنية.

ثامناً: الفعاليات التي شارك فيها المصرف:

انسجماً مع توجهات البنك المركزي العراقي وتعزيز دور المصارف في نشر الثقافة المالية وتمكين فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية، حرص المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة والمشاركات الداعمة للشمول المالي. وجاءت هذه الفعاليات لتعكس التزام المصرف بتطوير خدماته، ودعم التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الاستفادة من المنتجات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى تعزيز الوعي المالي لدى الأفراد والمجتمع.

- مشاركة في فعاليات وأنشطة عربية وإقليمية مخصصة لدعم الشمول المالي وتعزيز استخدام نظم الدفع المتطورة.
- حضور مؤتمرات وورش مخصصة بالتحول الرقمي، وسياسات البنك المركزي، ودور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد الوطني.
- إصدار بطاقات مصرفية إضافية بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني وتسهيل التعاملات لشرائح مختلفة من العملاء.
- المشاركة في معارض ومؤتمرات وطنية متخصصة بالطاقة والمشاريع النفعالية والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- حضور مؤتمر اقتصادي يتعلق بتنظيم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في العراق، بما يعزز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي.
- المساهمة في حملات ميدانية موجهة لتعزيز الدفع الإلكتروني بين المواطنين والتجار، مع التركيز على المناطق التراثية والأسواق الشعبية.
- المشاركة في مؤتمرات أكاديمية حول الاتجاهات الحديثة في الرقمنة وربطها بتنظيم الشمول المالي ودور المصارف في تعزيز التنمية المستدامة.

تساعاً: التقارير و الشفافية:

في إطار التزام المصرف بتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وامتثالاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي يعتمد المصرف التجاري العراقي الإسلامي قنوات تواصل فعالة ومنظمة وشفافة مع الأطراف ذات العلاقة بما يضمن الإفصاح المتوازن عن أدائه المالي وغير مالي وضمان الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة ومبادئ المساءلة.

وفي هذا الإطار يحرص المصرف على اعداد ونشر تقارير دورية تعكس مستوى التزامه بممارسات الاستدامة وتسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ورفع مستوى الوعي بقضايا البيئة والاجتماعية والحوكمة، بما يتماشى معفضل الممارسات الدولية والمتطلبات الرقابية المحلية.

١. إعداد تقارير الاستدامة

كجزء من استراتيجية الاستدامة في المصرف التجاري العراقي الإسلامي، يقوم المصرف بإصدار التقرير السنوي وذلك انسجاماً مع متطلبات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة ESG الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد على أهمية الإفصاح عن الأداء غير المالي بما في ذلك الحواف البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة.

وقد بدأ المصرف بنشر تقارير الاستدامة منذ عام ٢٠١٩ ويواصل تطوير محتواها بما يتماشى مع تطورات المعايير والتحديات ذات العلاقة.

٢. إعداد التقارير المالية

يقوم المصرف بإعداد وإصدار التقارير المالية بشكل ربع سنوي وسنوي حول أدائه المالي، وذلك التزاماً بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير المحاسبية المعتمدة. وتهدف هذه التقارير إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، وتمكين المساهمين وأصحاب المصلحة من الاطلاع على الوضع المالي للمصرف ودعمهم في اتخاذ القرارات المناسبة، فضلاً عن الإفصاح عن المخاطر المالية واليات إدارتها، وإبراز مدى التزام المصرف بأطر الحوكمة والرقابة الداخلية. كما تعكس هذه التقارير تكامل الإفصاح المالي مع الإفصاح غير المالي، بما يتسجم مع متطلبات دليل ESG المتعلقة بمبادئ الشفافية والإفصاح.

ومن الله التوفيق...



محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الإدارة



تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي لعام 2025

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

استناداً للنظام الأساسي واللائحة التنظيمية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، قامت الهيئة بمراجعة السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2025، كما تم إجراء المراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرتها الهيئة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2025 ستة اجتماعات تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة أنها ضرورية لإصدار رأيها، وتم من خلال إدارة التطبيق والالتزام الشرعي إجراء المراجعة الشرعية على العقود والاتفاقيات والسياسات، وفقاً لقرارات الهيئة، بالإضافة إلى الاطلاع على تحليل بنود القوائم المالية للمصرف لعام 2025، وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة.

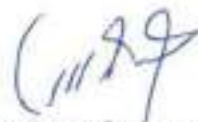
كما تم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمصرف، إجراء التدقيق الشرعي على عيادات من جميع عمليات ومعاملات المصرف وفق الخطة السنوية للتدقيق الشرعي وذلك لغرض وإدارات المصرف، وكذلك من خلال التقارير الشهرية التي ترفعها إدارة التدقيق الداخلي عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية وعن سلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن المصرف لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات التي عرضت على الهيئة.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي أتبعناها للتأكد من التزام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

1. أن العقود والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
2. أن توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده.
3. تقع مسئولية إخراج الزكاة على المساهمين، وتختصر مسئولية المصرف في احتساب الزكاة الواجبة للسهم فقط.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين ،،،


رئيس هيئة الرقابة الشرعية
د/ عبدالعزيز القصار



تقرير لجنة مراجعة الحسابات

المادة مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي (ش.م.خ) لمحترمين

استناداً إلى موافقة الهيئة العامة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥ كانون الأول / ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وبناءً على ماورد في متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست مهامها ومسؤولياتها، إذ تابعت أعمال مراقب الحسابات طيلة فترة عمله في المصرف، وراجعت البيانات والتقارير المالية والتحليلية التي تصلها من الإدارة التنفيذية، وناقشت التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي لداخلي ومراقب الامتثال الشرعي وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وراجعت مدى الإمتثال للمعايير الدولية لجميع أنشطة وعمليات المصرف، كما قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٢٥ والتقرير السنوي للمصرف والمعد بمقتضى أحكام قانون الشركات المرقم ٢٩ لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ووفقاً للمعايير التدفيفية المعترف عليها فقد راجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية المساهمين ولأداء مهمتنا مع تأييدنا الكامل للايضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات، وحسب رأينا وطبقاً للمعلومات والايضاحات المتوفرة لدينا، تبين ما يلي:

- ١- ان المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا كافة الموجودات والمطلوبات والاستخدامات والموارد.
 - ٢- ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة وعادلة الوضع المالي للسنة موضوع التدقيق وان هذه المعلومات غير مخالفة للأحكام والقوانين والشرعيات المالية السائدة.
 - ٣- استناداً إلى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اطلعت اللجنة على الإجراءات والضوابط المحاسبية وعلى تقرير مراقب الحسابات حول كشوفات المالية للمصرف بالإضافة إلى التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي العراقي وتأكدنا من ان المصرف قام بتطبيق اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، ولحما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
 - ٤- لم يثبت لنا مايدل على مخالفة المعايير الدولية أوعمليات غسل أموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - ٥- ان الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى هي سليمة، وان الترتيبات اللازمة للتدقيق المسائل وحماية الموظف و متابعة نتائج التدقيق ومعالجتها تتم بموضوعية.
 - ٦- ان التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة التنفيذية يتضمن جميع المتطلبات الأساسية المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.
- وتحيطكم اللجنة علماً بأنها اتخذت اجراءات صارمة لضبط ومراقبة العمليات المصرفية لجميع الفروع من خلال اعادة توزيع المهام والصلاحيات حسب متطلبات العمل مما يساهم في تقليل المخاطر وسلامة العمل المصرفي .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

جمال طاهر يحيى
رئيس اللجنة



العدد: ١/٢

التاريخ: ٣٠ آذار ٢٠٢٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي المصرف التجاري العراقي الاسلامي

بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمصرف التجاري العراقي الاسلامي والشركة التابعة (ويشار إليهم معاً بالمصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالمحاسبات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (اليوفا).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإنهاء الرأي.

فقرة تأكيدية

نلفت الانتباه الى الايضاحين ٢ و ٣٦ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، حيث تعتبر هذه القوائم المالية أول قوائم مالية يصدرها المصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). إن هذا الأمر لا يعدل النتيجة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

امور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا يبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو التمويل إيضاح (٥)	
نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام	امر التدقيق الهام:
تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي:	يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقدير لاحتساب مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية.
- فهم لطبيعة محافظ مدينو التمويل للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المشع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المشعة في عملية المنح والتسجيل.	يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتبني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ .
- قمنا بدراسة وفهم لسياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.	هذالك احتمالية لعدم دقة مخصص الشني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف مدينو التمويل في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتمدت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية .
- قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر	

الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

- لقد قمنا بدراسة عينة من مدينو التمويل بشكل فردي، وقمنا

بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:

- مدى ملائمة مراحل التصنيف.
- مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التشديد والعمليات الحسابية للناتجة عنها.
- مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.
- مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي، بالإضافة إلى كفاءة واستقلالية الخبراء المستخدمين في عملية الاحتساب.
- صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
- إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الممتدنية بشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.

بلغ مجمل رصيد مدينو التمويل للمصرف ٧,٢٧٤,١٢٦ ألف دينار

عراقي ومخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة ١٣٢,١٢٨ ألف

دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في

السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه القوائم المالية الموحدة في

إيضاح ٢.

• فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الضائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة. - قمنا بتقييم الاقصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧). - قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإقصاح عن متجنو التمويل مفصلة في إيضاحات ٢ و ٥ حول القوائم المالية الموحدة.	
---	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير متفق الحسابات. أن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. أن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وألنا لا نبدى أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

أن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي، بالإضافة إلى تنفيذ نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإقصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بنيل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا، أن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتياال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال بعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتياال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- للتوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقى وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال صلية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والاقتصاد للمسؤولين المكلفين بالحكومة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلائنا، وحيثما كان ملائماً الإقصاد عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحكومة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. لذا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإقصاد عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإقصاد عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإقصاد قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١. من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل الإرهاب.
٢. إن تقرير الإدارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
٣. بلغ معيار كفاية رأس المال ١٢٣.٦٥٪ (٢٠٢٤: ١٧٩.١٪).
٤. إن عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية التي قام المصرف بالدخول بها لصالح زبائن المصرف خلال سنة ٢٠٢٥ متوافقة مع تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص حيث قام المصرف ببيع ٦٧٣,٥٢٩,٣١١ دولار.
٥. تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم تسرّع انشائها اية امور جوهرية.
٦. أن المجموعة النقدية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مسك النخائر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.
٧. إن عملية جرد الموجودات النقدية تمت من قبل الإدارة وبإشرافنا على جرد النقد في الفرع الرئيسي، وفرع بوابة العراق وفرع البصرة بشكل سليم.


مصطفى فؤاد عباس

محاسب قانوني ومراقب حسابات



المصرف التجاري العراقي الإسلامي

(شركة مساهمة خاصة)

القوائم المالية الموحدة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١ كانون الثاني ٢٠٢٥	معدلة	٢٠٢٥	إيضاحات	الموجودات
٢٠٢٤	(إيضاح ٣٦)	دينار عراقي	دينار عراقي	(بآلاف الدولير)
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	٣	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٦٩,٢٩٧,٥٥١	٤	أرصدة لدى المصارف، بالصافي
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	٥	مدينو تمويل، بالصافي
١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	٦	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٩١	٧	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٥,٩٤٠,٢٠٤	٥,٩٤٠,٢٠٤	٧,٢٩٧,٤١٤	٨	ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، بالصافي
٦,٤٩٨,٧٩٧	٦,٤٩٨,٧٩٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	٩	موجودات أخرى، بالصافي
٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين				
المطلوبات				
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥	٨٣,٠٣٤	١٠	ودائع المصارف
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١٠٥,٢١٤,٥٠٣	١١٥,٢١٥,٢١٧	١١	ودائع العملاء
٢,٠٥٨,٨٥٧	٢,٠٥٨,٨٥٧	٢٣٥,٧٦٠	١٢	مخصص ضريبة الدخل
٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	١٨,٦١٠,٨٨٩	١٣	مطلوبات أخرى
١٧٧,٨٧٧,٩٢١	١٣١,٧٨٧,٩٢١	١٣٤,١٤٤,٩٠٠		مجموع المطلوبات
أشياء حقوق الملكية				
-	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	١٧,٧٨٣,٤١٦	١٤	غير البنوك والأفراد
-	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	١٧,٧٨٣,٤١٦		مجموع أشياء حقوق الملكية
حقوق المساهمين				
٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	١٥	رأس المال
٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩,٧٣٢,٣٤٨	١٥	إحتياطي قانوني
١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤		إحتياطيات أخرى
٢٤١,٧١٣	٢٤١,٧١٣	٤١٠,٧٠٩		إحتياطي القيمة العادلة
٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٥,٠٥١,١٧٣		أرباح متوزعة
٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٨٢,٩٥٤,٠٧١		مجموع حقوق المساهمين
٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



المصرف التجاري العراقي الإسلامي

محمد حميد دراج الفراج
رئيس مجلس الإدارة

بسام جابر
المدير المالي

محمود ماضي نعيم
المدير المالي



١٤

ختمو على التقرير هذا المصدق من قبل المأمورين في ٢٠٢٥/١٠/٢٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	١٧ دخل تمويل ودخل مشابه
(٦٤٧,٥٨٩)	(٧١,٣٠١)	١٨ تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة
-	(١,٤٣٧,٣٥٢)	١٩ صافي التوزيع إلى أنباء حقوق الملكية
٢٨,٢٣٩,٠٣٦	٣١,٢٧١,٠٧٣	صافي دخل التمويل ودخل مشابه
٢,٤٠٠,٠٠٠	٥,٣٦٢,٥٣٠	٢٠ إيرادات العمولات، صافي
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	٢١ أرباح تحويل عملات أجنبية
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	٢٢ الإيرادات الأخرى
٥٩,٠٣١,٠٧٥	٤٩,٦٥٦,٨١٧	إجمالي إيرادات التشغيل
(٥,٥٧٨,٥٤٠)	(٦,٥٤٤,٨٦٠)	٢٣ تكاليف الموظفين
(١,٢٥٣,٤٨٤)	(١,٤٧١,٠٩٣)	٨ استشارات مستلزمات ومعدات وحق استخدام الموجودات
(١٢,٥٢٣,٤٢٥)	(١٢,٥٥٧,٥١٦)	٢٤ مصاريف تشغيلية أخرى
(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(٢٠,٥٧٣,٥١٩)	إجمالي المصاريف التشغيلية
٣٩,٦٦٥,٦٢٦	٢٩,٠٨٣,٢٩٨	الأرباح التشغيلية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	٢٥ صافي (مخصص) استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	الربح قبل ضريبة الدخل
(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٢٣٣,٨٣٠)	١٢ ضريبة الدخل
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	صافي ربح السنة
فلس/ دينار	فلس/ دينار	
٠/١٤٩	٠/٠٨٢	١٦ ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	صافي ربح السنة
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	٦
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	الدخل الشامل الآخر للسنة
٣٨,٣٠٧,٧٣٣	٢٧,١٧٠,٢٤٨	إجمالي الدخل الشامل للسنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٥						
مجموع حقوق المساهمين	أرباح متوزعة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطيات أخرى	احتياطي قانوني	رأس المال	١ كانون الثاني ٢٠٢٥ مجموع الدخل الشامل للسنة تحويلات إلى الاحتياطيات زيادة رأس المال (إيجاح ١٥) تكليف زيادة رأس المال* الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	
٣٥٦,١٥٦,٥٧	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٤٦,٧١٣	١٥٩,٨٤٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	
٢٧,١٧٠,٢٤٨	٢٧,٠٠١,٣٥٥	١٦٨,٩٩٣	-	-	-	
-	(٢,٧٠٦,٩٢٤)	-	-	٢,٧٠٦,٩٢٤	-	
-	(٣٥,١٠٠,٠٠٠)	-	-	-	٣٥,١٠٠,٠٠٠	
(٢٣١,٨٣٤)	(٢٣١,٨٣٤)	-	-	-	-	
٣٨٢,٩٥٤,٠٧١	٢٥,٠٥١,١٧٣	٤١٠,٧٠٦	١٥٩,٨٤٤	٢٩,٧٣٢,٣٤٨	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	
مجموع حقوق المساهمين	أرباح متوزعة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطيات أخرى	احتياطي قانوني	رأس المال	٢٠٢٤
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	
٣١٧,٧٠٧,٩٢٤	٤٤,١٧٤,٢٩٩	١٦١,٠٤٤	١٥٩,٨٤٤	٢٣,٣١٢,٧٣٧	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١ كانون الثاني ٢٠٢٤ مجموع الدخل الشامل للسنة تحويلات إلى الاحتياطيات زيادة رأس المال (إيجاح ١٥) الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
٣٨٣,٠٧,٧٢٣	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٨٠,٦٦٩	-	-	-	
-	(٣,٨١٧,٦٨٧)	-	-	٣,٨١٧,٦٨٧	-	
-	(٤٢,٥٠٠,٠٠٠)	-	-	-	٤٢,٥٠٠,٠٠٠	
٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٤٦,٧١٣	١٥٩,٨٤٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	

* أثرت الهيئة العامة للمصرف بطرح ٢٤ مليار ٢٠٢٥ زيادة رأس المال مبلغ ٢٥,١ مليار دينار عراقي وقد تحمل المصرف تكاليف متعلقة مباشرة بهذه الزيادة يبلغ ٢٣١,٨٣٤ ألف دينار عراقي خلال السنة ويحمل الموردين المطبوعة للزيادة، تم اكمال زيادة رأس المال بتاريخ ١٥ صفر ٢٠٢٥ ليصبح ٢٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

لتغير الإيصاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٢٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وقراً معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بالآلاف للذاتير)	دينار عراقي (بالآلاف للذاتير)	إيضاحات
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	الأنشطة التشغيلية
		الربح قبل ضريبة الدخل
		تعديلات تبنود:
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	٢٢ إسترداد مخصصات متنوعة
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٧١,٠٩٣	التغيرات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات
٧٠٤,٨٦٦	-	مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها
٨٨,٣١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية على عقود الإيجارات
(٣٥١,١١٤)	١,٨٤٩,١٠٩	صافي مخصص (استرداد) الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٢٩٩,٣٩٠)	(١,٦٥٠)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
١,٣٤٦,٩٨٠	-	خسائر بيع استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	خسائر (أرباح) عن تعديلات عقود الإيجارات
٣٢,٣٥٨,٦٢٥	٢٩,٦٣١,٣٤٤	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الأصول والالتزامات
٤,١٢٥,٧٧٣	٥٥٥,١١٥	التقصان في مدينو التمويل - صافي
٩٦١,٤٣٨	(٣,٠٠٦,٦٤٢)	(الزيادة) التقصان في الموجودات الأخرى
١٩,٣١٧,٤٦٨	(١٨,٣٠٥,٨٧٠)	(التقصان) الزيادة في ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية
٤٢٠,٣٦٦	(١,٥٨٤,٦٦٦)	(التقصان) الزيادة في المطلوبات الأخرى
١,٠٠٠,٠٠٠	-	التقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأمين
٥,١٥٥,٧٧١	(٤,٤٠٨,٣١٥)	(الزيادة) التقصان في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي العراقي
٣٤٠,٤٢	(١٠٩,٩٩٥)	(الزيادة) التقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي
٦٣,٣٧٣,٤٨٣	٢,٧٧٠,٩٧١	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل لضريبة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٥٦,٩٢٧)	ضريبة الدخل المتوقعة
٦٠,٢٢٦,٠٥١	٧١٤,٠٤٤	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١١٠,٠٠٠,٠٠٠)	شراء استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
٥٦,٠٠٣,٩٩٣	٨٥,٥٦٢,٥٠٤	استحقاق استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
٣٩,٩١٨,٠٣٠	٣٤,٤٣٥,٢٢٨	بيع استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
١,٦٢٥,٠٠٠	١,٦٥٠	المستحصل من بيع الممتلكات
(٢,٠٤٨,٨٨٦)	(٢,٨٢٨,٣٠٣)	شراء ممتلكات ومعدات و مشاريع تحت التنفيذ
(٢٤,٥٠١,٨٦٥)	٧,١٦١,٠٧٩	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(٢٤٥,٢٤٢)	(٢,١٥٠,٤٥٥)	أرباح أسهم مدفوعة
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	الإيجار المدفوع خلال السنة
-	(٢٣١,٨٣٤)	تكاليف زيادة رأس المال
(٥٣٣,٧١٤)	(٢,٦٨٤,٩٣٤)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣٥,١٩٠,٤٧٢	٥,١٩٠,١٨٩	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١١٢,٣٠٩,٢٣٧	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	٢٧ النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١٥٢,٦٨٩,٨٩٨	٢٧ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشياء حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٥	
دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	
مراجعة	
٣٢,٧٧٩,٧٢٦	إجمالي دخل التمويل والدخل المشابه
(٢٩,١٤٢,٧٧٦)	مخصوماً منه: الدخل غير العائد إلى أشياء حقوق الملكية
٣,٣٣٦,٩٥٠	
	معللة لما يلي:
(١,١٣٤,٠٦٥)	مخصوماً منه: المصروفات العائدة إلى أشياء حقوق الملكية
(٢٦٣,١٨٠)	مخصوماً منه: حصة البنك من الدخل الخاص به / حصته من الاستثمارات
٢٠٢,٣٢٧	يضاف إليه: صافي استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة - العائد إلى أشياء حقوق الملكية
١,٦٤٢,٠٣٢	مجموع الدخل المتاح إلى أشياء حقوق الملكية
(٢٠٤,٦٨٠)	مخصوماً منه: أتعاب وكيل الوكالة
١,٤٣٧,٣٥٢	صافي التوزيع إلى أشياء حقوق الملكية *

* تتكون أشياء حقوق الملكية من حسابات الوكالة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١. معلومات عامة

إن المصرف التجاري العراقي الإسلامي هو شركة مساهمة خاصة عراقية يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للأفراد والشركات في العراق. تأسس المصرف بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٢ بموجب شهادة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤، يقدم المصرف جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروع العشر الموزعة في بغداد والبصرة والنجف. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد - شارع السعنوان.

يعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك البحرين") (المعروف سابقاً ببنك الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") ويمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال البنك (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). يتم منح البيانات المالية الموحدة للبنك مع البيانات المالية الموحدة للجهة الأم.

بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤: ١٠٠٪) في شركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية هي النشاط الرئيسي للشركة. إن المصرف والشركة التابعة له يطلق عليهم تسمية ("المصرف").

٢. السياسات المحاسبية

١.٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. أما المعلومات المالية الواردة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فقد سبق إعدادها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وبالنسبة للسياسات المحاسبية المطبقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة المقارنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فيرجى الرجوع إلى البيانات المالية الموحدة المنققة.

وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات غير المحتفظ بها للمناجزة من خلال النخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ البيانات المالية الموحدة.

تعرض البيانات المالية الموحدة بالدينار العراقي، مقربة إلى أقرب ألف دينار عراقي ما لم يذكر خلاف ذلك. ويُعدّ الدينار العراقي العملة الوظيفية للمصرف وشركته التابعة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢ تطبيق إطار إعداد التقارير المالية لأيو في للمرة الأولى

نتيجة للتغيير في إطار إعداد التقارير المالية من معايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى معايير المحاسبة المالية لأيو في، اعتمد المصرف تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦ - تطبيق معايير المحاسبة المالية لأيو في للمرة الأولى في سنة ٢٠٢٥.

تماشياً مع معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦، قام المصرف بعرض ثلاث فترات لإعداد التقارير المالية في قائمة المركز المالي الموحدة، كما في نهاية السنة الحالية، كما في بداية السنة الحالية، وكما في نهاية السنة السابقة المعروضة. كما يتطلب المعيار من المصرف تقديم الآثار الانتقالية الناتجة عن تطبيق إطار أيو في للمرة الأولى كما مبين في الإيضاح ٣٦. وفقاً لتقييم الإدارة، لا يوجد تأثير جوهري باستثناء التغيير في التصنيف وطريقة العرض فيما يتعلق بالأرباح المستحقة وحسابات أرباح حقوق الملكية.

٣.٢ أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ حيث أن لدى المصرف القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لغرض الحصول على المنافع من أنشطتها. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. تم إعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة التابعة لنفس السنة كون المصرف يتبع سياسات محاسبية ثابتة. يبلغ رأس المال المدفوع للشركة التابعة ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي) والذي يملكه المصرف نسبة ١٠٠٪ منه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٠٠٪).

الاستثمار في الوساطة المالية هو النشاط الرئيسي للشركة التابعة. تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة بالكامل من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان المصرف لتلك السيطرة.

٤.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

قام المصرف لتجاري العراقي الإسلامي بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدأ من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المصنفة ضمن شبه حقوق الملكية، مثل حسابات الاستثمار والأدوات المماثلة المستثمرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

وتعد شبه حقوق الملكية أحد عناصر البيانات المالية للمؤسسة بما يتوافق مع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حالياً بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للمصرف.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) - الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) 'الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة' في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة، بما يتوافق مع 'الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية' الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) - نقل الأصول بين صناديق الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) 'نقل الأصول بين صناديق الاستثمار' في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ المعمول بها فيما يتعلق بنقل الأصول بين مختلف صناديق الاستثمار في المؤسسة المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) - الهدايا الترويجية والجوائز

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) في عام ٢٠٢٤. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الهدايا الترويجية والجوائز التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك حاملي شبه حقوق الملكية وحاملي حسابات الاستثمار الأخرى.

ويصبح هذا المعيار نافذ المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيقه اعتبارًا من هذا التاريخ، ولا يُتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند التنفيذ.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢. المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ندرج أدناه السياسات المحاسبية المثبتة في أعداد القوائم المالية الموحدة والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية ميدنياً بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. حيث ندرج جميع الفروقات إلى "صافي أرباح فروقات تحويل عملات أجنبية" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات الميدنية. حيث يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية ميدنياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تسبب مباشرة إلى اقتناؤها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة السعر الفعلي وترحل إلى دخل العوائد أو مصروفات العوائد، حسب مقتضى الحال.

(أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ب) مدينو تمويل

مدينو تمويل هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد إثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والعوائد المعلقة. يتم إثبات الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات في قائمة الدخل الموحدة ضمن 'مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة' وحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية الموحدة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر العوائد الفعلية. يتم تضمين الإطفاء ضمن 'إيرادات العوائد' في قائمة الدخل الموحدة. يتم تعليق العوائد والعمولات الناشئة عن الائتمان الغير عامل عند انخفاض قيمة القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

ج) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتضمن استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب. كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيه التغيير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وضمن حقوق الملكية الموحدة. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة. لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح ضمن قائمة الدخل الموحدة عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

د) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة

يتم قياس استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة التي تهدف إدارة المصرف وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والربح على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويتم الإطفاء باستخدام الطريقة الفعالة مطروحاً منها مخصص التدني، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (١) على مدى الاثني عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لندور الائتمان اعتباراً من تاريخ الإثبات المبدئي. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونواتج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومُدغمة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المفترض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تغير التعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقرير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم. يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال وقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد/الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحه كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١ - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً للأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية هي ضمن المرحلة ١ وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها ٣٠ يوماً (قابلة للنقض) أو ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).

المرحلة ٢ - إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، (سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقيس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة ٢ وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها، حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً تحويل التكلفة المطغاة للموجودات المالية إلى المرحلة ٢.
- عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (٣٠ يوماً - قابلة للنقض) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩٩ ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).
- التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
- ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المفترضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المفترضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء العالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تهوؤاً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ - يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة انتمائياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة ٢، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. قام المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنقط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة والمؤشرات المقاربية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة انتمائياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة انتمائياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الربح على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المفترض سيعمل إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق للنشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المفترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي تترتب بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة انتمائياً ضمن فئة المرحلة ٣ عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الربح على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والذبح"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

يستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو العاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بأخر من نفس جهة التمويل وفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام العالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد.

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل التقلب للمستندات المالية طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المدعومة بإصول.

التقاص الأدوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبالغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي الموحدة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضمانات المالية

يتضمن النشاط الجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشمل على الاعتمادات المستندية خطابات الضمان وخطابات القبول. يتم الاعتراف بالضمانات المالية بشكل أولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن "المطلوبات الأخرى". بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزامات المصرف بالاقساط المطفأة أو الفضل تقدير للتكاليف المطلوبة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن الضمان أيهما أعلى.

يتم إدراج أي زيادة بالالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتم الاعتراف بالاقساط المستتمة في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي إيرادات العمليات" بطريقة القسط الثابت على عمر الضمان. يتم احتساب مخصص الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس المنفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ يتوقع المصرف استردادها.

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالإيراد طالما إن هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وإنه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير أدناه قبل الاعتراف بالإيراد:

- الأرباح والدخل المشابه والمصرف

يتم تسجيل العوائد المدبنة والدائنة لكافة الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة وفق الطريقة الفعالة التي من خلالها يتم خصم التذفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة أو الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة النظرية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد العوائد التي مضمي على استحقاقها ٩٠ يوم أو أكثر من العوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- إيرادات العمليات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الطريقة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فوراً. يتم احتساب الرسوم أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمليات الأخرى عند استحقاقها.

- إيراد أرباح الأسهم يتم الاعتراف بالإيراد عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التدفقات النقدية من النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تقزير الاندثار المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. يتم معالجة التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع بواسطة تغيير فترة أو طريقة الاندثار حسب الحاجة ويتم معاملتها كتغير في السياسات المحاسبية.

تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة مطروحاً منه خسائر التدني إن وجدت.

يتم احتساب الاندثار (باستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تتدثر) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	مباني
٢٠	معدات وأجهزة
٥	وسائط نقل
٥	أثاث
٥	أجهزة حاسوب/ أنظمة إلكترونية

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه، يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل في الإيرادات التشغيلية الأخرى أو المصروفات التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناشئ عن أحداث سابقة، وأن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الإيجارات

(أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصصاً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدية ومنفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصصاً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكد بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس التسطير الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات وحق استخدام الموجودات، صافي في قائمة المركز المالي الموحدة.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات التزامات عقد الإيجار بالمقاسة بالقيمة الحالية لمنفوعات الإيجار التي ستندد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمنفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الربح الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الأرباح الإضافية وتخفيض منفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسنوات السابقة على أساس المبالغ المتوقعة تحصيلها أو دفعها للهيئة العامة للضرائب، وبما يتلائم مع معيار المحاسبة الدولي ١٢.

إن النسب الضريبية والقوانين الضريبية المستخدمة لاحتساب المبالغ هي تلك النافذة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضريبة المؤجلة

يتم تصنيف الضريبة المؤجلة عن الفروقات المؤقتة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة حيث يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل أن لا يتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وتحويل المبالغ الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحاً مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخصم وإحالة الإقرارات الضريبية غير المستخدمة ويمكن استخدام الخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام أو استخدام جزء من أصل الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح باسترداد أصل للضريبة المؤجلة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يربط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تظهر الموجودات التي تم الاستحواذ عليها من قبل المصرف وإساءة لشيون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات، صافي" بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل. يجب استخدام هذه الموجودات من قبل المصرف في عملياته أو بيعها في غضون عامين من تاريخ الاستحواذ. وبخلاف ذلك، يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف تسجيل مخصصات مقابل هذه الموجودات بعد انقضاء فترة الستين.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٦.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيسوفي) ويتطلب استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات العوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المترتبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار ونوعية التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المتدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات القروية؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمتدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٦.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

- الاختيار والتوجيهات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الاقتصادية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المعاملة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معونة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، وبعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

مخصص ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاك السنوي اعتماداً على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية جوهرية حول قدرة المصرف الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للادوات المالية

يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم اليقين، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٢٠,٠٥٥,٩٩٥	٢٩,٦٣٤,٥٥٣	نقد في الخزينة *
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
١٠٠,٧١١,٩٤٦	٥٣,٨٣٦,٩٦٦	حسابات جارية
٢٣,٤٧٢,٢٢٤	٢٧,٨٨٠,٥٣٩	احتياطي نقدي قانوني **
٥٥٨,٤٥١	٦٦٨,٤٤٦	احتياطي تأمينات خطابات ضمان ***
٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	مؤسسات مالية تحت التأسيس و زيادة رأس المال ****
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	

* يتضمن النقد في الخزينة عملات اجنبية بلغ رصيدها ٩,٢١٨,٩٧٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: مبلغ ١١,٧٤٧,٢٨٧ ألف دينار عراقي).

** تمثل هذه المبالغ مطلوبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وهي لا تحمل عائد وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية. تبلغ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لجميع الودائع الخاصة بعملة الدينار والعملات الأخرى ١٨٪ من الودائع الكلية، اما الودائع الخاصة بالدولار الأمريكي فإن نسبتها تمثل ٢٠٪.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان. حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها، وهي لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**** تمثل هذه المبالغ ودائع مدفوعة من قبل شركات قيد التأسيس، يقوم المصرف بإيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي. هذه المبالغ لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي

٢٠٢٥			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
١١٠,٣٥٥	٥٨,٤٦٢,١٥٨	٥٨,٥٧٢,٥١٣	حسابات جارية وتحت الطلب
-	١٠,٧٢٨,٩٠٠	١٠,٧٢٨,٩٠٠	ودائع مع المصارف - وكالة
(٥)	(٣,٨٥٧)	(٣,٨٦٢)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
١١٠,٣٥٠	٦٩,١٨٧,٢٠١	٦٩,٢٩٧,٥٥١	المتوقعة *
٢٠٢٤			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٩٥,٦٠٠	١٨,٥٦٠,١٤٣	١٨,٦٥٥,٧٤٣	حسابات جارية وتحت الطلب
-	٩,١٧٠,٠٠٠	٩,١٧٠,٠٠٠	ودائع مع المصارف - وكالة
(١,٨٨٣)	-	(١,٨٨٣)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
٩٣,٧١٧	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	المتوقعة *

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ٥٨,٥٧٢,٥١٣ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٦٥٥,٧٤٣ ألف دينار عراقي).

بلغت الودائع التي تحمل عوائد مبلغ ١٠,٧٢٨,٩٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩,١٧٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

تشمل الأرصدة لدى المصارف عملات أجنبية بلغت قيمتها ٦٩,١٩٢,٣٠١ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٧,٧٣٠,٢١٥ ألف دينار عراقي). لا تتضمن الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أي حسابات مستحقة أو أرصدة مثنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٦٩,٣٠١,٤١٣	-	-	٦٩,٣٠١,٤١٣	درجة تصنيف عادية
٦٩,٣٠١,٤١٣	-	-	٦٩,٣٠١,٤١٣	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(٣,٨٦٢)	-	-	(٣,٨٦٢)	الائتمانية المتوقعة
٦٩,٢٩٧,٥٥١	-	-	٦٩,٢٩٧,٥٥١	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	درجة تصنيف عادية
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(١,٨٨٣)	-	-	(١,٨٨٣)	الائتمانية المتوقعة
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	

* الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى المصارف كما موضح في الجدول أدناه:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١,٩٧٩	-	-	١,٩٧٩	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٨٦٢	-	-	٣,٨٦٢	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف ، بالصافي (إتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(١٥٦)	-	-	(١٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ٣١ كانون الأول

٥. مدينو تمويل، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨,٤٥٧,٢١٤	٨,٠٧٣,٥٣٤	مدينو تمويل
(٥٦٦,٢٣٨)	(٧٩٩,٤٠٨)	ارباح مزجلة
٧,٨٩٠,٩٧٦	٧,٢٧٤,١٢٦	إجمالي مدينو التمويل
(٣٩٨,١٤٤)	(١٣٢,٤٢٨)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *
(٦٦,٢٨١)	(٤,٥٤٦)	يطرح: ارباح معلقة **
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٢٣٩,٦٤٦	-	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	درجة تصنيف عادية
-	-	-	-	منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٩,٩٣٤	٢٩,٩٣٤	-	-	الأرباح المعلقة
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	
(١٣٢,٤٢٨)	(٢٤,١٦١)	(٥,٢٤٣)	(١٠٣,٠٢٤)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٧,١٣٧,١٥٢	٥,٧٧٣	٢١٠,٤٤٦	٦,٩٢٠,٩٣٣	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٥٨٤,١٣٠	-	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	درجة تصنيف عادية
-	-	-	-	منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٤٠,٥٦٥	٢٤٠,٥٦٥	-	-	الأرباح المعلقة
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	
(٣٩٨,١٤٤)	(٢١٠,٧١٧)	(١٠٥,١٥٨)	(٨٢,٢٦٩)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٧,٤٢٦,٥٥١	٢٩,٨٤٨	٢٣٢,٤٠٢	٧,١٦٤,٣٠١	

فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم الأرباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٥,٥٧٧,٢٧٨	-	-	٥,٥٧٧,٢٧٨	الإضافات خلال السنة
(٦,١٣٢,٣٩٣)	(٢١٠,٦٣١)	(٧٩٥,٣٠٩)	(٥,١٢٦,٤٥٣)	المبالغ المتوقعة خلال السنة
-	-	٦٧٣,٤٣٨	(٦٧٣,٤٣٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

فيها يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم الأرباح المتعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	الإضافات خلال السنة
(٤,١٢٥,٧٧٣)	(٦١٠,٥٤١)	(٨٣٠,٢٢٨)	(٢,٦٨٥,٠٠٤)	المبالغ المتوقعة خلال السنة
-	٩٧,١٠٤	٦٣٧,٦٨٦	(٧٣٤,٧٩٠)	المحول من المرحلة ١
-	٢١٨,٢٤٢	(٢١٨,٢٤٢)	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	كما في ٣١ كانون الأول

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مدينو تمويل هي كما يلي:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	٨,٦٧٨	(٨,٦٧٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦٥,٧١٦)	(١٨٦,٥٥٦)	(١٠٨,٥٩٣)	٢٩,٤٣٣	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٣٢,٤٢٨	٢٤,١٦١	٥,٢٤٣	١٠٣,٠٢٤	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٦٥٩,٢٢١	٣٠٨,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠	١١٠,٨٧٠	كما في ١ كانون الثاني
-	٤٧٠	٦,٠٣٨	(٦,٥٠٨)	للمحول من المرحلة ١
-	٥٧,٦٧٠	(٥٧,٦٧٠)	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٣٦١,٠٧٧)	(١٥٥,٩٩٤)	(٨٢,٩٩٠)	(٢٢,٠٩٣)	صافي اعانة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ٣١ كانون الأول

*** فيما يلي الحركة على الارباح المعقطة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	الارباح المعقطة:
٧٥,٥٤١	٦٦,٢٨١	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
١٨,٣٠٦	٤,٥٤٦	الإضافات
(٢٧,٥٦٦)	(٣٨,٤٣١)	الاستردادات
-	(٢٧,٨٥٠)	الاستبعادات
٦٦,٢٨١	٤,٥٤٦	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

٦. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٦٣٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٦. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (تتمة)

فيما يلي الحركة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	التغير في القيمة العادلة
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	كما في ٣١ كانون الأول

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات وطنية *
٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	سندات حكومية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٥٣,٤٩٥)	(٢,٠١٥,٩٧٩)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٢,٠١٥,٩٧٩)	-	-	(٢,٠١٥,٩٧٩)	يطرح: مخصص الخسائر
٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	الائتمانية المتوقعة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي (تنمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عادية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
				بطرح: مخصص الخسائر
(٥٣,٤٩٥)	-	-	(٥٣,٤٩٥)	الائتمانية المتوقعة
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	

* متوسط سعر العائد على السندات الوطنية بالدينار العراقي هو ٨.٣٪، تستحق بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٩.

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ١ كانون الثاني
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	الإضافات خلال السنة
(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	-	-	(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	المستحقة خلال السنة
(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	-	-	(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي (تتمة)

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	كما في ١ كانون الثاني
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الإضافات خلال السنة
(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	-	-	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	المستحقة خلال السنة
(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	-	-	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ٣١ كانون الأول

** إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة هي كما يلي:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ١ كانون الثاني
١,٩٦٢,٤٨٤	-	-	١,٩٦٢,٤٨٤	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٠١٥,٩٧٩	-	-	٢,٠١٥,٩٧٩	كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١	كما في ١ كانون الثاني
(٨٤,٢٥٦)	-	-	(٨٤,٢٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للمسئله المفتوحة في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

٨. ممتلكات و حقوق استخدام الموجودات، صافي

$$\frac{7.4}{100}$$

	موجوديات تم	حق استخدام	الطاقة الكهربائية	أجهزة حاسوب	إتات	وسائط نقل	معدات وأجهزة	مباني	أرضي
المجموع	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)	(بالآلاف الدينائير)
٢٠,٥٨٩,٣٥٣	٢,٠٥٢,٨٦٦	٢,١٥٠,٦٣٣	٥,٨٩٧,٠٠٥	٢,٦١٠,٧٠٩	٢,١٠٥,٩١١	١٨٩,١٨٥	٦٤٨,٦٥٣	٤,٩٣٠,٣٩١	-
١,٨٨٧,٠٠٦	-	-	٢٦١,١٤٣	٨٥٦,٥٧٥	١٤٩,٠٠٨	٩٣,٥٠٠	١٤٠,٩٣٥	٣٩٤,٥٤٥	-
١٦٤,٣٨٣	-	-	-	١٤٢,٣٨٢	-	-	-	٢٢,٠٠٠	-
١,٦٨٤	-	١,٦٨٤	-	-	-	-	-	-	-
٦٩,٤٥٥	٦٩,٤٥٥	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢١٣,٥٦٧)	-	-	-	(٥٨,١٥٩)	(١١١,٦١٦)	-	(٤٣,٧٩٢)	-	-
٢٢,٤٨٧,٣١٣	٢,١١٥,٣٢١	٢,١٥٩,٣١٧	٦,١٥٨,١٤٨	٣,٥٥١,٥٠٧	٢,١٣٦,٣٠٣	٣٨١,٦٨٥	٧٤٥,٠٩٦	٥,٣٤٦,٩٣٦	-

التكلفة:

كما في ١ كانون الثاني
الاستثمارات
موجبات من مشاريع تحت التنفيذ
تعديلات عقود الإيجارات
الموجودات التي تم الاستحواذ عليها
استثمارات
كما في ٣١ كانون الأول

1

كما في : كاتون الثاني

2000

تحويل من متري إلى متري

تدريبات على التفاضل والتكامل

الموردونات التي تم الاستحواذ عليها

23/10/2014

كما في (٢١) كائنات الأولى

المستشار

کتاب و کتابخانه

11

body title

10

1

المجلد ٥١، العدد ١، ٢٠٠٥

مسافر القبعه الخضراء

Smith and Smith

10

سأقي القبحه اللعنه كذا في ٢١ كنوز الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٨. مستلزمات و معدات وحق استخدام الموجودات، صافي (تتمه)

٢٠٢٤ التعليق:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة	وسائط نقل	أثاث	أجهزة حاسوب	أنظمة الكرونية	حق استخدام	موجودات تم الاستهلاك عليها	المجموع
	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)

٢٠٥١,٠٦٧٠	٢,٣٣١,٣٧٤	٢,١٠٤,٤٠٦	٤,٨٨٨,٣٠١	٢,٥٥٢,٠٤٧	٢,١١٤,٠٨٧	١٨٩,١٨٥	٦٥٨,٠٠٩	٥,٤٩٩,٣٣٩	٢٧٤,٠٣٢	كما في ١ كانون الثاني الإيضاحات
١,١٦٦,٨٦١٠	-	٣٩,٩٢٧	٤٧١,٣٨٠	٨٦,١٣٥	-	-	٧٢,٧٤١	٧,٧٢٠	-	حصولات من مشاريع تحت التنفيذ
٢٦٤,٣٤٠	-	-	١٧,٧٣٧	-	-	-	-	٢٤٦,٦٠٣	-	تعديلات عقود الإيجارات
٦,٣٠٠	-	٦,٣٠٠	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات
(١,٨٦٤,٩١٧)	(١٧٨,٥٠٨)	-	-	(٤١٢,٨١٨)	(٩٤,٣٠١)	-	(٨٣,٠٤٧)	(٨٣٣,٧٧١)	(٧٧٤,٠٣٢)	كما في ٣١ كانون الأول
٢,٥٨٥,٣٥٣	٢,٥٢٨,٨٦٦	٢,١٥٠,٦٣٣	٥,٨٩٧,٠٠٥	٢,٦١٠,٧٠٩	٢,١٠٥,٣١١	١٨٩,١٨٥	٦٤٨,٦٥٣	٤,٩٣٠,٣٩١	-	

الإجمالي الموزع:

كما في ١ كانون الثاني

للسنة

مخصص الموجودات التي تم الاستهلاك عليها

الاستثمارات

كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة المكتوبة كما في ٣١ كانون الأول

مشاريع تحت التنفيذ

صافي القيمة المكتوبة كما في ٣١ كانون الأول

إجمالي مشاريع تحت التنفيذ

١,٤٣٩,٠٥٣٠	١,٥٢٦,٥٥٨	١,١١٢,٨٢٧	٤,٤٥٥,٥٨٤	١,٥٧٠,٣٢٦	١,١٥١,٠١٢	٨٠,٤٦٢	٤٣٨,٥٢٠	٤,٠٥٥,٦٤١	-	
١,٢٥٣,٤٨٤	-	٢٢٩,٨٥٠	١,٨٣,١٩٨	٣٤١,٧٥٤	٣٠٠,٦٠٢	٧٨,٤٨٥	٧٣,٨٣٣	٩٦,٢٦٢	-	
٧٠٤,٨١٦	٧,٤,٨١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	
(١,٥٣٩,٣٩٩)	(١٧٨,٥٠٨)	-	-	(٤١٢,٦١٠)	(٩٤,٣١٨)	-	(٨٣,٠٨٠)	(٧٧١,٨٨٣)	-	
١,٤,٨٠٩,٥٣١	٢,٠٥٣,٨٦٦	١,٣٤٢,٦٧٧	٤,٦٣٨,٧٨٢	١,٤٩٨,٩٧٠	١,٣٥٧,٣٩٦	١٠٨,٩٤٧	٤٣٠,٨٧٣	٢,٣٧٩,٦٢٠	-	
٥,٧٧٥,٨٢٢	-	٨٠٧,٩٥٦	١,٣٥٨,٢٢٣	١,١١١,٧٣٩	٧٤٨,٥١٥	٨٠,٣٢٨	٢١٨,٣٨٠	١,٥٥٠,٧٧١	-	
١٦٤,٣٨٢	-	-	-	-	-	-	-	١٦٤,٣٨٢	-	
٥,٩٤٠,٢٠٤	-	٨٠٧,٩٥٦	١,٣٥٨,٢٢٣	١,١١١,٧٣٩	٧٤٨,٥١٥	٨٠,٣٢٨	٢١٨,٣٨٠	١,٧١٥,١٠٣	-	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٩. موجودات أخرى، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨,٧٨٠,٢٩٤	٨,٧٨٠,٢٩٤	حسابات معلقة *
٦,١٥٣,٥٥٠	٦,٦٧٨,٨٩٤	عوائد مستحقة غير مقبوضة
٣٢٨,٢٦٢	٢,٨٠٩,٥٦٠	مصاريف مدفوعة مقدماً و أخرى
١٦,٩٨٥	١٦,٩٨٥	ضريبة دخل مدفوعة مقدماً
١٥,٢٧٩,٠٩١	١٨,٢٨٥,٧٣٣	
(٨,٧٨٠,٢٩٤)	(٨,٧٨٠,٢٩٤)	مخصص الحسابات المعلقة *
٦,٤٩٨,٧٩٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	

* قام المصرف بتسجيل مخصص بمبلغ ٦,٩٩٩,٨١٥ ألف دينار عراقي و ١,٧٨٠,٤٧٩ ألف دينار عراقي وذلك عن اختلاس تم اكتشافه خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

١٠. ودائع المصارف

٢٠٢٥			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨٣,٠٣٤	٨٢,٦٣٢	٤٠٢	حسابات جارية وتحت الطلب
٨٣,٠٣٤	٨٢,٦٣٢	٤٠٢	
٢٠٢٤			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٠٢	حسابات جارية وتحت الطلب
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٠٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١١. ودائع العملاء

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٢٢,٥٧٠,٨٤٥	٩٠,٢٣٨,٠٥٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٥,٢١٢,٣٧٨	٣,٢٣١,٦٦٨	ودائع توفير
٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢١,٧٤٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١١٥,٢١٥,٢١٧	

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ١١٥,٢١٥,٢١٧ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٣٢,٩٦٤,٥٠٣ ألف دينار عراقي) بما في ذلك حسابات التوفير التي أوقف المصرف العوائد عليها بسبب التحول إلى الصيرفة الإسلامية. بلغ رصيد الودائع التي تحمل عوائد مبلغ صفر دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

عقب اعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم إعادة تصنيف مبلغ ٢٧,٧٥٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي ومبلغ ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي من الودائع الجارية وتحت الطلب وهوامش النقد، على التوالي، إلى شبه حقوق الملكية وذلك وفقاً لمتطلبات العرض والإفصاح الجديدة.

١٢. مخصص ضريبة الدخل

التزامات ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣,١٤٩,٣٦١	٢,٠٥٨,٨٥٧	كما في ١ كانون الثاني
٢,٠٥٦,٩٢٨	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٥٦,٩٢٧)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٢,٠٥٨,٨٥٧	٢٣٥,٧٦٠	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٢. مخصص ضريبة الدخل (تتمة)

ملخص تسوية الربح المحاسبي الي الربح الضريبي للسنتين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل
(٣١,٢٤١,٣٣٥)	(٢٩,١٤٧,٢٧٥)	أرباح غير خاضعة للضريبة
٤,٦٧٠,١٩٩	٣,٤٧١,٠٥٦	مصرفات غير مقبولة ضريبياً
١٣,٧١٢,٨٥٦	١,٥٥٨,٨٦٦	الربح الضريبي
٢,٠٥٦,٩٢٨	٢٢٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب نسبة ١٥٪ (٢٠٢٤: ١٥٪)

بلغ الربح الضريبي الخاضع للضريبة ١,٥٥٨,٨٦٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (١٣,٧١٢,٨٥٦) ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

نسبة الضريبة الفعالة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ هي ٠,٨٦٪ (٥,١١٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

قام المصرف بأجراء التحاسب الضريبي بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٢٥، وذلك عن ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

١٣. مطلوبات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧,١١٥,٧٢٣	٥,٤١٤,١٣٥	مخصصات متنوعة*
٥,٣٢١,٧٢٤	٣,١٧١,٢٦٩	دائنو توزيعات الأرباح
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	دائنو أجور الإدارة للمصرف الأم
١,٦٦٧,٥٣٦	٢,٧٨١,٩٦٥	مستحقات متنوعة
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	التزامات عقود الإيجار**
-	٤٩٧,٩٩٨	أرباح مستحقة الدفع
٣٣٤,٦٣٧	٢٥٣,٢٤١	حسابات خاملة
٢٤,٠٠٤	١٧٤,٣٦٦	مخصص التزامات تعهدية غير مباشرة***
٢,١٤٩,١٥٦	٢,٦٥٦,٠٩٧	أرصدة دائنة أخرى
٢٣,٤٢٠,٥٨٦	١٨,٦١٠,٨٨٩	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٣. مطلوبات أخرى (تتمة)

* ان حركة رصيد المخصصات متنوعة خلال السنة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٧,٠٢٨,٨٩٣	٧,١١٥,٧٢٣	كما في ١ كانون الثاني
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	الإضافات
(٢٤٧,٠٩٨)	(٧٠٥,٧٢٠)	المستخدم
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	المستردة (إيضاح ٢٢)
٧,١١٥,٧٢٣	٥,٤١٤,١٣٥	كما في ٣١ كانون الأول

** ان حركة التزامات عقود الإيجار كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٥١,٦٠٣	٨٨٨,٩٨٨	كما في ١ كانون الثاني
٣٩,٩٢٧	-	الإضافات
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	تعديلات عقود الإيجار
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	المدفوع خلال السنة
٨٨,٢١٩	٧٩,٣٠١	تكاليف تمويلية
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	كما في ٣١ كانون الأول

تحليل الاستحقاق لاهامد دفعات الإيجار غير المخصصة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠١,٩٥٨	٣٠٢,٦٤٥	سنة واحدة
٣٠١,٩٥٨	٢٧٥,٦٤٥	سنتين
٢٧٤,٩٥٨	٨١,٦٢٨	٣ سنوات
١٧٩,٩١٨	-	أكثر من ٣ سنوات
١,٠٥٨,٧٩٢	٦٥٩,٩١٨	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٣. مطلوبات أخرى (تتمة)

*** إن الحركة على مخصص للزمامات التعهدية الغير المباشرة موضحة كما في الجدول أدناه:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
١٥٠,٣٦٢	-	-	١٥٠,٣٦٢
١٧٤,٣٦٦	-	-	١٧٤,٣٦٦

كما في ١ كانون الثاني

المحول من المرحلة ١

المحول من المرحلة ٢

المحول من المرحلة ٣

صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
(٥,٦٢٥)	-	-	(٥,٦٢٥)
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤

كما في ١ كانون الثاني

المحول من المرحلة ١

المحول من المرحلة ٢

المحول من المرحلة ٣

صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في ٣١ كانون الأول

١٤. أشياء حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
-	١٧,٧٨٣,٤١٦
-	١٧,٧٨٣,٤١٦

غير البنوك والأفراد

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٥. رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني

رأس المال المدفوع

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥,١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

الاحتياطي القانوني

يمثل الرصيد المتراكم لهذا الحساب ١٠٪ من صافي أرباح المصرف و ٥٪ من صافي أرباح الشركة التابعة بعد احتساب مخصص الضريبة. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين.

١٦. حصة السهم من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	صافي ربح السنة (بآلاف الدنانير)
٢٥٦,٨٤٧,٢٢٢	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف الأسهم)
فلس /دينار	فلس /دينار	
٠/١٤٩	٠/٠٨٢	حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٧. دخل تمويل وبخل مشابه

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	سندات وطنية
٥,٤٤٢,٤٧٢	١,٠٨٨,٩٦٧	سندات حكومية
١,٥٤١,٣٤٦	٣١٦,٥٣٩	ودائع اسلامية مع البنك المركزي العراقي
٩٨٧,٦٧٨	٧٣٠,٢٩٦	مدينو تمويل
٩٠٥,٤٤٦	٥١٨,٩٢٤	أرصدة لدى المصارف
١٢٦,٥٥٨	-	سندات الخزينة
٢٨,٨٨٦,١٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	

يُعفى دخل السندات الوطنية من ضريبة الدخل وذلك استناداً إلى قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ - قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثاني، المادة (٢)، القسم الثاني، للفترة (٢-ب-١) إلا أن إيرادات "سند بناء" مستثى من هذا الإعفاء وبطل خاضعاً لضريبة الدخل.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٥,٦٠٠,٠٠٠	٤,٥٠١,٣٨٩	سندات بناء
٩,٨٢٥,٣٤٧	٩,٢٠٠,٠٠٠	سندات أعمار
٤,٤٥٧,٧٧٨	٨,٩٢٥,٠٠٠	سندات انجاز
-	٧,٤٩٨,٦١١	سندات وطنية
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	

١٨. تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية على عقود الايجار
٥٥٩,٣٧٠	-	تأمينات
٦٤٧,٥٨٩	٧١,٣٠١	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٩. صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	١,٤٣٧,٣٥٢	غير البنوك والأفراد
-	١,٤٣٧,٣٥٢	

٢٠. إيرادات العمولات، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢,٤٤٩,٧٩٣	٥,٥٩٧,٢٩٣	إيرادات الرسوم والعمولات
(٤٩,٧٩٣)	(٢٣٤,٧٦٣)	مصرفات الرسوم والعمولات
٢,٤٠٠,٠٠٠	٥,٣٦٢,٥٣٠	

٢١. أرباح تحويل عملات أجنبية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	٦,٧٣٥,٢٩٣	أرباح من عمليات نافذة العملات الأجنبية *
١٧,٢٦١,١٢٦	٣,٩٤٥,٤٤٩	صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية
-	١٩,٣٢٨	الأرباح الناجمة عن إعادة تقييم سعر الصرف
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	

* خلال سنة ٢٠٢٥، قام المصرف بشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية لصالح زبائن المصرف بمبلغ (٦٧٣,٥٢٩,٣١١) دولار أمريكي بسعر صرف ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي. قام المصرف ببيع الدولار الأمريكي الى زبائن نافذة العملات الاجنبية خلال سنة ٢٠٢٥ بسعر صرف ١,٣٢٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٢. الإيرادات الأخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٠,٨٤١,٢٩٣	٢,٠٧١,٧٠١	إسترداد مخصصات متنوعة
١٣٠,٨٩٧	١٤٠,٤٤٩	إيراد الإيجارات
٣٦,١٢٣	٤٤,٨٤٢	أرباح أسهم
١,٢٩٩,٣٩٠	١,٦٥٠	أرباح بيع مستكاثات
١٧٠,١٩٠	٦٤,٥٠٢	إيرادات أخرى
(١,٣٤٦,٩٨٠)	-	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	

٢٣. تكاليف الموظفين

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣,٥٦٦,١٣٢	٤,١١٣,٠١٩	الرواتب الاسمية
١,٠٣٦,٨١٩	١,٣٥١,٠٤٨	المخصصات
٥٢٥,٣٨٣	٦٠٦,٩٩٦	النقل
٩٢,٠٤١	٦٩,٠٠٤	مخصصات أخرى
٥,٢٢٠,٣٧٥	٦,١٤٠,٠٦٧	
٣٥٨,١٦٥	٤٠٤,٧٩٣	الضمان الاجتماعي *
٥,٥٧٨,٥٤٠	٦,٥٤٤,٨٦٠	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف للضمان الاجتماعي للموظفين ١٢٪ (٢٠٢٤: ١٢٪) من مجموع ما يتقاضاه الموظف من الاجور والمخصصات وفقاً لقانون التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٤. مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٥,٤٨٦,٤٢٠	٦,٣٧٥,١٧٨	المصاريف العامة والإدارية
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	أجور الإدارة للمصرف الأم
٥٥٨,١٦٤	١,٥٤٧,١٣٠	خدمات مهنية
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
٣٠٩,٤٧١	٤٨٨,٤٧٩	التأمين
٦٣,٠٢٣	٦٩,٠٤٦	أجور تدقيق الحسابات
٧٠٤,٨١٦	-	مخصص الموجودات المستحوذ عليها
١٢,٥٣٣,٤٢٥	١٢,٥٥٧,٥٦٦	

٢٥. صافي (مخصص) استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٢٦٧,٢٥٢	٨٩٦	استرداد مدينو تمويل، سبق شطبها
٢٦١,٠٧٧	٢٦٥,٧١٦	مدينو تمويل، بالصافي (إيضاح ٥)
٨٤,٢٥٦	(١,٩٦٢,٤٨٤)	موجودات مالية بالقيمة المطفأة، صافي (إيضاح ٧)
٥,٦٢٥	(١٥٠,٣٦٢)	التزامات تعهدية غير مباشرة (إيضاح ١٣)
١٥٦	(١,٩٧٩)	الأرصدة لدى المصارف، صافي (إيضاح ٤)
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٦. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبذائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف و المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

يقوم المصرف بتقييم استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في نهاية كل فترة

مالية والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة:

مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدراهم)		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
المستوى الأول	٦٦٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
المستوى الثالث	٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

ب- إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عدا ما مذكور في الجدول أدناه تقارب قيمتها الدفترية:

مستوى القيمة العادلة	٢٠٢٤		٢٠٢٥		
	اجمالي القيمة الدفترية		اجمالي القيمة العادلة		
	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)		دينار عراقي (بآلاف الدراهم)		
المستوى الأول	١٢٠,٧٥٣,٤٤٤	١١٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة
المستوى الثاني	٢١٨,١٦٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٧. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المعروض في قائمة للتدفقات النقدية الموحدة، يتكون من الآتي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	٦٩,٣٠١,٤١٣	مضاف: أرصدة لدى المصارف
(١,٠٩٣,٩٧٥)	(٨٣,٠٣٤)	يطرح: ودائع المصارف
(٢٣,٤٧٢,٢٢٤)	(٢٧,٨٨٠,٥٣٩)	يطرح: احتياطي نقدي قانوني
(٥٥٨,٤٥١)	(٦٦٨,٤٤٦)	يطرح: احتياطي تأمينات خطابات الضمان
(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)	يطرح: مؤسسات مالية تحت التأسيس وزيادة رأس المال
١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١٥٢,٦٨٩,٨٩٨	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٨. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الاعتيادية مع المصرف الأم وباستخدام أسعار العوائد والعمولات التجارية السائدة. لا توجد مدينو تمويل وسلف لأطراف ذات العلاقة.

الجنول أدناه يبين الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
			بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
١٣,٩١٠,٠٢٨	١٢,٧٤٨,٥٦٣	المصرف الأم	أرصدة لدى المصارف
١,٠٩٣,٥٧٣	٨٢,٦٣٢	المصرف الأم	ودائع المصارف
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	المصرف الأم	مطلوبات أخرى
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
٧٥,٣٥٧,٤٩٠	٩٢,٧٥٦,٠٦٩	المصرف الأم	خطابات ضمان
			عناصر قائمة الدخل الموحدة:
٩٠٥,٤٤٦	٧٠٣,٨٩٤	المصرف الأم	أرباح فروقات العملة الأجنبية وإيرادات العمولات
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	المصرف الأم	أجور الإدارة

إن جميع المعاملات مع أطراف ذات العلاقة هي مع المساهم الرئيسي للمصرف، ولا توجد معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة.

قيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت) الإدارة العليا:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
٧٩٥,٩٤٠	١,٠٨٠,٦٢١	الإدارة التنفيذية	رواتب الإدارة التنفيذية

٢٩. الزكاة

إن مسؤولية أداء الزكاة تقع على عاتق المساهمين وحاملي حسابات أشباه حقوق الملكية للمصرف، وعليه لم يتم تكوين أو إثبات أي مخصص للزكاة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة، ويتم احتساب الزكاة المستحقة على المساهمين وفقاً للأسس الشرعية المعمدة، وقد خضع هذا الاحتساب لمراجعة واعتماد هيئة الرقابة الشرعية.

بلغ إجمالي الزكاة الواجبة على المساهمين عن عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٠٨ فلس عراقي للمساهم الواحد، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩)، وقد تم احتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ على وعاء الزكاة البالغ قدره ٣٩١,٢٢٩ مليون دينار عراقي، والذي تم تحديده استناداً إلى طريقة صافي الأموال المستثمرة.

٣٠. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متأسلة بأنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه حرجية لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه أو مهامها. تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر التداول وغير التداول، كما أنه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى. لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ مدينو التمويل وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة مالية لمراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح البيان أدناه الحد الأعلى للانكشاف على فترات قائمة المركز المالي الموحدة. يظهر الحد الأعلى للانكشاف بشكل إجمالي قبل التخفيف باستخدام اتفاقيات الضمانات.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٦٩,٢٩٧,٥٥١	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	مدينو تمويل، بالصافي
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٦,٢٦٩,٢٣٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	موجودات أخرى، صافي
٥٠٦,٢١٩,٥٠٦	٤٩٦,٣٣٣,١١٤	المجموع
		المطلوبات المحتملة والالتزامات
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات مستندية
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	إجمالي الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات
٦٠٣,٧٧٥,٢٤٨	٦١٤,٦٧٥,٩٣٩	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان قبل التخفيف
		تخفيف مخاطر الائتمان
٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢١,٧٤٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٦,١٨١,٥٤٤	١٤,٥١٤,٠٤٤	رهونات عقارية
٣٩,٧٠٢,٨٢٤	٣٦,٢٥٩,٥٣٨	مجموع مخففات مخاطر الائتمان
٥٦٤,٠٧٢,٤٢٤	٥٧٨,٤١٦,٤٠١	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان بعد التخفيف

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

- جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

موجودات مالية غير مستحقة ولا متعثرة:

٢٠٢٥			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥١,٧١٠,٣٦٤	٦٩,٣٠١,٤١٣	٨٢,٤٠٨,٩٥١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	حكومية - قطاع عام
٧,٠٧٨,٨٤٢	٧,٠٧٨,٨٤٢	-	أفراد
١٩٠,٧٣٨	١٩٠,٧٣٨	-	شركات
٤٨٨,٩٧٩,٩٤٤	٧٦,٥٧٠,٩٩٣	٤١٢,٤٠٨,٩٥١	
٢٠٢٤			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥٢,٥٩١,٣٦٤	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	حكومية - قطاع عام
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	-	أفراد
-	-	-	شركات
٥٠٠,٠٠٥,٦٤٧	٣٥,٢٥٢,٢٩٤	٤٦٤,٧٥٣,٣٥٣	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

موجودات مالية مخفضة القيمة:

٢٠٢٥			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٩,٩٣٥	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٩,٩٣٥	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	
٢٠٢٤			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	

ب- مخاطر السوق

هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل معدلات الربح وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في معدلات الربح والعملات والاستثمار في الأسهم. يقوم المصرف بتصنيف الانكشافات على مخاطر السوق إلى محافظ متداولة ومحافظ غير متداولة يتم ادارتها ومراقبتها بشكل منفصل. حيث يتم الاعتماد على منهجية القيمة عند المخاطر (VaR) والتي تعكس استقلالية بين متغيرات المخاطر لإدارة المحافظ المتداولة. فيما يتم إدارة ومراقبة المحافظ غير المتداولة باستخدام تحاليل حساسية أخرى.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

ج - فجوة معدلات الربح

التحليل التالي يمثل إعادة تسعير معدلات الربح أو الاستحقاق ليهما أقرب:

٢٠٢٥	نقاية ٣ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٣ أشهر إلى سنة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أكثر من سنة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	عناصر بدون ربح دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	القيمة التقديرية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	-	-	-	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	١١٢,٠٤٣,٥٠٤
أرصدة لدى المصارف، صافي	١٠,٧٢٨,٩٠٠	-	-	٥٨,٥٦٨,٦٥١	٦٩,٢٩٧,٥٥١
مدينو تمويل، بالعملي	٣٩٦,٥٠٨	٨٩٢,١٤٤	٥,٨٤٨,٥٠٠	-	٧,١٣٧,١٥٢
استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة الدائنة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	١,٦١٧,٣٠٦	١,٦١٧,٣٠٦
استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالعملي	-	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي	-	-	-	٧,٢٩٧,٤١٤	٧,٢٩٧,٤١٤
موجودات أخرى، صافي	-	-	-	٩,٥٠٥,٤٣٩	٩,٥٠٥,٤٣٩
مجموع الموجودات	١١,١٢٥,٤٠٨	٨٩٢,١٤٤	٢٢٣,٨٣٢,٥٢١	١٨٩,٠٣٩,٣١٤	٥٣٤,٨٨٦,٣٨٧
المطلوبات:					
ودائع لمصارف	-	-	-	٨٣,٠٣٤	٨٣,٠٣٤
ودائع لعملاء ولشراء حقوق الملكية	١٦,٦٣٣,٠٢٤	٥٨٩,٦٦٦	٥٦٠,٧٢٦	١١٥,٢١٥,٢١٧	١٣٢,٩٩٨,٦٣٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٢٣٥,٧٦٠	-	-	٢٣٥,٧٦٠
مطلوبات أخرى	-	٤٩٧,٩٩٨	-	١٨,١١٢,٨٩١	١٨,٦١٠,٨٨٩
مجموع المطلوبات	١٦,٦٣٣,٠٢٤	١,٣٢٣,٤٢٤	٥٦٠,٧٢٦	١٣٣,٤١١,١٤٢	١٥١,٩٢٨,٣١٦
فجوة معدلات الربح	(٥,٥٠٧,٦١٦)	(٤٣١,٢٨٠)	٣٣٣,٢٧١,٧٩٥	٥٥,٦٢٨,١٧٢	٣٨٢,٩٥٤,٠٧١

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ - مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. إن معظم الأصول المالية للمصرف بالقيمة العادلة من خلال النخل الشامل الآخر مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إن تأثير الزيادة أو النقصان بنسبة ١٠٪ في هذه الأسهم سينتج عنه ١٥٨,٧٣٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤ : ٦٢,٨٨٤ ألف دينار عراقي) زيادة أو نقصان في احتياطي القيمة العادلة.

و- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تنشأ مخاطر السيولة بسبب احتمالية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته بالسداد عند الاستحقاق في أطار كل من الظروف العادية والحرجة. ولتحد من هذا الخطر، تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وأدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى تبني سياسة إدارة الأصول من خلال مراقبة التشفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي.

يمتلك المصرف سيولة قوية مدعومة بقاعدة قوية من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ المصرف باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي. تتكون صافي الموجودات السائلة من النقد، الودائع قصيرة الأجل وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. مطروحاً منها ودائع المصارف تستحق خلال ثلاثة اشهر.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

ويُخلص الجدول التالي قائمة استحقاق المتوقع للموجودات ومطلوبات المصرف، لقد تم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها.

٢٠٢٥	لغاية ٣ شهر	من ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بنون تاريخ استحقاق	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
بنك وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	-	-	-	-	١١٢,٠٤٣,٥٠٤
أرصدة لدى المصارف، صافي	٦٩,٢٩٧,٥٥١	-	-	-	-	٦٩,٢٩٧,٥٥١
مدينو تمويل، بالعملي	٣٩٦,٥٠٨	٢٩٧,٣٨١	٥٩٤,٧١٣	٥,٨٤٨,٥٠٠	-	٧,١٣٧,١٥٢
استثمارات محفظة بها تعرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	٩,٦١٧,٣٠٦	٩,٦١٧,٣٠٦
استثمارات محفظة بها تعرض غير المتاجرة بالتكلفة المستقنة، بالعملي	-	-	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٩١	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٩١
مستحقات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات، صافي	-	-	-	-	٧,٢٩٧,٤١٤	٧,٢٩٧,٤١٤
موجودات أخرى، صافي	٥,٠١٩,٥٠٠	-	٤,٤٩٢,٩٣٩	-	-	٩,٥٠٠,٤٣٩
مجموع الموجودات	١,٨٦,٧٥٠,٠٦٣	٢٩٧,٣٨١	٥,٠٨٧,٧٠٢	٣٢٢,٨٢٢,٥٢١	٨,٩١٤,٧٢٠	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧
المطلوبات:						
ودائع المصارف	٨٣,٠٣٤	-	-	-	-	٨٣,٠٣٤
ودائع العملاء وأفراد حقوق الملكية	١٦,٦٣٣,٠٢٤	٥٨٩,٦٦٦	-	٥٦٠,٧٢٦	١١٥,٢١٥,٢١٧	١٣٢,٩٩٨,٦٣٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٢٣٥,٧٦٠	-	-	-	٢٣٥,٧٦٠
مطلوبات أخرى	٤,٨٨١,٩٧١	٢,٦٦٩,٦٥٣	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٤١٤,١٣٥	-	١٨,٦١٠,٨٨٩
مجموع المطلوبات	٢١,٥٩٨,٠٢٩	٣,٤٩٥,٠٧٩	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٩٧٤,٨٦١	١١٥,٢١٥,٢١٧	١٥١,٩٢٨,٣١٦
صافي سيولة	١٦٥,١٥٢,٠٣٤	(٣,١٩٧,٦٩٨)	(٥٥٧,٤٢٨)	(٣٢٢,٨٥٧,٦٦٠)	(١٠٦,٣٠٠,٤٩٧)	٣٨٢,٩٥٤,٠٧١

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

٢٠٢٤	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
(بآلاف الدنانير)	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	(بآلاف الدنانير)
١٤٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	-	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
٤٦٩,٥٨٦	٣٠٩,٤٤٠	٦١٨,٨٧٩	٦,٠٤٥,٦٤٦	-	-	٧,٤٦١,٥٥١
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتجارة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتجارة بالتكلفة المستندة بالصافي	٥,٨٧٨,٦٢٥	-	٤٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	٣٣٩,٩٣١,٩٢٧
ممتلكات ومعدات وحتى استخدام الموجودات، صافي	-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	-	٥,٩٤٠,٢٠٤
موجودات أخرى، صافي	٢٩٦,١٤٢	٣٤٥,٢٤٧	٥,٨٥٧,٤١٥	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧
مجموع الموجودات	١٧٩,٢٣٢,٨٢٩	٦٥٤,٦٨٧	٩٢,٣٥٤,٩١٩	٢٦٠,٢٠٢,٨٣٢	١,٤٤٨,٣١٣	٥٣٢,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:						
ودائع المصارف	١,٠٩٣,٩٧٥	-	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع العملاء، والبناء حقوق الملكية	١٣٢,٢٩٠,٠٦٦	١٢٥,٣٠٣	١٨,٤٦٨,٧٥٨	٢٢٠,٣٧٦	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧
مطلوبات أخرى	٣,٤٨٩,٣٣٧	١,٢٧٩,٢١١	١٠,٦٣٠,٠٢٤	٨,٠٢٨,٧١٤	-	٢٣,٤٢٠,٨٨٦
مجموع لمطلوبات	١٣٦,٨٦١,٥٧٨	٣,٤٤٣,٤٧١	٢٩,١٠٦,٧٨٢	٨,٤٤٩,٠٩٠	-	١٧٧,٨٧٧,٩٤١
صافي السيولة	٤٦,٣٦١,٢٥١	(٢,٨٠٨,٧٨٤)	٦٣,٢٤٨,١٣٠	٢٥١,٧٥٢,٧٤٧	١,٤٤٨,٣١٣	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

ز- مخاطر البلد

وهي المخاطر التي تنشأ داخل البلد والتي قد تؤثر على المصرف بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المصرف، أو بصورة غير مباشرة من خلال أضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالالتزاماته تجاه المصرف، بشكل عام، تتعلق هذه الأحداث، ولكن لا تقتصر على: الأحداث السيادية مثل التخلف عن النفع أو إعادة الهيكلة، الأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها، القيود التي تفرض على حركة العملة، تحويل العملة خارج نطاق السوق، أحداث دينية، و تأثيرات اقتصادية من أحداث أخرى مثل أحداث سياسية مباشرة أو اضطرابات إقليمية، أزمات العملة، والكوارث الطبيعية.

ح- مخاطر التشغيل

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تغشل الضوابط على العمل بشكل فعال، يمكن لمخاطر التشغيل الضرر بسمعة المصرف أو تصاريح قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا يمكن للمصرف يتوقع القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكنه يسعى لإدارة هذه المخاطر من خلال إطار مراقبة والرصد والاستجابة للمخاطر المحتملة. وتشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، والوصول والتفويض وإجراءات التسوية وتوعية الموظفين وعمليات التقييم.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

ط- تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف أنشطته في العراق. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

٣١. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية، فإن إدارة المصرف تقوم بتوزيع الأعمال الى ثلاث قطاعات رئيسية كما يلي:

- الخدمات المصرفية للأفراد: حيث يقوم المصرف بأستلام الودائع من الزبائن، وتوفير قروض مختلفة، سحب على المكشوف، بطاقات ائتمانية، وتسهيلات التمويل المالي.
- الخدمات المصرفية للشركات: يتولى المصرف بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- أعمال الخزينة: يقوم المصرف بتقديم الخدمات في أسواق المال والتجارة والصيرفة، فضلاً عن إدارة عمليات التمويل للمصرف عن طريق استخدام أدون الخزانة والسندات الحكومية والاعتمادات مع المصارف الأخرى، من خلال الاعمال المصرفية التجارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تقديم معلومات قطاعه الرئيسي:

المجموع		الخزينة والاستثمار	المؤسسات	الأفراد	
٢٠٢٤	٢٠٢٥				
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدراهم)	(بآلاف الدراهم)	(بآلاف الدراهم)	(بآلاف الدراهم)	(بآلاف الدراهم)	
٥٩,٠٣١,٠٧٥	٤٩,٦٥٦,٨١٧	٤٥,١٩٧,٠٦٥	١,٩٧٦,٠٠١	٢,٤٨٣,٧٥٦	إجمالي الإيرادات
					صافي (مخصص) استرداد مخصص التكاليف
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	(١,٩٦٤,٤٦٣)	(١٣٨,٩٣٣)	٢٥٥,١٨٣	الائتمانية
٥٩,٦٤٩,٤٤١	٤٧,٨٠٨,٦٠٤	٤٣,٢٣٢,٦٠٢	١,٨٣٧,٠٦٨	٢,٧٣٨,٩٣٤	نتائج أعمال القطاع
(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(٢٠,٥٧٣,٥١٩)	(١٧,٤٩٦,٥٧٠)	(١,٦١٢,٥١٦)	(١,٤٦٤,٤٣٣)	مصاريف غير موزعة
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	٢٥,٧٣٦,٠٣٢	٢٢٤,٥٥٢	١,٢٧٤,٥٠١	الربح قبل الضريبة
(٢٠,٥٦٦,٩٢٨)	(٢٣٣,٨٣٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	-	-	ضريبة الدخل
٢٨,٧١٧,٠٦٤	٢٦,٠٠١,٢٥٥	٢٥,٥٠٢,٢٠٢	٢٢٤,٥٥٢	١,٢٧٤,٥٠١	صافي ربح السنة
					معلومات أخرى
٥٢١,٤٥٤,٥٧٧	٥١٨,٠٧٩,٥٣٤	٥١٠,٩٤٢,٣٨٣	١٩,٠٧٣٨	٦,٩٤٦,٤١٣	موجودات موزعة
١٢,٤٣٩,٠٠١	١٦,٨٠٢,٨٥٣	١٠,٠٣٧,١٣٧	١,٩٢٧	٦,٧٦٣,٧٨٩	موجودات غير موزعة
٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧	٥٢٠,٩٧٩,٥٢٠	١٩٢,٠٠٥	١٣,٧١٠,٢٠٢	مجموع الموجودات
١٤٩,٣٩٨,٤٧٨	١٣٣,٠٨١,٦٦٧	١,٤٨٠,٨٢٥	١٠٠,١٩٣,٢٦٣	٣١,٤٠٧,٥٧٩	مطلوبات موزعة
٢٥,٤٧٩,٤٤٣	١٨,٨٤٦,٦٤٩	١٨,٠٨١,٣٨٣	٥١٠,١٥١	٢٥٥,١١٥	مطلوبات غير موزعة
١٧٧,٨٧٩,٩٢١	١٥١,٩٢٨,٩٦٦	١٩,٥٦٩,٢٠٨	١٠٠,٧٠٣,٤١٤	٣١,٦٦٢,٦٩٤	مجموع المطلوبات
٢,٠٤٨,٨٨٦	٢,٨٢٨,٣٠٣				نقائز رأسمالية
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٧١,٠٩٣				إلتزامات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف التشغيلية ، الموجودات والمطلوبات حسب القطاع الجغرافي:

٢٠٢٥	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٤٨,٩٥٢,٩٢٣	٧٠٣,٨٩٤	٤٩,٦٥٦,٨١٧
مجموع الموجودات	٤٦٥,٦٩١,٣٣٠	٦٩,١٩١,٠٥٧	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧
مجموع المطلوبات وأشباه حقوق الملكية	١٤٨,٨٤٣,٧٨٤	٣,٠٨٤,٥٢٢	١٥١,٩٢٨,٣١٦

٢٠٢٤	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٥٨,١٢٥,٦٢٩	٩٠٥,٤٤٦	٥٩,٠٣١,٠٧٥
مجموع الموجودات	٥٠٦,١٦٣,٤٣٥	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
مجموع المطلوبات	١٧٠,٨٦٥,٥٣٠	٧,٠١٢,٣٩١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١

٣٢. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقاً للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٣٥.١ مليار دينار بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٥ ليصبح ٣٢٧.٦ مليار دينار عراقي.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٢. إدارة رأس المال (تتمة)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	رأس المال الأساسي
٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٩,٦٩٧,٣٨٨	رأس المال المدفوع
٤٠١,٥٥٧	٥٧٠,٥٥٠	الاحتياطي القانوني
٣٥,٧١٨,٢٥٣	٢٤,٧٠٣,٧٣٧	الاحتياطيات الأخرى
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥	الأرباح المتروكة
		مجموع رأس المال الأساسي
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	رأس المال المساند
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	مخصصات عامة
٣٥٥,٨٠٢,٧٠١	٣٨٢,٦٧٩,٩٤٢	مجموع رأس المال المساند
١٩٨,٦٥٠,٣٣٩	٣٠٩,٤٨٢,٠٨١	مجموع رأس المال الأساسي والمساند
٪١٧٩,١	٪١٢٣,٦	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة
		كفاية رأس المال *

* تم احتساب كفاية رأس المال للمصرف طبقاً لإرشادات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو ١٢,٥ ٪ (٢٠٢٤ : ١٢,٥ ٪). إن كفاية رأس المال للمصرف هي ١٢٣,٦٥ ٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ : ١٧٩,١ ٪).

٣٣. ارتباطات والتزامات محتملة

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات مستندية
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٤. القضايا

هناك عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة على المصرف ضمن النشاط الطبيعي للمصرف ومن أجل التحوط فإن إدارة المصرف تعتقد أن المخصصات المسجلة مقابل هذه القضايا كافية.

٣٥. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع زبائن المصرف (ما عدا ودائع المصارف، الودائع الحكومية والتأمينات) بموجب نظام حماية الودائع رقم ٣ لسنة ٢٠١٦. يغطي هذا النظام ودائع الزبائن المؤهلة بنسبة ٥١٪ لأية مبالغ أقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي و ٢٥٪ لأية مبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي سيتم دفعها من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع. يتم دفع مساهمة شهرية من قبل المصرف على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي حسب هذا النظام.

٣٦. التغيرات الناتجة عن التحول الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية

لم يكن للأنقال الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة باستثناء التغير في تصنيف بعض الأرصدة ضمن البنود ادناه، إن إعادة التصنيف لا تؤثر على أرباح أو حقوق الملكية للسنة السابقة فيما يلي تفاصيل هذه التصنيفات:

طريقة عرض قائمة المركز المالية الموحدة:

- إعادة تسمية بند "تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي" إلى "مدينو تمويل، صافي"
- إعادة تسمية بند "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" إلى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية"
- إعادة تسمية بند "موجودات مالية بالتكلفة المغطاة، صافي" إلى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي"
- اثبات ائتماء حقوق الملكية في قائمة المركز المالي والتي تم اثباتها سابقاً ضمن المطلوبات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وعليه تم إعادة تصنيف مبلغ ٤٦,٠٩٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥.

١ كانون الثاني ٢٠٢٥		١ كانون الثاني ٢٠٢٥	
بعد التعديل	التعديلات	قبل التعديل	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
١٠٥,٢١٤,٥٠٣	(٤٦,٠٩٠,٠٠٠)	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	ودائع العملاء
٤٦,٠٩٠,٠٠٠	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	-	لائحة حقوق الملكية
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	

٣٦. التغييرات الناتجة عن التحول إلى معايير أبوفي للمحاسبة المالية (تتمة)

طريقة عرض قائمة الدخل الموحدة:

قام المصرف خلال السنة بتغيير طريقة عرض قائمة الدخل بالتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١) " العرض العام والإفصاح في البيانات المالية ". نتج عن هذا التغيير عدة تعديلات لتصنيفات بعض البنود في قائمة الدخل المرحلية. تم تعديل طريقة العرض لأرقام المقارنة مع التعديلات المطبقة للفترة الحالية.

قام المصرف بتطبيق هذه التعديلات لتحسين من جودة المعلومات المفصح عنها، حيث لم يكن لها أي أثر على صافي الربح أو حقوق الملكية. من أجل الالتزام باظهار بيان الربح أو الخسارة وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ تم تطبيق التعديلات التالية:

- إعادة تسمية بند "إيرادات القوائد" إلى "دخل تمويل ودخل مشابه"
- إعادة تسمية بند "مصروفات القوائد" إلى "تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة"
- إثبات بند "صافي التوزيع إلى أسباه حقوق الملكية" في قائمة الدخل

قائمة التدفقات النقدية الموحدة:

لم يكن هنالك أي أثر على قائمة التدفقات النقدية الموحدة باستثناء التغير في المسميات المذكورة أعلاه.

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحدة:

تم استحداث قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية للقوائم المالية للمصرف وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١.

٣٧. أحداث لاحقة

شهدت بعض مناطق الشرق الأوسط توترات جيوسياسية بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. ونظراً لحداث هذه التطورات نشأت بعد نهاية السنة المالية، فقد أعتبرت من الأحداث غير المعتلة، وبالتالي لم تطرأ أي تعديلات على المبالغ المثبتة في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، والتي تعكس الأوضاع القائمة في ذلك التاريخ.

وقد قام المصرف بتقييم الآثار المحتملة لهذه الأحداث على عملياته ومركزه المالي وأدائه. واستناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، ومع استمرار الأنشطة الأساسية للمصرف، فإنه لا يمكن عملياً تقدير الأكثر المالي الكامل لهذه الأحداث غير المعتلة على الفترات المستقبلية بشكل موثوق.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

البيانات المالية المنفصلة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٥



ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لاستخدامها عند الضرورة

نؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي



469038518151467

عزيزي المواطن في حالة حدوث اي تذكؤ أو مشكلة في قراءة رمز الاستجابة السريعة

يرجى ارسال صورة رمز الاستجابة السريعة الى البريد الالكتروني

dm@ur.gov.iq

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بالامكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

التقرير السنوي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المحتويات:

- ١- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٢- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٥
- ٣- تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥
- ٤- تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥
- ٥- تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥
- ٦- تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٥
- ٧- تقرير مراقب الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
- ٨- البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأسالة عن نفسي وبالتنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي (المصرف أو 'CIBIQ')، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أعرب عن خالص الشكر والاعتزاز لتبنيكم الدعوة للمشاركة في أعمال الهيئة العامة ومناقشة تقرير المصرف السنوي عن أداءه للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

استمرت التحديات في الظهور في بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٢٥. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان معدل نمو اقتصادي بلغ ٣.١٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢.٦٪ في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا التحسن، لا تزال المنطقة تواجه مجموعة من المخاطر الرئيسية، من أبرزها تصاعد النزاعات المسلحة، وتأخر الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط، إلى جانب احتمالية حدوث تحولات سلبية في السياسات الاقتصادية العالمية.

أما على الصعيد المحلي، فقد شهد الاقتصاد العراقي انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠.٩٪ خلال عام ٢٠٢٥، متأثراً بمجموعة من العوامل، من بينها التحديات الإقنيية وتقلبات أسعار النفط وارتفاع مستويات الاستيراد. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط، مع متوسط نمو متوقع يبلغ ٥.٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة في بيئة الأعمال، واصل المصرف تعزيز أدائه التشغيلي وتحقيق نتائج قوية، حيث بلغ صافي الأرباح ٢٧ مليار دينار عراقي لعام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٨ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٤. كما واصل المصرف التركيز على التوزيع الفعال للموارد ضمن إطار مقبول للمخاطر لتحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين.

وخلال العام، حصل المصرف على تصنيف ائتماني قصير وطويل الأجل بدرجة (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة على المدى البعيد من قبل وكالة التصنيف الدولية 'كاينال إنتلجنس' للتصنيف الائتماني. مما يعكس التقدم النوعي في تعزيز العمليات المصرفية وتحسين مثالة الجدارة الائتمانية للمصرف.

وفي أعقاب استحواد بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ('بيتك')، ثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم، على المصرف الأم، استكمل مصرفنا بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف أعماله كمصرف إسلامي متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بواقر الشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي واثرة تسجيل الشركات وهيئة الرقابة الشرعية والمصرف الأم ومساهميناً ومنسببنا على دعمهم المستمر وغير المحدود للمصرف، ولولا هذا الدعم لما تمكنا من تحقيق هذه الإنجازات.

أجود ترحيبي بكم، وأشكر لكم حضوركم ومشارككم، سائلاً الله التوفيق للجميع لما فيه خير مصرفنا واقتصاد بلدنا العزيز.



محمد حميد دراع

رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥
حضرات اعضاء الهيئة العامة المحترمين....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

يسر مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥، وفقاً لأحكام المادتين (١٣٤، ١١٧) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعمل بالقاعدتين المحاسبية المرقمة (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ولأحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

أن مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد أنظمة الضبط ونظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة وإظهارها خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من أوائل المصارف الأهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

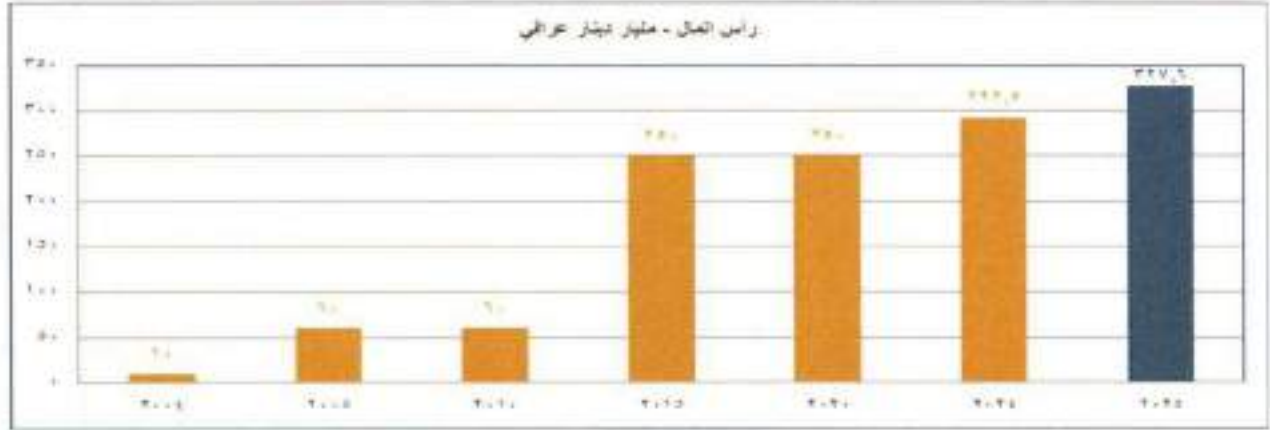
٢. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع:

لقد تنامي رأس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وبرز التطورات التي حصلت على رأس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، عمدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الإقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ل.ع (بيتك) على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مقفلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، ويعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي يمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). تبعاً لذلك، بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٢٠,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥,١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستثمار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

٣. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع (تمة):



٤. مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يملك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤: ١٠٠٪) من رأس المال المدفوع والبالغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية (الشركة التابعة)، تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨، تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٥. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزيائته من خلال منهجية عمل متحفظة.

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥

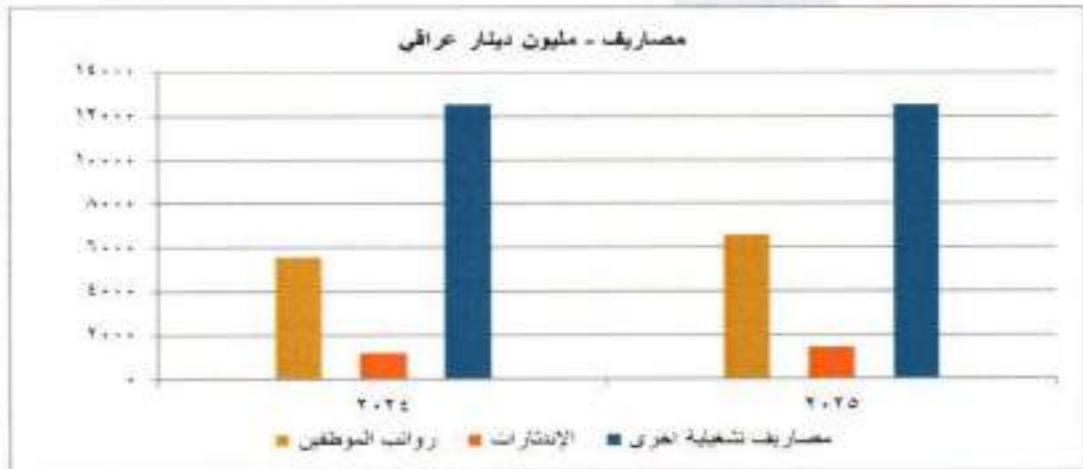
أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال عام ٢٠٢٥:

١. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٢٧,٠١٩ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٨,١٢٧ مليون دينار عراقي).
٢. بلغ رصيد إجمالي حقوق المساهمين ٣٨٢,٥٧٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥٥,٦١٥ مليون دينار عراقي).
٣. بلغ رصيد الاحتياطيات ٥٤,٩٧٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٣,١١٥ مليون دينار عراقي).
٤. بلغ رصيد الكفالات لصالح الزائين ١١٨,١٣٩ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي).
٥. اما بالنسبة للسبيلة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٨١,٣١٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٧٢,٦٣٠ مليون دينار عراقي).

٦. الجدول أدناه يوضح مؤشرات الأداء الرئيسية للمصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤:

مؤشرات الأداء الرئيسية للمصرف	٢٠٢٥	٢٠٢٤
العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE)	٪٧,٤٤	٪١١,٦٢
العائد على معدل الموجودات (ROAA)	٪٥,٠٤	٪٧,٩٧
صافي هامش الربح على العوائد (NFM)	٪٧,٩٥	٪١٩,٤٧
نسبة التكاليف إلى الإيرادات	٪٤١,٤٣	٪٣٢,٨١
نسبة التمويل إلى إجمالي الموجودات	٪١,٣٣	٪١,٣٩
نسبة التمويل إلى الودائع	٪٥,٣٧	٪٤,٩١
نسبة النقد خارج العراق إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة	٪٣,٦٠	٪٨,٦٧
نسبة تغطية السيولة (LCR)	٪٧٢٤	٪٥٤٠
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	٪٥٢٦	٪٦٢٩
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	٪١٢٣,٦٥	٪١٧٩,١٠

٧. الجدول أدناه يبين إجمالي المصاريف التشغيلية للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤:



اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
تكاليف الموظفين	٦,٤١٨	٥,٤٥٧
إنتذارات مستحقات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات	١,٤٦٧	١,٢٥٣
مصاريف تشغيلية أخرى	١٢,٦٦٥	١٢,٦٣١
إجمالي المصاريف التشغيلية	٢٠,٥٥٠	١٩,٣٤١

أما بالنسبة إلى مصاريف الدعاية والإعلان فقد بلغت ٣٣,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥,٢ مليون دينار عراقي) ، وبلغت مصاريف الحثافة ٢٨,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٥,٥ مليون دينار عراقي).

٨. ربحية الفروع:

رقم الفرع	اسم الفرع	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
٨٠٢	فرع الخالتي	(١٤٨)	(١١٩)
٨٠٣	فرعة بولبة العراق	٣٣	٣٨٣
٨٠٤	فرع مول القاهرة	٣٦٦	٣١٦
٨٠٥	فرع المنصور	(١,٤٦٦)	(٥٧٥)
٨٠٧	فرع الكاظمين	-	(٩٥)
٨٠٨	فرع الاعظمية	(٢٠٦)	(١٢٧)
٨٠٩	فرع البصرة (شارع الجزائر)	٢٣٠	٣٤٦
٨١٠	الفرع الرئيسي والادارة العامة	٢٨,١٦٢	٣٧,٧٤٢
٨١١	فرع البصرة (تايمز سكوير مول)	(٦)	٦٢
٨١٢	فرع النجف	٥٤	١٩٤
	مجموع الارباح	٢٧,٠١٩	٣٨,١٢٧

ثالثاً: الإحتياطيات والتخصيصات

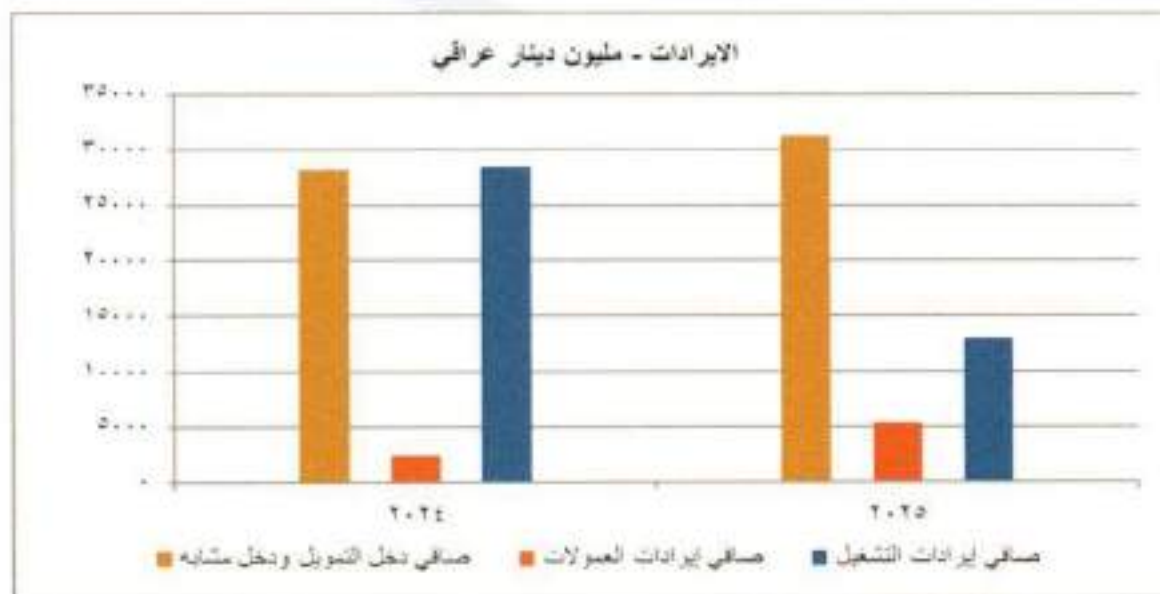
اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
الإحتياطيات	٥٤,٩٧٢	٦٣,١١٥
التخصيصات	٥,٤١٤	٧,١٠٨
المجموع	٦٠,٣٨٦	٧٠,٢٢٣

رابعاً: الإستثمارات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات وطنية بالدينار العراقي	٣٣٠,١٠٠	٣٠٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق بالدولار الأمريكي	-	٣٩,٩٨٨
استثمارات طويلة الاجل / اسهم ومشاركات	١,٨١٧	١,٦٤٨
المجموع	٣٣١,٨١٧	٣٤١,٦٣٦

خامساً: اجمالي الإيرادات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
صافي دخل التمويل ودخل مشابه	٣١,٢٧١	٢٨,٢٣٩
أرباح تحويل عملات أجنبية	١٠,٧٠٠	١٧,٢٦١
الإيرادات الأخرى	٢,٣٦٣	١١,١٣١
إيرادات العمولات، صافي	٥,٣٥٧	٢,٢٥٦
المجموع	٤٩,٦٥١	٥٨,٨٨٧



سائلاً - التغييرات الجوهرية

بأثر المصرف بأعماله المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف

انسجاماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات أهمها:

١. مواصلة التوسع في منح التمويل بشقيه النقدي والتعهدى وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة التمويلية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.
٢. زيادة حجم الودائع بكافة أنواعها لتمويل الأنشطة المصرفية الأخرى.
٣. توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك تعزيزاً لأهداف الخطة التجارية والمالية.
٤. أن يكون المصرف التوجه الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف (تتمة):

٥. المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقاً لقالون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٦. إعادة تأهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.
٧. المواصلة في إدخال أنظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لزملائه.

ثامناً: السياسات المحاسبية

طبق المصرف ومنذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية لسنة ١٩٩٢ في اعداد البيانات المالية مع الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص تطبيق بنود اللائحة الارشادية وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال ونسب الاحتياطي القانوني واعتمد على قانون الإئذثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ في احتساب الإئذثارات وكذلك الاعتماد على الاسعار المعلنة للعملاء الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي. خلال عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ بناء على معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية (IFRS). بعد تحول نشاط المصرف الى النشاط الإسلامي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم تعديل السياسات المحاسبية المعمول بها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (اليوفي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف > فيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تاسعاً: أملاك المصرف

تدرج ادناه جدول بالعقارات التي يملكها المصرف والعقارات المستأجرة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١:

ت	كشف بالفروع التي يملك المصرف عقاراتها	ت	كشف بالفروع المستأجرة عقاراتها من الغير
١	الفرع الرئيسي والإدارة العامة	١	فرع بوابة العراق
٢	فرع المنصور / فرع الكاظمين	٢	فرع مول القاهرة
٣	فرع الخلائي	٣	فرع الاعظمية
٤	فرع البصرة / شارع الجزائر	٤	فرع البصرة / تايمز سكوير مول
		٥	فرع الحيف

عاشراً: الإدارة التنفيذية

الأسماء	العنوان الوظيفي
السيد بسام جودات ابو عودة جابر	المدير المفوض للمصرف
السيد مصطفى نجم كاظم خواس	معاون المدير المفوض
السيد محمود ماضي أنعيم	مدير الإدارة المالية
السيد حذيفة عماد حسين	مدير ادارة الرقابة والتفتيش الشرعي الداخلي
السيد سيف وليد المشهداني	مدير ادارة القروع والخدمات الادارية
السيدة دينا حامد محمد العبود	مدير ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالعزيز جبار عبدالعزيز	مدير الادارة القانونية
السيد علي عدنان بالفر	مدير ادارة المخاطر
الأنسة دينا جورج رومان	مستشار الحوكمة والامتثال
السيد احمد سامي ابراهيم	مراقب الامتثال الشرعي
السيد حسام عبد الرزاق محمود	مدير قسم الابلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب
الأنسة فاطمة ابراهيم احمد	مدير الاستثمار والخزينة
السيد احمد صبري الربيعي	مدير ادارة تقنية المعلومات
السيد قصي زهير عبدالله	مدير أمن المعلومات والأمن السيبراني
السيد علي كريم شغفاني	مدير الأمن وسلامة بيئة العمل
الأنسة أنسام عباس شفيق	مدير ادارة العمليات المصرفية
السيد زاهد محمد احمد	مدير مخاطر الائتمان
السيدة زينب علي جازالله	مدير وحدة الجودة / مكلف بادرة وحدة التمويل المالي
السيدة مها نعمان البياتي	المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة

جاءت عشر:

١. كبار المساهمين في المصرف ومقدار مساهمتهم في رأس المال كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥، حيث لا توجد أسهم مرهونة من أسهم المصرف التجاري العراقي الإسلامي إلى أي طرف آخر.

المساهمين	عدد الأسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	%١,٤٩
مساهمين بمساهمة أقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	%١٣,٢٠
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢. إحصائية بالتوزيع الطبيعي بأعداد المساهمين كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

من	إلى	عدد المساهمين	عدد الأسهم
١	١٠٠,٠٠٠	٨٠٦	٣١,٢٥٣,٧٠٢
١٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٤٠	٧٦١,٥٦٥,٤٠٥
١,٠٠٠,٠٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٣	١,٩٠٣,٤٩٣,٤٠٦
٥,٠٠٠,٠٠١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠	١,٦١١,٠٩١,٣٤٦
١٠,٠٠٠,٠٠١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥	٥,٣٦٢,٠٠٧,٨١٠
٥٠,٠٠٠,٠٠١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦	٤,٥٢٩,٤٠٩,٨٠٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠١ فأكثر		٧٥	٣١٣,٣٥١,١٧٨,٥٣١
المجموع		٤,٣٦٥	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

٣. عناوين فروع المصرف وأرقام الهواتف:

فرع الكاظمين (٨٠٧) بغداد/حي المتكبي/محطة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الأول Email: CIBIQKadhumain@cibiq.com.iq	الفرع الرئيسي والإدارة العامة (٨١٠) بغداد/شارع السعدون/محطة ١٠٢/شارع ٩/مبنى ١٢١ Email: CIBIQMainBranch@cibiq.com.iq
فرع الاعظمية (٨٠٨) بغداد/شارع عمر بن عبد العزيز/هيئت خاتون/محطة ٣١٤/شارع ١٩/مبنى ٢٤/قرب ساحة عتتر Email: CIBIQAdhamiya@cibiq.com.iq	فرع الخلالتي (٨٠٢) بغداد/شارع الخلفاء/محطة ١٠٤/شارع ١/بناية ٥٢ Email: CIBIQKhulani@cibiq.com.iq
فرع البصرة (٨٠٩) البصرة/شارع الجزائر/حي الفرنسي /قرب مجسر ابو شعير Email: CIBIQBasra@cibiq.com.iq	فرع بوابة العراق (٨٠٣) بغداد/شارع دمشق/مقابل متنزّه الزوراء/مجمع بوابة العراق السكني Email: Bwabat.Aliraq@cibiq.com.iq
فرع البصرة - تايمز سكوير مول (٨١١) البصرة/جبهة/مول تايمز سكوير/الطابق الأول Email: CIBIQTimesSquare@cibiq.com.iq	فرع مؤل القاهرة (٨٠٤) بغداد/حي القاهرة / مؤل القاهرة Email: CIBIQCairoMallBranch@cibiq.com.iq
فرع النجف - (٨١٢) النجف/شارع الأمير - تقاطع شارع الروان Email: CIBIQNajaf@cibiq.com.iq	فرع المنصور (٨٠٥) بغداد/حي المتكبي/محطة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الأرضي Email: CIBIQMansour@cibiq.com.iq



ارتباط لاری (غیر مباشر)
ارتباط قبی (مباشر)

الثالث عشر : النشاط الإداري ويتضمن

١. الرواتب والاجور والعلاوات:

بلغ رصيد الرواتب والاجور المنفوعة للعاملين خلال السنة ٦,٥٤٥ مليون دينار عراقي فيما بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في الإدارة العامة والفروع ٢٨٣ موظفاً.

٢. تدريب وتأهيل وسفر وإيفاد:

حرص المصرف على تنمية موارده البشرية وذلك لأهميتها في تنفيذ أعماله حيث تم استخدام المركز التدريبي المهني للمصرف والمجهز بأحدث تقنيات التكنولوجيا لأغراض التدريب والتطوير لمواكبة التطور حسب المعايير العالمية، وتم صرف مبلغ مقداره ٣٠ مليون دينار عراقي بالمقارنة بمبلغ ٦٧ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢٤ لأغراض التدريب والتأهيل والسفر والإيفاد.

فيما يلي أهم الدورات التدريبية التي أقيمت خلال سنة ٢٠٢٥:

أنواع الدورات	عدد الدورات	عدد المشاركين في الدورات
الدورات للمقامة داخل المصرف	١	٢٠
الدورات للمقامة خارج المصرف	٩٢	٢١٤
الدورات للمقامة خارج القطر	١	١
الدورات المقامة عن طريق الايميل (قراءة المادة التدريبية)	١١	٢٠٠ / موظف لكل دورة
المجموع	١٠٥	٤٣٥

٣. فروع المصرف واسماء متراء الفروع:

الفرع	اسم مدير الفرع
الرئيسي	لمياء عبد الرزاق عباس
الخلائي	حنان احمد حسين
بوابة العراق	حنان علي صالح
مول القاهرة	علي هادي حمود
المنصور	عبدالقادر عبدالحق
الكاملين	غير شاغل (الفرع تحت اعمال الصيانة)
الاعظمية	بسمة صباح محمد
البصرة (شارع الجزائر)	مؤيد جعفر محمد (استقال بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢) وتم تكليف (سارة فاضل كاظم) بإدارة الفرع بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٣ لحين تعيين مدير للفرع
البصرة (تايمز سكوير مول)	ايات عبد الله عبد القادر
النجف الأشرف	بهاء مهدي عبدالزهره

٤. الموارد البشرية والكوادر الوظيفية:

تعتبر الموارد البشرية من الأركان الأساسية التي يركز عليها المصرف حيث تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ التعليمات المصرفية وخدمة الزبائن ومهام التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج وفق السياسة التي يضعها مجلس الإدارة، وفي هذا السياق تحرص إدارة المصرف على تقديم دعمها المستمر لغرض رفع مستوى العاملين ومهاراتهم وقدراتهم الإدارية والمصرفية من خلال إلحاقهم بدورات وتنتوات ومؤتمرات متخصصة لتحسين الأداء والخدمة المقدمة للزبائن.

٥. صيانة مباني ومنشآت المصرف:

قام المصرف خلال عام ٢٠٢٥ بإعمال صيانة وإعادة تأهيل لمبانيه المؤجرة والمملوكة بلغت ١,١١٢ مليون دينار عراقي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

لمواكبة التطورات القائمة في المجال المعلوماتي ومجال تفعيل وتقديم الخدمات المصرفية يضع المصرف خطة سنوية لتنفيذ عدة مشاريع لهذا الغرض، ومن اهم هذه المشاريع المعلوماتية التي تم المباشرة بها خلال العام ٢٠٢٥:

أ- الانظمة والمشاريع المنجزة:

- تحويل النظام المصرفي إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ترقية النظام المصرفي للإصدار الأحدث.
- ترقية المواقع الرسمي للمصرف.
- تحسين مركز البيانات في الإدارة العامة.
- ترقية نظام Go AML مع البنك المركزي العراقي.
- شراء خوادم Nutanix لمركز التعافي من الكوارث في فرع البصرة.
- استبدال نظام نسخ الخوادم الحالي مع نظام VEEAM.
- شراء خوادم من شركة Palo Alto كنظام حماية firewall لمركز البيانات في الفرع الرئيسي للمصرف.
- التدقيق الخارجي لـ ISO 27001, ISO 22301, COBIT 2019.
- تطبيق نظام BigID
- تطبيق نظام One Trust
- اتمام التكاملية بين Assets and Suplank.

ب- مشاريع قيد الإنجاز :

- نقل النظام المصرفي إلى الإدارة العامة في بغداد
- مشروع الموبايل بانكك والإترنت بانكك
- البنية التحتية لمركز خدمة الزبائن
- نظام الأرشيف الالكتروني
- ربط الإدارة العامة بالفروع بالأكيف الضوئية
- تحديث أجهزة الصراف الآلي الجديدة
- تقييم مركز البيانات (Uptime)
- إعادة تأهيل غرفة الاجتماعات
- تحسينات برنامج إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSM Enhancement)
- إدارة الأصول (Asset Management)
- تحسينات موقع المصرف الإلكتروني وتسليمه لقيم الشمول المالي
- مشروع خدمات تنفيذ والدعم والاستشارة وإصدار شهادة ISO 20000
- مشروع تطبيق إطار قياس جودة خدمات تقنية المعلومات وفق معيار ISO 25011
- مشروع تطبيق معيار التحويلات المالية العالمية ISO 20022
- مشروع تطبيق إطار حوكمة تقنية المعلومات COBIT 2019
- مشروع ترقية نظام الربط بين الأنظمة (A2A Upgrade Project)
- مشروع نظام التقييم (Assessment System Project)
- مشروع تطوير تقارير الأعمال باستخدام Power BI
- مشروع ترقية نظام الصناديق (Cashier System Upgrade Project)
- مشروع إدارة أداء أعضاء مجلس الإدارة (Border Performance Management Project)

الرابع عشر: في مجال مكافحة غسل الأموال

لتصان وتفاني عدم وقوع حادثة غسل أموال التزم المصرف بتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال المرقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عن (FATF) وقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

الخامس عشر: إدارة المخاطر

يقوم المصرف بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إشاع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة وإعداد تقارير عنها، والاحتفاظ براسمال كاف لتغطية من هذه المخاطر. أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المصرف هي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة و أنواع أخرى من المخاطر.

والتراماً بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وتعليمات البنك المركزي العراقي، وبما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير الانضباط الشرعي، وضع المصرف سياسته وإجراءات عمله لإدارة مخاطره بحيث تتفق مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، وقد تم تطوير سياسات إدارة المخاطر في المصرف بناءً على ذلك.

كذلك حرص المصرف المتمثل بمجلس إدارته على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، لذلك كانت من ضمن توجهات مجلس إدارة المصرف ضمان استقلالية الأنشطة الرقابية منها نشاط إدارة المخاطر في المصرف وتطبيقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الإداري لإدارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:-

١. تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها حيث من مهامها الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في المصرف.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها المصرف ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- التأكد من توفر السياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والأدوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها اذا لزم الامر.
- التأكد من أن إدارة المصرف لمخاطره تتم بشكل كحج بحيث تعمل المصرف المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، والتعرف على أي من الأنشطة التي يقوم بها المصرف يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الإدارة حولها.
- مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الصاعطة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكافة رأسمال المصرف ورفعها الى مجلس الإدارة لاعتمادها، وبموجب تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ المصرف برأسمال كاف لتغطية جميع المخاطر التي يواجهها.
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر.

الخامس عشر: إدارة المخاطر (تتمة):

٢. استقلالية إدارة المخاطر:

تتمتع إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، هذا وبالإضافة إلى ذلك تقوم الإدارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو من الممكن أن يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة، والتأكد من حسن سير أدارتها والسجائها مع استراتيجية المصرف، بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول إدارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل أنواع المخاطر.
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في إعداد ميزانية المصرف التقديرية ورفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ونسخة للإدارة للتنفيذية للمصرف.
- إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محفظة المصرف التمويلية للتأكد من السجائها مع السياسة التمويلية الخاصة بالمصرف وفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود، وأنه تم وضع الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها، ويشمل ذلك أيضاً التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة القائمة لدى المصرف.
- الإشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

المادة عشر: مبدأ الاستمرارية وفق معايير أيوفي

يلتزم المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتطبيق مبدأ الاستمرارية عند إعداد قوائمته المالية، وذلك استناداً إلى متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وتقوم الإدارة بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في مواصلة نشاطه على المدى المنظور، بالاعتماد على تحليل لوضايعه المالية، ونتائج أعماله، وهيكل رأس المال، ومسؤوليات السيولة، والالتزامات القائمة، ومصادر التمويل المتاحة والمتوقعة.

وعناءً على هذا التقييم، تُعد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، ما لم تكن لدى الإدارة نية أو ضرورة لتصفية المصرف أو التوقف عن نشاطه أو تقليصه بصورة جوهرية. وفي حال وجود حالات عدم تأكد جوهرية قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار، تلتزم الإدارة بالإفصاح عنها بشكل واضح ضمن الإفصاحات المتعلقة للقوائم المالية، تحقيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل.

كما تواصل الإدارة تقييم مدى ملاءمة تطبيق مبدأ الاستمرارية خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وقبل اعتمادها ونشرها، مع الإفصاح عن أي أحداث لاحقة ذات أثر جوهري، وذلك وفقاً لمعايير أيوفي، وبالأستئناس بالمعايير الدولية ذات العلاقة بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المادة عشر: التقدير الدولي

يواصل المصرف التجاري العراقي الإسلامي ترسيخ مكانته المرموقة في القطاع المصرفي من خلال سلسلة من الجوائز الإقليمية والدولية التي تعكس تميزه وريادته. فقد كان المصرف أول مصرف عراقي يفوز بجائزة "أفضل مصرف في العراق" الصادرة عن مجلة جلوبال فاينانس العالمية - نيويورك، لخمس أعوام متتالية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وهو إنجاز يؤكد قدرته التنافسية وتطوره المستمر. كما يُعد المصرف أول مصرف عراقي يحصل على ترخيص من "ماستركارد العالمية" في عام ٢٠٠٨ لإصدار بطاقات الائتمان والدفع المباشر التي تحمل اسمها، مما يعكس الثقة العالية التي يحظى بها لدى المؤسسات الدولية.

وفي إطار نشاطه في مجال التمويل التجاري، حصل المصرف على جائزة "أفضل مصرف من حيث التمويل التجاري في العراق لعام ٢٠٢١" المقدمة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وهي جائزة تؤكد جودة الخدمات المصرفية المتخصصة التي يقدمها لعملائه في هذا المجال.

كما نال المصرف خلال عام ٢٠٢٥ جائزة "أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تقديرًا لالتزامه بأعلى المعايير المهنية والشرعية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وتجاوزه في تطوير منتجات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة وفق الضوابط الشرعية.

وفي الختام، يقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لجميع الجهات الرسمية والأهلية، ولكل من ساهم في دعم مسيرة المصرف ونجاحاته، سائلين المولى عز وجل دوام التوفيق في الاستمرار بالارتقاء بالعمل المصرفي لخدمة المواطنين ودعم اقتصاد بلدنا العزيز.

ومن الله التوفيق



محمد حميد دراع الدراع
رئيس مجلس الإدارة







تقرير الحوكمة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

أولاً: لمحة عامة

يلتزم مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات التي توفر أساساً لأداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك لتحقيق نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حد سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية، ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية والتي تتضمن كافة البيانات الهامة بالمصرف وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكلية المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، المنتخب من قبل الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، بما في ذلك الإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في إطار ممارسته لأعماله المصرفية. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تتمتع بقنوات اتصال فعالة ومستقلة والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، سواء كانت رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، الالتزام الرقابي، الحوكمة والافصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الشرعي الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة واستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة في المصرف.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنظمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وتمثل هذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة والقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ويضمن دليل الحوكمة تحقيق التوافق بين مجلس الإدارة، ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وضوابط البنك المركزي العراقي. وهذا التكامل ينتهي إلى بلورة مهام واضحة لكل طرف وتجنب تداخل الاختصاصات.

ثالثاً: مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الإشراف العام على أعمال المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عوائد ثابتة ومستدامة لمساهمييه وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، ونظراً لكون المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك. (بيتك البحرين) (المعروف سابقاً ببنك الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") لذلك فإن لمجلس الإدارة دوراً مزدوجاً يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمذافع المتبادلة مع المجموعة.

١. أعضاء مجلس الإدارة

محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الآداب - جامعة بغداد، بكالوريوس كلية القانون الجامعة المستنصرية. لديه خبرة في العمل المصرفي شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة مصرف الرافدين سنة ١٩٧٢، وبعد ذلك أصبح عضواً في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي لثلاث دورات، وبعد ذلك أصبح رئيس مجلس الإدارة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

محمد عاصم احمد عبد الخالق (نائب رئيس مجلس الإدارة)

نائب رئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة عين شمس في مصر. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي، شملت مجالات الأعمال المصرفية للشركات والائتمان والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد. كما سبق له تولي مناصب تنفيذية عليا وعضوية مجلس الإدارة التنفيذي في بنوك ومؤسسات مالية متعددة.

حالياً يشغل منصب نائب الرئيس للتنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للشركات - مجموعة بيت التمويل الكويتي، البحرين، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيت التمويل الكويتي (مصر)؛ النائب الأول للرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد (مصر)؛ المدير العام لمنطقة البحرين والخدمات المصرفية الخارجية - البنك العربي؛ عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد (مصر)، بنك تركلاند (تركيا)؛ الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال، بنك الخليج التجاري ش.م.ك. (الخليجي)، قطر؛ إضافة إلى توليه مناصب مختلفة في بنك المشرق في قطر والبنك التجاري الدولي (مصر).

بسام جودات ابو عودة جابر (المدير المفوض)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الهاشمية شغل خلالها عدد من المناصب ومنها مسؤول علاقات العملاء لدى البنك العربي ومسؤول ائتمان الشركات ومشرف علاقات عملاء الشركات ومدير علاقات العملاء في بنك الأردن وعمل رئيس إدارة العمليات المصرفية وعمل منتقياً كمستشار لدى المصرف التجاري العراقي الإسلامي وثم نائب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي. وحالياً يشغل منصب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي ولديه خبرة في القطاع المصرفي لمدة ٣٣ عاماً.

جمال طاهر يحيى (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الهندسة - جامعة بغداد. يتمتع بخبرة مصرفية من خلال شركائه التجارية وتعاملاتها مع المصارف العراقية والاجنبية على مر سنوات عديدة. وشغل عدد من المناصب ومنها مدير مفوض شركة العراق للصناعة المعدات الفنية صناعي من ١٩٨٩ وإلى تاريخه، مدير مفوض شركة الوحدة العراقية لتجارة المعدات الثقيلة من ٢٠٠٤ وإلى تاريخه، مدير مفوض شركة المياسم للتجارة العامة من ٢٠٠٣ وإلى تاريخه.

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

١. أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

جميل ايلي جميل غطاس (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس تجارة واقتصاد- الولايات المتحدة الأمريكية. لديه خبرة في العمل المصرفي لأكثر من ٤١ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها رئيس التطوير الاستراتيجي- البنك الاهلي المتحد من ٢٠١٠ والى تاريخه، مدير اقدم لمخاطر الائتمان للمجموعة-البنك الاهلي المتحد من ٢٠٠٢ والى ٢٠١٠، مساعد نائب الرئيس - الدائرة الاقتصادية المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٩١ والى ٢٠٠١، ومدير الدائرة الاقتصادية - المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٨٥ والى ١٩٩١.

مها عبد الحميد محمد ابراهيم (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢٢، حاصلة على بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان وشهادة (CFA) Chartered Financial Analyst لديها خبرة في العمل المصرفي منذ عام ١٩٩١ ولغاية الآن، شغلت خلالها عدد من المناصب في البنك الاهلي المتحد/ جمهورية مصر العربية (مدير عام مساعد- إدارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام إدارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ورئيس قطاع إدارة الائتمان والتسويق ومدير عام إدارة الائتمان والتسويق ومدير عام اول إدارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع الائتمان ونائب الرئيس التنفيذي للشركات) كما عملت في البنك التجاري الدولي / جمهورية مصر العربية (مساعد اداري- إدارة الائتمان والتسويق ومحلل اول ائتمان إدارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد إدارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد إدارة الاستثمار ومدير إدارة الاستثمار ومساعد رئيس إدارة الاستثمار) كما عملت موظف في إدارة التحصيل والقروض وموظف أول في إدارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي.

محمد تامر عبد المنعم سلامة علي (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ ٢٠٢٢/٣/٣١، وهو حاصل على ماجستير إدارة أعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. يمتلك الأستاذ محمد تامر عبد المنعم خبرة تمتد لثلاثين عاماً في مجالي العمل المصرفي والاستثمار، حيث عمل خلال مسيرته في عدد من البنوك الفرنسية والإنجليزية، كما شارك في برنامج التخصص المصرفي في مراحله المختلفة. وقد تقلد العديد من المناصب المتقدمة في مجال إدارة مخاطر الائتمان على المستويين المحلي والإقليمي. يشغل الأستاذ محمد تامر عبد المنعم حالياً منصب الرئيس الإقليمي لمخاطر الائتمان الدولي في بيت التمويل الكويتي (البنك الاهلي المتحد سابقاً)، حيث يشرف على إدارة مخاطر ائتمان الشركات ضمن نطاق واسع يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ومصر والعراق.

مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال المالية والمصرفية من جامعة Swiss Business school لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٠ سنة شغل خلالها عدة مناصب منها مسؤول علاقات في البنك الاهلي المتحد ومدير علاقات المؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد ومدير اقليمي و الرئيس الاقليمي للمؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد.

عبدالله يوسف احمد السيف (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩، حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جونز بولاية فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩، عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٧، لديه خبرة في القطاع المصرفي الاسلامي لأكثر من ٤٦ عاماً، شغل خلالها عدة مناصب في الشرق الأوسط منها في بيت التمويل الكويتي وبنك ابو ظبي الاسلامي (ابو ظبي)، ومستشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العقاري الكويتي. كما انه شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي. الرئيس التنفيذي لشركة اصول للإجارة والتمويل والاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة وارد للإجارة والتمويل. نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة المدار للتمويل والاستثمار، عضو مجلس الإدارة لشركة قاف القابضة المحدودة (الامارات) وعضو مجلس إدارة في بنك بيت التمويل الكويتي- مصر. مستشار مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

٢. تشكيلة المجلس

يتكون مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي من تسعة أعضاء أصليين إلى جانب سبعة أعضاء احتياطي من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي، ويعين أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة وذلك لمدة لا تتجاوز أربع سنوات بعد اخذ موافقة البنك المركزي العراقي ويجوز إعادة انتخاب العضو لدورة ثانية كحد أقصى وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً ورئيس مجلس الإدارة للمصرف.

يشكل الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أكثر من ثلث تشكيلة المجلس وذلك مراعاة لمتطلبات تشكيلة لجان المجلس، وتنفيذاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية بهذا الخصوص. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة تم مراعاة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدد من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يتألف مجلس إدارة المصرف لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ من السادة المذكورة أسماؤهم أدناه:
الأعضاء الاصليين وعدد أسهمهم:

ت	الأعضاء	ممثل	المنصب	عدد الاسهم
١	محمد حميد ذراغ الذراغ	نفسه	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٢٠٠
٢	محمد عاصم أحمد عبد الخالق	بيت التمويل الكويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠
٣	جمال طاهر يحيى التكريتي	نفسه	عضو مجلس إدارة	٤,٩٩٣,٢٤٦
٤	جميل ايلي جميل غطاس	شركة واحة الطاقة الخليجية للخدمات النفطية	عضو مجلس إدارة	١٣١,٠٤٠
٥	بسام جودات أبو عودة جابر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦٥,٥٢٠
٦	مها عبد الحميد محمد ابراهيم	نفسه	عضو مجلس إدارة	٣٢,٧٦٠
٧	محمد تامر عبد المنعم سلامة	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٨	مالك يوسف رحمة الله حيدر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٩	عبدالله يوسف أحمد السيف	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦,٥٥٢

الإعضاء الاحتياطي وعدد أسهمهم:

ت	الأعضاء	المنصب	عدد الاسهم
١	فرات عبد العظيم عبد الرزاق كبة	عضو مجلس الإدارة	٢,٥٦٩,١٦٠
٢	سعد جواد علي محمد سعيد العبدلي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٣	ولاء حسين هاشم حسين نصر الله	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٤	يحيى اسماعيل داود الحكيم	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٥	محرر اسماعيل يحيى محمد	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٦	علي عصام عبد المجيد رشيد الصياغ	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٧	رضا علي محمد علي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

٢. أمين سر المجلس:

بموجب دليل الحوكمة المؤسسية واستناداً إلى محضر مجلس الإدارة المرقم ٢٨٧ في ٢٥/٠٧/٢٠٢٢ تم تعيين السيد عبد العزيز جبار أمين سر مجلس الإدارة. وبعد دور أمين سر المجلس من الأدوار الحيوية والهامة لدى المصرف حيث يقوم بحضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة ويدون جميع المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات مع ذكر الموضوعات التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم التوصل إليها، وأسماء الأعضاء الحاضرين والمصوتين من كل عضو وحفظ وتوثيق سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس بعد توقيعها من أعضاء المجلس.

٣. مسؤوليات مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة في الحوكمة هو في تحقيق التوازن، وتفويض السلطات في إطار رقابة داخلي محكم تطبقه الإدارة التنفيذية وبعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ادارته للمصرف بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة ل خطة الاعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الاطراف ذوى المصلحة، وتحقيق كل مايبقى في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط المصرف.

٤. اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ستة مرات خلال السنة المالية وكلما دعت الحاجة لذلك حيث يتم حضور كافة أعضاء المجلس إلى الاجتماع وفي حال تعذر حضور احد الاعضاء شخصياً فيكون حضوره من خلال الفيديو أو الهاتف وذلك بعد موافقة رئيس المجلس ودون ان يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع حيث تصدر قرارات المجلس بغالبية الاصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح تُفصل اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام ٢٠٢٥ وحضور كل عضو في الجدول أدناه:

تاريخ الاجتماع						الاعضاء الاصليين	ت
٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١١/١٦	٢٠٢٥/٨/٥	٢٠٢٥/٤/١٥	٢٠٢٥/٣/٢٦	٢٠٢٥/٣/٤		
✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد حميد تراج لدراف (رئيس اللجنة)	١
✓	✓	✓	×	×	×	محمد عاصم احمد عبد الخالق	٢
✓	✓	✓	✓	✓	✓	بسام جودات ابو عودة جابر	٣
✓	✓	✓	✓	✓	✓	جمال طاهر يحيى التكريتي	٤
✓	✓	✓	✓	✓	✓	جميل ايلي جميل فطرس	٥
✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد ثامر عبد النعم سلامة	٦
✓	✓	✓	✓	✓	✓	مالك يوسف رحمة الله حيدر	٧
✓	✓	✓	✓	✓	✓	مها عبد الحميد محمد	٨
✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبد الله يوسف احمد السيف	٩
			✓	✓	✓	رضا علي محمد/ عضو مجلس إدارة احتياط	١٠

رابعاً: لجان مجلس الإدارة

- نبذة عن اللجان

شكل المجلس خمسة لجان تعتمد عضويتها من أعضاء المجلس وترفع التقارير مباشرة إلى المجلس وتقوم بالواجبات والمهام الموكلة اليها بموجب دليل الحوكمة والصلاحيات المفوضة للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية وفي أداء تفاصيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

١- لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

يتمثل الدور الأساسي للجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة في تقديم الدعم لمجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بممارسات الحوكمة السليمة، ومتابعة تطبيق سياسات الحوكمة على مستوى كافة وحدات المصرف. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ والمهام والمسؤوليات لجميع اللجان:

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١١/١٢	٢٠٢٥/١٠/١٥	٢٠٢٥/٨/١٢	٢٠٢٥/٦/٢	٢٠٢٥/٤/١٧
١	محمد حميد ذراغ الذراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	عبد الله يوسف السيف	✓	✓	✓	✓	✓	×
٤	محمد عاصم احمد	✓	✓	✓	✓	✓	×

المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

- تتولى هذه اللجنة مراقبة تطبيق "دليل الحوكمة للمصارف" والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقاً لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته وتحديثه ومراقبة تطبيقه.
- الإشراف وإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.
- التأكد من التزام المصرف بمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.

٢- لجنة التدقيق:

تعمل لجنة التدقيق كنزاع مساند لمجلس الإدارة في الإشراف على إعداد بيئة نظم الرقابة الداخلية للمصرف، والإشراف على أعمال التدقيق الخارجي، وعمليات إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ومتابعة التقارير المالية وفقاً للتعليمات الرقابية والمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية، بالإضافة إلى الإشراف على جوانب الالتزام بالتعليمات الرقابية. وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة التدقيق وتفاصيل عضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥.

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢٠٢٥/١٠/٩	٢٠٢٥/٥/٢٠	٢٠٢٥/٢/٢٠
١	جمال طاهر يحيى التكريتي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل أيمن جميل عطاس	✓	✓	✓	✓	✓
٣	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓
٤	عبد الكريم البتلوني	✓	✓	✓	✓	×

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة التدقيق:

- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- مناقشة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- التأكد من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً على مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة.
- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الإبلاغ المالي Financial Reporting بحيث يتضمن التقرير كحد أدنى ما يأتي:
- فقرة توضح مسؤولية المدقق الشرعي الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
- فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الشرعي الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس ويتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة Know Your Customer KYC والمهام والواجبات المترتبة على ذلك بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
- مراقبة الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA
- الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهري.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق (تتمة):

- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي:
 - اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين أو للتوصية بعزلهم.
 - توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة.
 - الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.
 - استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي.
- علاقة اللجنة بالمدقق الشرعي الداخلي: تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي:
 - تعيين المدقق الشرعي الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استئصال موافقة البنك المركزي.
 - دراسة خطة التدقيق الشرعي الداخلي والموافقة عليها.
 - طلب تقارير من مدير التدقيق الشرعي الداخلي.
 - على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم.
 - التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأية مهام تنفيذية وضمان استقلاليتهم.
- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب للقوانين واللائحة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.
- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي.
- تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضوية اللجنة.
- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الشرعي الداخلي ومراقب الامتثال الشرعي ومسؤول مكافحة غسل الأموال (١) مرات على الأقل في السنة بنون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الإدارة للتصويت عليها.
- التحقق من ضمان الأجهزة الرقابية التي تتمثل (إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ، والامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال، قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الارهاب) من استقلاليتهم بموجب التعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية الرسمية.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تنمة)

٣- لجنة إدارة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تقديم المشورة لمجلس الإدارة للوفاء بدوره الإشرافي على الإطار الشامل لإدارة المخاطر في المصرف. ويتضمن ذلك تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في أعماله، وسياسات إدارة المخاطر، ونزعة المصرف للمخاطر، وحدود المخاطر المعتمدة. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المخاطر وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٥/١٢/١٤	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/١/٢٣
١	محمد تاجر سلامة (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	حميل ايلي قطان	✓	✓	✓	✓
٣	بسام جودات ابو عونة	×	×	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	×	×	✓	✓
٣	محمد عاصم احمد	✓	✓	×	×
٤	جمال طاهر يحيى	✓	✓	×	×

- المهام والمسؤوليات للجنة إدارة المخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم.
- مراقبة "المخاطر الائتمانية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" أو "المدخل المستند للتصنيف الداخلي" والمخاطرة التشغيلية و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الإشرافية" و"نضباط السوق" الواردة في المقررات التي تصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الإقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقف الموضوع واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣. لجنة إدارة المخاطر (تتمة):

- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمال، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطر فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.

٤. لجنة الترشيح والمكافآت:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بإدارة ترتيبات المكافآت، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالمكافآت قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحديد المرشحين المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف، والتوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية لجان المنبثقة عن المجلس، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، واللجان المنبثقة عنه وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

تاريخ الاجتماع	تاريخ الاجتماع												الاعضاء	ملاحظات
	١٠/٢٢ ٢٠٢٥	٨/٣ ٢٠٢٥	٧/٢ ٢٠٢٥	٥/١١ ٢٠٢٥	٥/١ ٢٠٢٥	٤/٢١ ٢٠٢٥	٤/١٥ ٢٠٢٥	٤/٧ ٢٠٢٥	٣/٥ ٢٠٢٥	٣/٣ ٢٠٢٥	٣/٢ ٢٠٢٥	٢/٢٤ ٢٠٢٥	٢/٢٠ ٢٠٢٥	
١	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد حميد فراخ / رئيس اللجنة
٢	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جميل ليلى القطر
٣	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد تامر سلامة
٤	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مالك يوسف رحمة الله

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تنمة)

٤. لجنة الترشيح والمكافآت (تنمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافآت:

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
- إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:
 - أن تتماشى مع مبادئ وسياسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الانية أو القصيرة الأجل.
 - مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
 - التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
 - يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وقات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
 - وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.
 - التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والإسلامية).
 - الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة لائحة عمل اللجنة سنوياً واقتراح أي تعديلات إن وجدت.
- عرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعها وتوصياتها على مجلس الإدارة.
- تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية وتقارير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

استناداً الى ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد ٦١١/١٤ في ٢٥/٠٤/٢٠١٩ تم تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة .
تتألف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء في الاقل، على ان تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ .

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع		
		٢٠٢٥/١١/٢١	٢٠٢٥/١٠/٢٤	٢٠٢٥/٧/٩
١	محمد حميد ذراغ / رئيس اللجنة	✓	✓	✓
٢	جميل الياس عطاس	✓	✓	✓
٣	مها عبد الحميد	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	✓	✓	✓
٥	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓
٦	عبد الله يوسف احمد	✓	✓	✓

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات:

- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات)، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتلبيتها، وتحقيق الفصل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) وحساب معدل العائد على الاستثمار (ROI)، وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والذي يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (Control Objective for Information and Related Technology) (COBIT) بجميع اصداراته لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١) بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، الواردة في المرفق رقم (٢)، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣). (الموضحة في ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات).
- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١)، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة، الواردة في المرفق رقم (٢)، وعد معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات (تتمة):

- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسة لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات في المرفق رقم (٣)، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي Responsible، وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable، والأطراف الاستشارية Consultant، وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق وإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه، وفقاً للمعايير الدولية مثل (ISO 31000، ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، ويلبّيها.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- الاشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المؤسسة واعمالها.
- الإطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
- رفع تقارير دورية للمجلس.
- القيام بتطوير دليل خاص لحوكمة وإدارة المعلومات والتقنية ذات الصلة، وقد يكون جزءاً من دليل الحوكمة المؤسسية، بحيث يأخذ الدليل بالحسبان هذه الضوابط حداً أدنى، وبشكل ينسجم واحتياجاته وسياساته، وان يتم اعتماد الدليل من المجلس، وتزويد البنك المركزي العراقي به خلال مدة اقصاها (٦ اشهر) من تاريخ هذه الضوابط، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة المؤسسة الخاصة لحوكمة وإدارة المعلومات والتقنية ذات الصلة من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الاساسية، وبشكل يراعي التشريعات وافضل الممارسات الدولية بهذا الشأن، وعلى المؤسسة من خلال لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن المجلس مراجعة هذا الدليل وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامية ومن ذوي الاختصاص، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يجريها المصرف. وتهدف الهيئة إلى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتكون مرجعيتها الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") متسقاً مع ما ورد في المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الأيوبي").

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من ثلاثة أجهزة للرقابة الشرعية، وهي:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- أمالة سر هيئة الرقابة الشرعية.
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء هيئة لرقابة الشرعية وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/٣/٤	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/٥/١١	٢٠٢٥/٨/٢	٢٠٢٥/٩/٢٥
١	الشيخ أ.د. عبد العزيز القصار	✓	✓	✓	✓	✓
٢	الشيخ أ.د. علي إبراهيم الراشد	✓	✓	✓	✓	✓
٣	الشيخ أ.د. عصام خلف العنزي	✓	✓	✓	✓	✓
٤	الاستاذ عبد الكبير فوزي البناولي	✓	✓	✓	✓	✓
٥	الاستاذ محمد أحمد الانصاري	✓	✓	✓	✓	✓

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار (رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - القاهرة - جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٧م. عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٧، شغل منصب العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، كما أنه عضو لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية في الكويت وخارجها، محاضر في المعاملات المالية الإسلامية، له العديد من البحوث والدراسات الفقهية في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى درجة الدكتوراه في الشريعة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور الراشد - عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان من سنة ٢٠١٢، أستاذ دكتور في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية ببيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

السيد/ عبدالكبير فوزي البتائوني (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ عبدالكبير البتائوني، مصري الجنسية، حاصل على بكالوريوس تجارة، ودبلوم عالي في الدراسات المصرفية من كلية التجارة جامعة عين شمس. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٤٤ عاماً، منها ٣٥ عاماً في البنوك الإسلامية. وقد تدرج في وظائف عدة، علاوة على ذلك، فهو متخصص في تأسيس البنوك الإسلامية وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، حيث قام بتحويل البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط ومجموعة البنك الأهلي المتحد (البحرين، المملكة المتحدة، مصر بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي الإسلامي). لديه خبرة في الأمور المصرفية والمنتجات والخدمات الإسلامية، بالإضافة إلى الإلمام بالنواحي الشرعية المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية.

السيد/ محمد أحمد الأنصاري (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري، عضو هيئة الرقابة الشرعية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠١، يشغل حالياً منصب نائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة منذ عام ٢٠١٣، ومنصب عضو مجلس إدارة شركة المركبات المتحدة للصناعات (UCIC) منذ عام ٢٠٢٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الرؤية العقارية منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة مستشفى السلام الدولي منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة المعدات القابضة منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦. وقد تدرج خلال مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عدة مناصب بداية من محاسب بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، ثم محاسب أول في عام ٢٠٠٥، ثم رئيس قسم إدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦، ثم مدير عمليات في وحدة الائتمان منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم مدير عمليات في وحدة الاستثمار الدولي منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١، ثم مساعد مدير العقود والتوثيق في إدارة الائتمان منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، وصولاً إلى منصبه الحالي كنائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة. وقد شغل قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي منصب محاسب في شركة جمعيات الأسواق التجارية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢. كما عزز خبراته من خلال برامج تدريبية وقيادية متقدمة تضمنت الصناديق والمحافظ الإسلامية والتحليل المالي والائتماني الإسلامي وإدارة المخاطر والمهارات القيادية والإشرافية.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية:

- تتكون هيئة الرقابة الشرعية من خمسة (٥) أعضاء، ويحد أقصى، يتم تعيينهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة، ويتم إعادة ترشيحهم وانتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حسب الفترة المحددة في قرار التعيين مع الأخذ بالاعتبار أنظمة التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- يعين عضو الهيئة من خلال اتفاقية أو عقد تعيين مع المصرف يوقع عليه بصفة رسمية بعد اختياره من الجمعية العمومية، ولا تقل فترة التعيين عن ثلاث سنوات، ويشار في الاتفاقية لامتيازات ومكافآت عضو الهيئة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية أو أخذ تفويض من الجمعية العمومية لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافأته.
- يشترط في عضو الهيئة المعين التالي:
 - أن يكون مسلماً.
 - أن يكون حائزاً على شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو ما يعادلها.
 - أن يكون حاصلاً على شهادة معتمدة في مجال فقه المعاملات (الفقه الإسلامي التجاري) مع فهم قوي لأصول الفقه وقواعد الشريعة الإسلامية.
 - أن تكون له خبرة كافية في الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية أو البحث العلمي لا تقل عن سبع سنوات.
 - أن يكون لديه معرفة مناسبة بالمعاملات المصرفية والتمويل الإسلامي والمحاسبة.
 - أن لا يكون ضمن الفريق التنفيذي أو الإداري للمصرف أو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو مسؤول.
 - أن لا يكون مساهماً في المصرف.
 - أن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية عضواً في هيئة أخرى تعمل في نفس المجال المالي والمصرفي داخل العراق منعاً لتعارض المصالح.
 - أن يكون حسن السيرة والسلوك وذو شخصية مناسبة وسجل نظيف، ويعرف بالاستقامة والسمعة الطيبة.
 - عدم وجود إدانة سابقة بأي سلوك أو جريمة منافية للأداب أو الأخلاق أو ارتكاب مخالفة تتعلق بالخيانة أو الاحتيال أو جريمة مالية أو حصل على مخالفة جزائية، أو أوقف من قبل هيئة رقابية أو مهنية أو قضائية، ولم يكن مالكا أو مديراً لشركة رفضت عملية تسجيلها أو تفويضها أو عضويتها أو منحها للترخيص لمزاولة أي عمل أو مهنة، أو كان شريكاً في إدارة نشاط تجاري ثم وضع تحت الحراسة أو تعرض للإسار أو التصفية الجبرية خلال كونه مرتبطاً بتلك الجهة، أو تعرض للعزل أو طُلب منه الاستقالة من العمل في منصب يتضمن الثقة، أو ألغيت أهليته من العمل كمدير أو بصفة إدارية بسبب خطأ ارتكبه، أو لم يكن عادلاً أو متجاوباً أو صادقاً في أي تعامل مع جهات ما.
 - أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
 - أن يمتلك اللياقة العقلية والجسمية المناسبة.
 - القدرة على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين للمصرف.
 - ويراعى في ذلك التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية (تنمة):

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية (تنمة):

- تختار الهيئة رئيساً (لا يقل التأهيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير على الأقل من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية تشمل فقه المعاملات ويتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية أو (٤) سنوات بعد التخرج في التدريس أو البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي) ونائباً لها من بين أعضائها، وتخطر إدارة المصرف بذلك.
- يمكن تعيين عضو جديد في الهيئة بموافقة مجلس الإدارة مع اعتماد الجمعية العمومية، ويُعتبر الشخص المنتخب لعضوية الهيئة عضواً رسمياً بعد صدور قرار بتعيينه من الجمعية العمومية للمساهمين.
- على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية المصرف عند مراجعة مؤهلات وصلاحيات أعضاء الهيئة أو عند اختيار أعضاء جدد التحقق من اشتراطات الأعضاء وفقاً لشروط التعيين المذكور في البند ٣/١/٢ أعلاه.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة عن طريق الجمعية العمومية فقط وبموافقة البنك المركزي العراقي، وذلك في الحالات التالية:
 - صدور توصية من مجلس الإدارة بالاستغناء عنه يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.
 - تقديم عضو الهيئة طلباً لرئيس مجلس الإدارة لإعفائه من مهمته في الهيئة، وعلى العضو تقديم طلبه قبل فترة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل إذا كان هو المتمم للأعضاء الثلاثة حتى يتسنى للمصرف تعيين عضو بديل في الوقت المناسب، وخلال شهر واحد (١) في الأوضاع العادية.
 - عدم القدرة كلياً على حضور الاجتماعات لأي سبب من الأسباب.
 - عدم حضور أربعة (٤) اجتماعات متتالية للهيئة بدون عذر مقبول.
 - انتهاء مدة العضوية وعدم التجديد له من قبل الجمعية العمومية.
- يجب أن يكون اثنان في الهيئة من ذوي الخبرة في الأمور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يكون جميع أعضاء الهيئة مستقلين وقادرين على إصدار أحكام مستقلة دون تأثير أو إكراه.
- يكون للهيئة أو أحد أعضائها الحق في حضور لجنة حوكمة المصرف من أجل تقديم المشورة والإرشاد في الأمور المتعلقة بالشرعية والتنسيق الأدوار التكميلية والمهام الخاصة باللجنة ما استدعى الموضوع عرض مسألة فيها تعلق شرعي.
- على المصرف الإفصاح في التقرير السنوي عن الأمور التالية المتعلقة بالهيئة:
 - أعضاء الهيئة الذين لهم أحد أفراد العائلة المباشرين من الإدارة التنفيذية (Approved Person) مع وجود لائحة لدى إدارة المصرف مفصلة بهذا الشأن.
 - مكافآت الهيئة السنوية.
- للهيئة تكليف أو الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين للمساعدة على أداء مهامها أو لأغراض استشارية وتحديد أجورهم بالتنسيق مع إدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

ب. تشكيل وتعيين اللجنة التنفيذية للهيئة، وأسس عملها:

- يجوز أن تلتئق عن الهيئة لجنة تنفيذية بناط بها النظر فيما تحيله إليها الهيئة من أعمال ومواضيع واستفسارات في القضايا الطارئة أو المستعجلة، والقيام بالزيارات الميدانية، وتحضير الموضوعات المقدمة من إدارة المصرف للعرض على الهيئة أو عند ورود عدد من المواضيع الطارئة أو المستعجلة.
- تتكون اللجنة التنفيذية من عضوين من أعضاء الهيئة على أن يكون أحدهم رئيس الهيئة أو نائبه.
- تُعرض على اللجنة التنفيذية المواضيع والعقود والاستفسارات المستجدة أو المستحقة التي لم تُعرض من قبل ولم يصدر بها قرار رسمي من الهيئة.
- تُبين اللجنة التنفيذية رأيها في صورة قرار مكتوب أو توصية، وتكون قراراتها نافذة التطبيق على أن تُعتمد في أقرب اجتماع للهيئة، وفي حال كان للهيئة اعتراض أو تعديل على قرار اللجنة التنفيذية فيتم تعديل القرار وذلك للمعاملات اللاحقة حفاظاً على النظام سير العمل.
- تُعرض محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية على الهيئة لإجازتها وإقرارها أو إبداء ملاحظاتها -إن وجدت- وذلك في أول اجتماع لاحق للهيئة.
- يجوز تمرير قرار اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة أو المستعجلة ويكون نافذ التطبيق على أن لا يكون للقرار صفة رسمية إلا بعد اعتماده من الهيئة.
- تُكلف أمانة سر الهيئة بالاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لأخذ الرأي الشرعي ومخاطبة الإدارات المعنية بالقرار.
- يمكن الرجوع إلى اللجنة التنفيذية بأي وسيلة اتصال كالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني للحصول على الرأي الشرعي على أن يتم تدوينه من قبل أمانة سر الهيئة ثم يُعرض للاعتماد في اجتماع الهيئة اللاحق، ولا يجوز تمرير أي قرار يحتاج إلى رأي شرعي في موضوع مستجد إن تعذر الاتصال بأي عضو من الأعضاء.

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة:

يشمل عمل الهيئة ما يأتي:

- اعتماد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي والتوائح والنماذج والسياسات والإجراءات المتبعة في عمل المصرف.
- اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية وغير النمطية والنماذج والمستندات والشروط والأحكام والإقرارات والتعهدات المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف مع المساهمين والمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم لأغراض التمويل أو الاستثمار أو التسويق وغيرها، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وإعداد العقود التي يزمع المصرف إبرامها مما ليس له نماذج موضوعية من قبل، وذلك بقصد التأكد من خلق العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي ينوي المصرف طرحها، وإصدار الفتاوى في المعاملات التي يجريها المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تنمة):

- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدّد بالتنسيق بين الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة المصرف، والتحقّق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات و عقود معتمدة من قبل الهيئة وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية والتدقيق على المستندات من وجهة نظر شرعية لضمان عدم وقوع ما يخلّ بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة، وتشمل هذه المراجعة قضية التصحيح والتعديل لإعادة العملية أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة.
- اعتماد خطط ومنهجية التدقيق الشرعي الداخلي السنوية والإشراف على تنفيذها.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع إدارة المصرف.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعيّنين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي الشرعي في القوائم المالية للبنك في الفترات التي تحدّد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة.
- الاطلاع على التقارير أو الملاحظات الواردة من إدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة حيالها وسبل علاج الملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه الخير العامة مباشرة أو من خلال المؤسسات الخيرية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة، مع ضرورة أن تكون تلك المؤسسات الخيرية ذات سمعة طيبة غير ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من المصرف أو الهيئة، وتُصرف هذه الأموال خلال فترة ١٢ شهراً ما لم توافق الهيئة على التمديد على ألا تزيد فترة التمديد عن ٢٤ شهراً. وعلى الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمنسق الشرعي الخارجي المستقل مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية وأسباب عدم الامتثال الشرعي ووضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تكرار تلك الحالات.
- التأكد من توزيع الأرباح وتحصيل الخسائر طبقاً لأحكام الشريعة واعتمادهما.
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنيابة عن المساهمين، وإعلامهم بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة.
- تقديم تقرير سنوي موجه للمساهمين مع توجيه نسخة منه إلى مجلس الإدارة يعرض في اجتماع الجمعية العمومية تبدي فيه الهيئة رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها من خلال تكليف أحد أعضائها بحضور الاجتماع لتلاوة التقرير والإجابة عن أي استفسارات ترد من المساهمين أو العموم، ويقدم التقرير السنوي للهيئة ضمن التقرير السنوي للمصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- يجب أن يشمل التقرير على بيان المخالفات الشرعية التي لها أثر على تطبيق الأحكام الشرعية والتي وردت خلال العام المالي مع بيان الإجراءات التي اتخذت من الهيئة، ويجب أن يحتوي التقرير بحد أدنى على التالي:
 - العنوان.
 - الجهة الموجه إليها التقرير.
 - فقرة افتتاحية أو تقديمية.
 - فقرة توضح طبيعة العمل المنجز.
 - فقرة الرأي مع بيان الأمور التالية فيها:
 - بيان حول التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المبرمة.
 - أسس احتساب الأرباح والخسائر على الحسابات الاستثمارية.
 - بيان ما إذا وجدت أية إيرادات محرمة أو وسائل محرمة مع تحديد الجهات التي صرفت إليها.
 - بيان أسس عملية الزكاة وأنها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - بيان الجوانب التي لم يلتزم المصرف فيها بقرارات وقوانين الهيئة -إن وقع ذلك-
 - بيان التزام المصرف بالمبادئ والأحكام الشرعية والمعايير الشرعية واجبة التطبيق الصادرة عن الأئمة، والتعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- تاريخ التقرير.
- توقيع أعضاء الهيئة.
- الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف فصلياً لمناقشة المسائل المهمة مع وجود جدول أعمال محدد يُحدد بالتنسيق بين الهيئة وبين مجلس الإدارة، كما تُقدم الهيئة تقارير إدارية لمجلس إدارة المصرف -حسب الحاجة- تعكس من خلالها استقلاليتها.
- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالتنسيق مع أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- للهيئة تحويل أو تكليف إدارة الامتثال الشرعي أداء بعض الأعمال الدورية ضمن نطاق مسؤولياتها (تحديد نطاق المسؤولية) المذكورة أعلاه على أن يصدر قرار منها بهذا الشأن.
- مراجعة السياسة والتنسيب باعتمادها.
- مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي، الذي يرفع للجنة التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
- إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية، وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الأثر الجوهري، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك المركزي العراقي.
- التنسيب لمجلس الإدارة بواسطة لجنة التدقيق -على تعيين وتنحية مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة:

- تعقد الهيئة اجتماعاتها بشكل دوري بما لا يقل عن مرة (٦) اجتماعات سنوياً، ويجوز أن تعقد جلسات غير عادية إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك بطلب من الرئيس التنفيذي للمصرف أو من رئيس الهيئة أو بطلب من اللجنة التنفيذية للهيئة.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة بحضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من اجتماعات الهيئة السنوية، ويمكن احتساب حضور العضو من خلال المكالمات الهاتفية أو بالفيديو أو بأي وسيلة أخرى معتمدة.
- ينعقد اجتماع الهيئة باكتمال النصاب القانوني بحضور (٣) ثلاثة أعضاء شريطة أن يكون (٢) من الأعضاء الحاضرين هم رئيس هيئة الرقابة الشرعية وواحد الأعضاء المختصين في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات.
- لا يمكن للهيئة في أي حال من الأحوال إصدار فتوى أو قرار إلا بحصول أغلبية ال (١+٢) على أن يكون الاثنان رئيس الهيئة وواحد الأعضاء المختصين بالصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات من الموافقين عليها وتعتبر باطلة إذا لم تستوفي ذلك الشرط.
- للهيئة أن تطلب لاجتماعاتها من تراه من مديري المصرف ومنسوبيه وخبرائه ومستشاريه لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بالمسائل المعروضة عليها.
- يجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة المصرف في حضوره بالتنسيق مع طلب مسبق يتضمن المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الهيئة.
- تبين الهيئة رأيها كتابياً في صورة قرار أو فتوى أو توصية.
- يجوز أن تصدر قرارات الهيئة بالتمرير في القضايا المستعجلة شريطة الاتفاق على الرأي بغالبية الأعضاء، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق.
- للهيئة ابتداءً أو بطلب من المصرف إعادة النظر في الفتاوى والقرارات التي سبق لها إصدارها ثم تعديلها أو توضيحها أو تصحيحها ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة، وعلى المصرف العمل والالتزام بالفتوى الجديدة في المستقبل مع المعالجة المناسبة لآثار ومتعلقات الفتوى السابقة، وعلى الهيئة إصدار قرار بهذا، وفي حال تعارض فتوى أو قرار الهيئة الجديد مع فتوى أو قرار سابق فيعتبر القرار الجديد نسخاً للسابق دون أثر رجعي مع الإشارة لهذا التعديل أو النسخ في القرار الجديد - كلما أمكن ذلك - وعند نشر الفتوى، وذلك وفقاً للإجراءات التالية:
- في حالة ورود فتوى في موضوع سبق للهيئة البت فيه فلا يلزم الهيئة إعادة النظر فيه إلا إذا مضت فترة زمنية تستوجب إعادة النظر أو إذا رأت الهيئة إعادة النظر في الفتوى.
- يُعاد النظر في الموضوع الذي سبق للهيئة البت فيه إذا كان لدى المصرف مُعطيات جديدة لإعادة العرض كتغيير أو تصحيح للتصور أو تجدد بعض الظروف أو انتفاء بعض الأمور المؤثرة في الفتوى السابقة.
- يجب على الهيئة الرجوع عن الفتوى إذا تبين مجانيتها للضوابط من خلال إعادة النظر. وعلى الهيئة إعلام المصرف وتصحيح الحكم والآثار المترتبة عليه، وعلى المصرف تصحيح العمل الذي تم على أساس الفتوى القديمة وعدم العمل بها مرة أخرى.
- للهيئة تكليف أحد أعضائها أو أمين سر الهيئة مراجعة فتاواها وقراراتها السابقة للتحقق من ملائمتها وعدم تعارضها مع المعايير الشرعية ويكون ذلك بشكل دوري كل ثلاث (٣) سنوات بحد أدنى.
- يُسجل المكلف بالمراجعة الفتاوى المراد إعادة النظر فيها، والمستند الشرعي لها، ويرفع الموضوع للهيئة للبت فيه.
- تُسجل الهيئة في محضر اجتماعها تفاصيل إعادة النظر في الفتوى وأسباب تعديلها، وحول ما إذا كانت ناسخة لما قبلها وبيان ما استجد لها من أمور.
- يُكلف أمين سر الهيئة بتعميم القرار الجديد على المعنيين في إدارة المصرف وفقاً للإجراءات المتبعة، مع بيان آثار القرار الجديد وأسباب التعديل.
- يُشار إلى الفتوى المعدلة والناسخة عند نشر فتاوى الهيئة، كما يشار إليها للجمهور والساهمين عند الاقتضاء.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة (تنمة):

- تُرفع المواضيع أو الاستفسارات أو العقود الواردة للهيئة باللغة العربية فقط، وفي حالة تعذر الترجمة للغة العربية فتفوض الهيئة عضواً من أعضائها بإصدار رأيه الشرعي بشرط أن يكون هذا العضو متقناً للغة الأجنبية موضوع العقد. أو تفوض الهيئة من تراه مناسباً من الإدارة الشرعية لتقديم ملخص أو تقرير عن العقد المطلوب، مع عرض النسخة الكاملة باللغة الأجنبية على الهيئة.
- يلتزم كل عضو بالتحضير للاجتماع من خلال الاطلاع على جدول الأعمال والموضوعات المطروحة والمستندات المرفقة والمحضر السابق.
- يُوقع جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق على محضر الاجتماع خلال فترة لا تتجاوز الاجتماع اللاحق.
- على الهيئة أن تُفصح وتُنشر الفتاوى والقرارات العامة للمساهمين والجمهور -القابل منها للنشر فقط-، وبيان القرارات التي تُقحت أو رُوِجت مع الاحتفاظ بخصوصية الأسماء والجهات الواردة فيها وذلك بشكل دوري.

٥. منهاج عمل الهيئة:

- تدرس الهيئة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها دراسة واقية مع الاستماع إلى إفادات الإدارة أو المتخصصين عند الحاجة.
- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستقر عنه وأول ما تستند إليه ما جاء في كتاب الله عز وجل صريح الدلالة، وما جاء في السنة الثابتة الصريحة الدلالة، وما وقع عليه الإجماع، أو ما ثبت بالقياس، ثم ترجع من الأدلة المختلف فيها مستعينة بما قرره الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية المعتمدة، ولا يجوز لها القوئ بمقتضى الرأي المجرد عن الاستدلال أو بما يخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يُعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة إلى النصوص، وعند الاختلاف تختار الهيئة ما تراه محققاً للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع حكم سابق للفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهادها.
- يتعين على الهيئة إبداء رأيها الشرعي في المواضيع المرفوعة من إدارة المصرف.
- تُسجل الهيئة قراراتها وفتاواها كتابياً لأي رأي يصدر عنها متعلق بالمسائل الشرعية المعروضة عليها مع التأكد من وجود كافة البيانات والمعطيات والمبررات الضرورية في الفتوى أو القرار.
- تُعتبر جميع المعلومات المتداولة عن المصرف ومعاملاته وزبائنه أثناء اجتماعات الهيئة أو التي يطلع عليها أي عضو بحكم عضويته في الهيئة معلومات سرية لا يتم الإفصاح عنها لأية جهة مهما كانت إلا في الحالات التي يطلبها القانون أو المعلومات التي تعتبر عامة، ويلتزم كل عضو بعدم الإفصاح عن هذه المعلومات ذات الطابع السري، ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء فترة تعيين العضو من قبل الجمعية العمومية إلا بعد الحصول على تفويض من البنك المركزي العراقي بالإعفاء من هذا الالتزام.
- لا يحق لأي عضو من أعضاء الهيئة إبداء رأيه أو المناقشة في الاجتماع في حالة وجود مصلحة شخصية أو تضارب مصالح في أي موضوع يُعرض على الهيئة، مع ضرورة الكشف عن ذلك.
- لا تُعتبر عضوية أي عضو في هيئات شرعية مماثلة تعارضاً مع الفقرتين (اعلاه) طالما لا يؤثر ذلك على التزاماته الواردة بهذه اللائحة.
- تختص الهيئة دون غيرها بالفصل في أي خلاف في الرأي ينشأ بين إدارة المصرف والإدارات الشرعية فيه بشأن الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.
- يحق للهيئة وقف أي منتج تمت الموافقة عليه مسبقاً مع إبداء الأسباب الداعية لذلك.
- لا يحق لعضو الهيئة انتقاد فتاوى وقرارات الهيئة التي يشغل عضويتها عند مخالفة رأيه لها خارج جلسات الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٦. مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة المصرف لتيسير مهام الرقابة الشرعية على منح كافة الصلاحيات والسلطات المناسبة التي تُعين الهيئة على أداء مهامها ومسؤولياتها الشرعية، والتي منها:

- توفير جميع المعلومات التي تُعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الالتزام باطلاع الهيئة على أي منتج يُراد الدخول فيه بصورة مُبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يُخطط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها.
- عدم استخدام أي نموذج أو عقد أبدت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله ثم عرضه واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما في العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- انعكاس قرارات الهيئة على الأعمال اليومية للمصرف، وعلى السياسات والإجراءات الخاصة بالدوائر والأقسام داخل المصرف.
- تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية بهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم.
- العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج المعروضة على المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.
- تلتزم الإدارة بدفع مستحقات الهيئة ومكافآتها ومستحقات العضو أو الأعضاء التنفيذيين ومستحقات حضور الاجتماعات بناءً على قرار مجلس إدارة المصرف وبالاتفاق مع الهيئة، كما تلتزم برصد ميزانية مناسبة للقيام بما يلزم من أعمالها.
- تسهيل ورعاية برامج التأهيل والتدريب المناسبة من أجل التطوير المهني المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم ومهاراتهم.
- تبني عملية تقييم فعالية الهيئة بشكل عام ومساهمة كل عضو بشكل خاص على أساس سنوي من خلال مؤشرات معقولة وقياس موضوعي لأداء الأهداف مع إشعار أعضاء الهيئة بعملية التقييم عند تعيينهم من خلال التشاور معهم واعتماد التقييم السنوي من مجلس إدارة المصرف.
- تتأكد الإدارة من أن الهيئة لديها شروط مرجعية واضحة ومحددة وفهم جيد واطلاع على معايير الأخلاقيات والسلوك المهني، وإجراءات تقديم تقارير واضحة ومحددة.
- يلتزم المصرف بتمكين الهيئة من ممارسة صلاحياتها المتعلقة باجتماعاتها وتسجيلها وآلية تقديم القرارات والفتاوى للهيئة وعملية اتخاذ القرارات.
- على المصرف إعداد ميثاق أخلاقيات وسلوك للعاملين في المصرف مع متابعة تنفيذه.
- على المصرف تسهيل حصول الهيئة على ما تحتاجه من مشورة مهنية مستقلة في الأمور القانونية والمحاسبية والمالية.
- على المصرف تقييم عملية تأثير المصروفات الممنوحة للجهات الخيرية والإفصاح عن النتائج في التقرير المالي السنوي وذلك وفقاً لمعيار المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار القرارات الشرعية مع ضمان الالتزام بها.
- لا يجوز لإدارة المصرف العمل بفتاوى هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الأخرى حتى إن كان بعض أعضائها من أعضاء هيئة المصرف - ويتم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصرف لما لكل هيئة من اجتهادات موضوعية خاصة بعملها في إطار المصرف الذي تعمل فيه ولاختلاف وقائع الأحوال.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

تشكل في المصرف إدارتين داخليتين للرقابة الشرعية، هما: إدارة الامتثال الشرعي، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

١٧. إدارة الامتثال الشرعي:

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للامتثال الشرعي تضم رئيس الإدارة ("مراقب الامتثال الشرعي") وعدد كاف من الموظفين.
- تتبع إدارة الامتثال الشرعي الهيئة من الناحية الفنية وتشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يجب أن يكون لدى إدارة الامتثال الشرعي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- يشغل مراقب الامتثال الشرعي وظيفة أمين سر هيئة الرقابة الشرعية وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة.
- نشاط إدارة الامتثال الشرعي موضوعي ومستقل، ولها اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرق عملها الرقابي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة الامتثال الشرعي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة الامتثال الشرعي من قبل الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- للهيئة أن تطلب تعيين موظفين أو مستشارين أكثر للمساعدة في أداء مهامها عند الحاجة حسب لوائح المصرف.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة الامتثال الشرعي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتقيم الهيئة عمل مراقب الامتثال الشرعي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف مراقب الامتثال الشرعي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة مراقب الامتثال الشرعي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تنمة):

١٧. إدارة الامتثال الشرعي (تنمة):

ب. مهام أمانة سر الهيئة

- الترتيب لانعقاد الاجتماعات الدورية والطارئة للهيئة أو لجناتها التنفيذية.
- إعداد جداول أعمال اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية في ضوء المسائل والموضوعات المطروحة من إدارة المصرف أو أعضاء الهيئة، وإعداد أوراق العمل والمذكرات المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال وإرساله لأعضاء الهيئة يدوياً أو إلكترونياً قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- إعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات شاملة القرارات الصادرة من الهيئة أو لجناتها التنفيذية وعرضها على الأعضاء للتوقيع عليها وإقرارها.
- تبليغ الإدارات والأقسام المعنية بجميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وتعليمات بهذا الشأن حسب محاضر اجتماعات الهيئة، ومتابعة تطبيق هذه الإدارات للقرارات من خلال آلية مناسبة تشمل على بيان الجوانب السابقة واللاحقة للتأكد من الالتزام الشرعي.
- تقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات المطلوبة للفحص السابق، وإعداد التقارير اللازمة بهذا الصدد.
- تقديم تقارير سنوية واقية عن أعمال وإنجازات الهيئة.
- متابعة صرف المخصصات والمكافآت المالية لأعضاء الهيئة.

ت. المراجعة الشرعية

- إجراء عمليات التخطيط والمراجعة والفحص والتقييم لأليات طرح المنتجات والعقود والرسوم والمصروفات والسياسات والإجراءات وأدلة المنتجات وهاكلها بما في ذلك المواد التسويقية والترويجية والإعلانات والاتصالات الأخرى مع عامة الجمهور، والأطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي أمور أخرى لها تأثير مباشر محتمل على الالتزام الشرعي مع إعداد تقرير بذلك متى ما تطلب الأمر - مرفقاً بالمستندات ذات العلاقة يُرفع للهيئة لمراجعتها واتخاذ القرارات الشرعية اللازمة حياله.
- المشاركة في إجراء الاختبارات والتقييمات في تنفيذ المنتجات للتأكد من الالتزام الشرعي بموجب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، ومساعدة المعنيين في التعامل مع أي مسائل غير شرعية في مرحلة التنفيذ.
- تلقي الأسئلة والاستفسارات من منتسبي المصرف أو المتعاملين معه لعرضها على الهيئة أو لجناتها التنفيذية.
- حضور الاجتماعات مع الدوائر المعنية في المصرف عند طرح منتجات جديدة أو تعديلها أو تطويرها وتمثيل إدارة الامتثال الشرعي.
- توثيق وتصنيف وترتيب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، والعقود المقررة منها، والعمل على نشر الفتاوى والقرارات للمساهمين والجمهور بناءً على توجيهات الهيئة بالتشاور مع إدارة المصرف.
- تقديم تقارير سنوية عن أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومخططاته وإنجازاته للهيئة.
- المشاركة في تدريب موظفي المصرف ووضع الخطط وتماذج الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في المصرف، والإسهام في نوعية زبائن المصرف وغيرهم بالوصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي، وإقراح الندوات والبرامج التدريبية لذلك.
- إعداد البحوث والدراسات والاستقصاءات المطلوبة من الهيئة أو التي تساهم في تعزيز دور الرقابة الشرعية وتسهيل أعمال الهيئة وإصدارها لفتاواها وقراراتها.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي (تتمة):

ت. المراجعة الشرعية (تتمة)

- العمل على نشر المعرفة والإصدارات والنشرات التثقيفية والتوعوية للموظفين والجمهور، وتنظيم الفعاليات والدورات وورش العمل النافعة كلما كان ذلك ضرورياً.
- تمثيل جهاز الرقابة الشرعية في اللجان والمهام المتعلقة بتحديد وصرف أموال حسابات الزكاة والأموال المجنية وأموال الالتزام بالتبرع للجهات الخيرية وأموال التبرعات العامة للمصرف، وتقديم التقارير اللازمة للهيئة وإدارة المصرف حسب الحاجة.
- توثيق وحفظ كافة أصال إدارة الامتثال الشرعي ومحاضر اجتماعات الهيئة ووثائقها بما يتناسب مع أنظمة العمل في المصرف.
- أداء جميع الأعمال التي تكلفه بها الهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم بفحصها والتأكد من امتثالها الشرعي.

ث. مؤهلات مراقب الامتثال الشرعي

يجب أن تتوفر في مراقب الامتثال الشرعي وأمين سر الهيئة المؤهلات الآتية:

- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التنسيق والالتزام الشرعي وأمانة سر الهيئة، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها مراقب الامتثال الشرعي لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإنفاق والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام وعبادات الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢.٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

١. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي تضم رئيس الإدارة وعدد كاف من الموظفين.
- يجب أن يكون لدى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- تُقدم التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة، ونسخة للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ونسخة للرئيس التنفيذي للمصرف بما يضمن تقييم الالتزام الشرعي في المصرف والامتثال بالقواعد والمعايير الشرعية، وتتبع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الهيئة من الناحية الفنية وتشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يشغل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة الإشراف على الإدارة وموظفيها، ويعمل في المصرف بنوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة بالتشاور مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ويعتمد من البنك المركزي العراقي.
- نشاط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي موضوعي ومستقل، وله اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عمله الرقابي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتقيم الهيئة عمل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- على المصرف إبلاغ البنك المركزي العراقي بشكل فوري في حالة توقف أو استقالة أو تقاعد رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقسيم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢٧. إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ب. مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- يكون رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً عن مراجعة وتقييم مدى التزام المصرف بما يلي:
 - الأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة من الهيئة.
 - فتاوى الهيئة وقواعدها الإرشادية، وقراراتها، وتعليماتها، وتوصياتها.
 - أنظمة وقرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحوكمة والقضايا الشرعية.
 - المعايير الشرعية الواجبة التطبيق الصادرة عن الأيوبي.
 - السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمور الشرعية التي يتبناها المصرف.
- يجب أن يعبر رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن رأيه حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المصرف من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
- تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولة عن التأكد من كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي في المصرف من خلال تغطية جميع جوانب العمليات والأنشطة التجارية التي تشمل التخطيط والفحص والتدقيق وإجراءات التدقيق السابقة واللاحقة.
- يكون لرئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي اتصالات مباشرة منتظمة مع جميع المستويات في الإدارة والهيئة ولجنة التدقيق ومراقب الامتثال الشرعي والمدقق الخارجي.
- تلتزم إدارة المصرف بتوفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة للتدقيق الشرعي دون قيود.
- يكون موظفو التدقيق الشرعي الداخلي موضوعيين في أداء مهامهم وإعداد تقاريرهم وإبداء ملاحظاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق عليها.
- توثيق وحفظ كافة أعمال الفحص والمراجعة والخطط والتقارير بما يتناسب مع عمل التدقيق الشرعي الداخلي.

ت. خطة التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تكون هناك خطة تدقيق شرعي داخلي شاملة لأعمال التدقيق ومراحلها والتواريخ المتوقعة لإعداد التقارير، وترتبط هذه الخطة بالمخاطر الشرعية المترتبة عليها ضمن منهجية محددة، وتعتمد هذه الخطة سنوياً من الهيئة.
- يجب أن تشمل عملية التخطيط على سبيل المثال وليس الحصر:
 - العمل على تطوير برامج التدقيق الشرعي الداخلي.
 - الحصول على معلومات حول خلفية الأنشطة المدققة عليها.
 - وضع أهداف التدقيق الشرعي الداخلي ومجالات العمل.
 - الحصول على فتاوى وقرارات الهيئة والقواعد الإرشادية وأدلة الضبط الشرعي والتقارير السابقة واستمارات التدقيق الشرعي الداخلي ونتائج التدقيق الشرعي الخارجي وتعليمات البنك المركزي العراقي وكل ما له علاقة.
 - تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
 - إجراء المسح على الأنشطة وإجراءات الرقابة لتحديد جوانب التدقيق الشرعي الداخلي وطلب التعليقات والاقتراحات.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تنمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تنمة)

ث. تقرير التدقيق الشرعي الداخلي:

- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقارير دورية ربع سنوية حول نتائج التدقيق تُرفع للهيئة استناداً لخطة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة، وذلك لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها، مع إرسال نسخة منها للجنة التدقيق، ونسخة أخرى للرئيس التنفيذي. ويحتوي التقرير المقدم إلى لجنة التدقيق ملخصاً لرأي الهيئة حيال الملاحظات، وتفاصيل عملية التدقيق وحجم العيّنات إضافة لأهم الملاحظات الشرعية وحجم مخاطرها.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي متابعة تنفيذ وعلاج الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها الصادرة منها أو من المدقق الشرعي الخارجي أو من البنك المركزي العراقي وإعداد تقرير سنوي بهذا الخصوص.
- في حالة وجود اختلاف في الرأي بين إدارة المصرف ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول ما يتعلق بالتفسير الشرعي لقرارات وتوصيات الهيئة فيحال الموضوع للهيئة للفصل في الموضوع.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقرير سنوي يبين ملخص العمل السنوي للتدقيق وإنجازاته، ويرفع التقرير للهيئة.
- على رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أداء جميع الأعمال التي تكلفه به الهيئة أو لجنّتها التنفيذية.

ج. مؤهلات رئيس التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تتوفر في رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى للتدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التدقيق الشرعي، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإنفاق والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

سادساً: حماية أصحاب المصالح

يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي منظومة متكاملة لحماية أصحاب المصالح. ويتعامل المصرف بمبادئ الموضوعية وتكافؤ الفرص مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. وتتكون منظومة حماية أصحاب المصالح من مجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح المنظمة لذلك وكما يلي:

- ميثاق السلوك المهني : وضع الضوابط الخاصة بالقيم والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- السرية وأمن المعلومات: يتبنى المصرف سياسات مصاغة جيداً لضمان الالتزام التام بخصوصية وسرية بيانات المصرف. يدعم ذلك أيضاً إطار عمل مصاغ جيداً من أمن المعلومات، تتم مراقبته بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر في المصرف.
- التعامل مع تعارض المصالح: يحرص المصرف دائماً على تعزيز سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة به، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية والقواعد والتشريعات المعمول بها. ويخضع أي تعارض للمصالح لسياسة المصرف إلى المراجعة والافصاح الكامل عن تلك الحالات لتجنب أي مخاطر.
- الإبلاغ عن المخالفات: توفر إدارة الإبلاغ عن المخالفات أداة فعالة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للإبلاغ عن شكوكهم حول أية مخالفات محتملة من خلال نشأة قنوات اتصال بصورة جيدة، والتي تدار بصورة مستقلة تمكن مستخدم الأداة من الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- إدارة شكاوي العملاء: وحدة شكاوي العملاء مزودة بموارد من أصحاب الخبرات القادرين على التعامل مع كل الشكاوي بصورة مستقلة، وتبني معايير خاصة لحل المشاكل من خلال برنامج لضمان الجودة لضمان رضا العملاء الذي يستهدفهم المصرف.

سابعاً: كبار المساهمين في المصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.مقفلة	٢٧٩,٤٦٠,٢٢٠,٩٤٠	٪٨٥,٣
عيسى علي ناخي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	٪١,٤٩
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	٪١٣,٢
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪١٠٠

ثامناً: الإفصاح والشفافية

كجزء من ثقافته، يحرص المصرف على توفير معلومات جوهرية دقيقة وشاملة وشفافة ومفصلة وكافية وفي الوقت المناسب لمساهمي المصرف وأصحاب المصالح، وذلك لتمكينهم من متابعة أداء المصرف ولإبقتهم على اطلاع دائم حول المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال المصرف.

يعتمد المصرف آلية إفصاح شاملة وواضحة بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المتعلقة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهذه الاسواق المالية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

تساعاً: الإفصاح عن المكافآت

حرصاً من إدارة المصرف على الاحتفاظ بالكفاءات من الموظفين وتحفيزهم لرفع مستوى الأداء ، يعمل المصرف بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مدراء الإدارات لتقييم أداء الموظفين من كل عام وفقاً للأهداف المنجزة وتقييم المهارات والكفاءات لكل وظيفة التي يتم من خلالها تقييم أداء الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة اليهم وبناءً على تقرير أدائهم وفق قواعد ونهج محدد بهذا الخصوص .

كما يشرف مجلس إدارة المصرف من خلال لجنة الترشيح والمكافآت على عملية تقييم الأداء للإدارة التنفيذية والموظفين وتحديد مستويات المكافآت وتتراوح مكافأة الأداء حسب تقييم الموظف وما تقره لجنة الترشيح والمكافآت .

كما وتحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف .

بلغت الزيادة المقترحة في الرواتب لعام ٢٠٢٥ بمبلغ (٣٥٠) مليون دينار عراقي لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد/ المستوى المطلوب على الأقل و (٣٩١ مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢٤) والتي تمثل ٦,٢ ٪ من إجمالي الرواتب أي في إطار الميزانية التقديرية لعام ٢٠٢٥ والبالغة ٤٢٥ مليون دينار عراقي كما هو موضح بالجدول أدناه:

الميزانية التقديرية لزيادة الرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)	الزيادة المقترحة للرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)
٤٢٥	٣٥٠

مقترح مكافأة الأداء:-

توزيع مكافأة الأعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ بما يتناسب مع تقييم الأداء لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد / المستوى المطلوب على الأقل، بمبلغ ٤٥٠ مليون دينار عراقي.

علماً بأن مكافأة الأعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ هي (٣٧٠ مليون دينار عراقي) حيث أن مكافأة الأعمال الممتازة سيتم خصمها من استحقاقات عام ٢٠٢٤ (Accrued Bonus Pool)

الجدول التالي يوضح إجمالي مكافآت الأداء لعام ٢٠٢٣ التي تم دفعها في عام ٢٠٢٤ وإجمالي مكافآت الأداء التي تم الموافقة عليها لعام ٢٠٢٤ وتم دفعها في عام ٢٠٢٥ .

مكافأة الأعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)	مكافأة الأعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)	النسبة المقترحة لمكافأة الأعمال الممتازة %
٣٧٠	٤٥٠	٢١,٦ ٪

صرف مكافأة العيد (راتب الاعياد)

صرف إجمالي قيمة مكافأة العيد المقترحة لعام ٢٠٢٥ وهي (٣٥٠) مليون دينار عراقي تصرف على مرحلتين :

- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الفطر.
- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الأضحى.

عاشراً: المسؤولية الاجتماعية والإستدامة

يشرف مجلس الإدارة على برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، وتسمى الإدارة باستمرار إلى تحديد أساليب أكثر فاعلية لتعزيز مساهمة المصرف الإيجابية في المجتمع الذي يعمل فيه. وينعكس هذا التوجه في البرامج والمبادرات التي يتبناها المصرف وينفذها ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية. كما يحرص المصرف على تقييم أدائه بشكل دوري في هذا المجال، ويستخدم نتائج هذه المراجعات في تطوير وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها المصرف.

للمزيد من المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية والإستدامة، يمكنكم الاطلاع على تقرير الإستدامة السنوي لعام ٢٠٢٥.

ومن الله التوفيق....



محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الإدارة



تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥

المقدمة

يستعرض هذا التقرير إطار الاستدامة ويسلط الضوء على نهج المصرف التجاري العراقي الإسلامي في تطبيق الاستدامة في نشاطاتنا من خلال توفير المعلومات عن منجزاتنا والتزاماتنا الاجتماعية والبيئية والحوكمة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، حيث تم التركيز في هذا التقرير الذي تم إعداده ونشره لأول مرة للمصرف في عام ٢٠١٩ على الجوانب الأكثر أهمية والتي تم تحديثها من خلال تقييم المواضيع الأكثر أهمية والتي قمنا بها هذا العام.

أولاً: إطار واستراتيجية الاستدامة

في إطار التزام المصرف بمتطلبات البنك المركزي العراقي ومبادئ الاستدامة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تأتي الاستدامة كمنهج متكامل يجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه المجتمع وحماية البيئة، ضمن إطار من الانضباط الأخلاقي والعدالة والشفافية، وعلى امتداد مسيرتنا، نؤمن بأن الاستدامة ليست مجرد ممارسة حديثة، بل هي امتداد طبيعي للمبادئ الإسلامية التي تحتل على الاستخلاف في الأرض، الاعتدال في استخدام الموارد، وتحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

وبعكس هذا التقرير التزامنا بالعمل وفق نهج يوازن بين أهداف النمو وبين مسؤوليتنا في تعزيز قيم الحوكمة الرشيدة، وتمكين المجتمع، ودعم المبادرات البيئية، بما ينسجم مع أحكام الشريعة ومقاصدها في تحقيق الصالح العام. كما نجسد سعينا المستمر لتقديم نموذج مالي مستدام يركز على معايير ESG المتوافقة مع الشريعة، ويعزز الثقة بيننا وبين جميع شركائنا وأصحاب المصلحة.

إن التزامنا بالاستدامة المتوافقة مع الشريعة لا يقتصر على الامتثال فحسب، بل يمثل ثقافة مؤسسية تتجسد في القرارات والسياسات والعمليات التشغيلية كافة، بما يضمن تنمية مستدامة ومسؤولية تساهم في ازدهار المجتمع وتلبية تطلعات أجيال اليوم والغد.

ثانياً: مجلس الإدارة

يتبنى مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة شؤونه وإدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر أساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات وأجزاء متكاملة للاقصاد عن المعلومات وإمكانية حصول كافة المساهمين على هذا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالاقصاد والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الاقصاد (الاقصاحات المالية والغير مالية والرقابية تتضمن كافة البيانات الهامة بالبنك وعملياته وأدائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكل المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال غوبض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة من الاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، والالتزام الرقابي، والحوكمة والاقصاد، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وأستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصيغة دورية ومنظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلغاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الإشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهمي وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة بيت التمويل الكويتي / البحرين لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

يضم المجلس تسعة أعضاء أصليين إلى جانب سبعة أعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي. عدد الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي سبعة أعضاء أي مايمثل نسبة (٧٨%) من تشكيلة المجلس.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام

قام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتحديد نوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأثرة من دمج الجوانب الاجتماعية البيئية والاقتصادية والاخلاقية ضمن استراتيجية عمليات المصرف اليومية، من خلال محاور الاستدامة الرئيسية وهي: التمويل المسؤول، وتمكين الموظفين، والتأثير الثقافي، والوصول إلى النظام الأمثل، والتعاون المجتمعي، وقد تم تحديد هدف استراتيجي واضح لكل محور من هذه المحاور وذلك بهدف دفع جهود الاستدامة في المصرف بشكل أكثر تركيزاً من خلال هذه المحاور بما يحقق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرجوة وبشكل يساهم في تحقيق درجات أعلى من التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الاستراتيجي للاستدامة.

١. تمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي (التمويل المسؤول):

حيث يلتزم المصرف بتنفيذ سياسته في إدارة نظم الإدارة الاجتماعية والبيئية من خلال:

أ. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء:

منع تمويل المشاريع المدرجة ضمن قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والتي تبني المصرف التجاري العراقي الإسلامي تلك القائمة، حيث يؤمن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن لديه دور فعال في دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. التمكين المالي:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي للغات غير المخدومة مصرفياً. كما ويعمل المصرف على المساهمة في رفع ثقافتهم المالية إنطلاقاً من إيمانه بأثر ذلك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في مجال الشمول المالي.

٢. تقليل الأثر البيئي لعملياتنا الداخلية:

نؤمن بمسؤوليتنا تجاه تقليل الأثر البيئي لعملياتنا كوسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وأيضاً في جهود مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال:

أ. تقليل إستهلاك الورق:

نظراً لطبيعة أعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخداماً في مكاننا وفروعنا، حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات والمواد الترويجية المقدمة إلى العملاء، وبالتالي فإننا نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلى تقليل ووقف استهلاك الورق لعملياتنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية. عن طريق زيادة وعي الموظف في ترشيد استخدامه للورق والتوجه نحو القنوات الالكترونية في التواصل مع إدارات وفروع المصرف كذلك التوجه نحو أتمتة بعض المعاملات الورقية مع العمل على تقديم حلول مصرفية صديقة للبيئة من خلال التحول الرقمي مستقبلاً بهدف تقليل الأثر البيئي الناجم عن الخدمات الورقية.

ب. تقليل إستهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة:

نعمل باستمرار على ترشيد إستهلاك المصرف للكهرباء، حيث يتم شراء الطاقة المستخدمة في المصرف من شركة توزيع الكهرباء الوطنية واستخدام المولدات التي تعمل بالديزل سواء في الإدارة العامة وفروع المصرف. كما أن المصرف من ضمن مخططاته المستقبلية بأن تكون بداية الإدارة العامة للمصرف تعمل بمصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (تنمية):

٣. تمكين الموظفين:

يمثل الاستثمار في موظفينا أحد أهم أولويات المصرف لذلك، فنحن نعمل على خلق بيئة تتكاتف فيها جهود الموظفين مع قيم المصرف ورؤيته من أجل تحقيق التزامنا نحو صلاتنا والجهات ذات العلاقة والمجتمع ككل، كذلك نؤمن بالدور الذي يلعبه الموظفون في أحداث الأثر الإيجابي لعملائنا والمجتمع من خلال توفير تجربة للعملاء بما يساهم في تحقيق نمو مستدام في القيمة للمساهمين. لذا، نعمل على خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح لموظفينا الحصول على فرص النمو الشخصي والمهني وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم وأهدافهم من خلال جذب القدرات والاحتفاظ والاهتمام بها وتعزيز ثقافة بيئة العمل المتوازنة من خلال دعم الإنجازات حيث أثبتت بانها قادرة على أحداث التغييرات الايجابية و تحقيق اهداف المصرف وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، حيث عمل المصرف على تعزيز التكافؤ المتقارب بين الجنسين حيث بلغت نسبة الإناث ٤٢% ونسبة الذكور ٥٨% من المجموع الفعلي للموظفين كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ (٢٨٧) موظف، ايضاً بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في المصرف خلال عام ٢٠٢٥ هو (٤٧) موظف من ضمنهم (٢٢) موظفة من الإناث و(٢٥) موظف من الذكور.

كما يحرص المصرف على ضمان عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مجالات العمل من حيث المشاركة في حضور الاجتماعات ومنحهم الفرص الكافية والحرية في التعبير عن الآراء والمناقشة وطرح الأفكار والمقترحات والتشجيع للمشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية لرفع وتحسين مستوى الأداء والانتاجية، كذلك تحقيق التقييم العادل في الترقيات الى المناصب الادارية من صناعي القرارات، وتحسين مستوى الاداء والانتاجية.

٤. حقوق الانسان:

العنصر البشري هو المؤشر الرئيسي والحاسم لتحقيق تقدم المصرف وتنمية أهدافه، لذا فإن احترام حقوق الموظفين كافة يعتبر من اهم الركائز التي تسعى الى تحقيقها المصرف. منها توفير الظروف المناسبة وبيئة عمل مرضية وأمنة وصحية تحمي حقوق الموظفين وتوفر لهم اجواء مناسبة للعمل وتشجعهم على بذل قصارى جهدهم وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتمكنهم من التواصل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية.

يحرص المصرف ايضاً على تحقيق العدالة الاجتماعية ليتمكن جميع الموظفين للوصول الى خدمات المؤسسة والانتفاع منها دون التمييز بين رجل او امرأة او على أساس عرقي او ديني او إعاقة بدنية او حالة إجتماعية.

٥. التعاون المجتمعي:

للقطاع الخاص، والقطاع المصرفي تحدياً، دور حيوي في دعم المجتمعات، من خلال التركيز على القيام بدورها الذي نختص به، وهو تقديم الخدمات المالية التي تساعد صلاتنا على تحقيق أهدافهم المالية، وكمؤسسة داعمة للنمو والازدهار، قدم المصرف التجاري العراقي الإسلامي دعماً مالياً مباشراً في عام ٢٠٢٠ مبلغ (١٠٠ مليون دينار عراقي) لصندوق (تمكين) الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي دعماً للقطاع الصحي العراقي لتخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا. واستمر المصرف بدعم صندوق تمكين الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢١ بالشروع (١٠٠ مليون دينار عراقي) لإعادة تأهيل وتطوير شارع المتني كونه معلم تاريخي من معالم مدينة بغداد القديمة وبناء دار عجرة جديد وكتلة تم التبرع بمبلغ (٢٥٠ مليون دينار عراقي) عن تأهيل مدينة النجف الأشرف ضمن مبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً: استدامة الحوكمة

تولي أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة، ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى المعايير المهنية في كافة أنشطة المصرف، يدرك المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن الحوكمة المؤسسية الجيدة تشكل الأساس للنجاح المؤسسي حيث توفر الأطار المناسب لتحقيق اهدافه الإستراتيجية وتعزيز الثقة الشاملة في البنك وتمكينه من المساهمة بفعالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق. يتبع المصرف التجاري العراقي الإسلامي مجموعة من إرشادات دليل المعايير البيئية والاجتماعية و الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكذلك يتبع افضل الممارسات والمعايير الدولية ويلتزم المصرف بتنفيذها وفقاً للبيئة المصرفية في العراق والأطر التشريعية والقانونية التي تحكم المصرف، ومن خلال اطار عمل حوكمة الشركات يتبنى المصرف مبادئ العدالة والشفافية والافصاح والمساءلة.

خامساً: الحوكمة اداة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية

ان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة رشيدة في المؤسسة تكمن في انها تضمن ادارة المؤسسة المالية بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الادارة ، بحيث لا تتعرض للسرقة والنهب، وتعزز حوكمة المؤسسة القيم الاساسية باقتصاد السوق اضافة الى كونها احد المفاتيح الاساسية لخلق بيئة اعمال موثوقة تحافظ على حقوق الملكية حيث ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة وذلك من خلال سعيها الى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لاعداد التقارير ذات الجودة العالية بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب والتطور البيئي المعاصر المتسارع بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الادارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الاجل ام طويل الاجل لتقديم خدمة ذات جودة عالية وللافصاح والشفافية تأثير على الامس والمعايير المحاسبية وفي خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة

انطلاقاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة على المستوى المحلي والعالمي، يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على تطوير إستراتيجيته المستقبلية في الاستدامة من خلال تحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأتية من منح الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأخلاقية ضمن إستراتيجية عملياته اليومية، بشكل يساهم في تحقيق أعلى درجات التناغم بين ادارة اعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للاستدامة من خلال:

١. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

يعمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي على التواصل مع الجهات ذات العلاقة وفهم احتياجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم ولأولوياتهم من خلال خلق قناة اتصال معهم تساهم في فهم تلك الاحتياجات مع متابعة وتطوير آلية التعامل مع هذه الاحتياجات من خلال الاهداف الإستراتيجية والمبادرات التي ينفذها المصرف لهذا الغرض لتلبية طموحات هذه الجهات وموائمتها مع استراتيجية الاستدامة، بهدف تنمية المصرف و تعظيم الاثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي له مع تقديم قيمة مضافة لمختلف الجهات ذات العلاقة وهم:

- المساهمون من خلال (الاجتماعات السنوية، تقارير سنوية ونصف سنوية وحصلية)
- العملاء من خلال (فروع المصرف، الموقع الإلكتروني، قنوات الخدمات)
- الحوكمة من خلال (اللوائح والقوانين، تقارير دوائر التدقيق والاستثال للمتطلبات القانونية، المراجعات الرقابية من قبل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال).
- المجتمع من خلال (الشمول المالي، نظام الإدارة الاجتماعية، التقارير السنوية).
- البيئة من خلال (الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نظام الادارة البيئية، التمويل المسؤول).
- الموردون من خلال (الدعوة لتقديم المعطيات، العقود والأغاليات، الاجتماعات)
- الموظفون من خلال (الاجتماعات المنتظمة، البريد الإلكتروني، نظام ادارة الموارد البشرية، برامج التوعية الداخلية، برامج التدريب وورشات العمل، ...).

مبدأ: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة (تتمة):

٢. التركيز على الأولويات

إن القضايا ذات الأهمية النسبية لمؤسستا هي تلك التي تعكس أهم أثراً البيئية والاجتماعية والحاكمية، لهذا ركز المعنيون في المصرف التجاري العراقي الإسلامي في البداية على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي يؤديه نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وما تسهم به سواء في الحفاظ على البيئة والمجتمع أم في دعم التنمية المستدامة، وما تشكله من دعامة أساسية لأي نشاط بشري اقتصادي في:

- الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تلبية احتياجات التنمية المتوازنة من خلال الموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وقطرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار.
- التنمية المستدامة من خلال أبعادها وعناصرها، لما تؤديه نظم الإدارة البيئية من دور في التنمية المستدامة.
- الآثار البيئية السالبة للنمو الاقتصادي المتسارع على أبعاد التنمية المستدامة على المستويين الدولي والمحلي.

وانطلاقاً من هذه الأولويات قام المصرف بوضع سياسات وإجراءات عمل خاصة بنظام الإدارة الاجتماعية والبيئية تلبي المعايير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل منذ عام ٢٠١٧ وتم تحديث تلك السياسات والمصادقة عليها من قبل مجلس إدارة المصرف في محضر اجتماعه رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٠٤، حيث تضمنت السياسة المحاور التالية:

- الإجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.
- التنظيم والمسؤوليات بموجب نظام الإدارة الاجتماعية والبيئة.
- التعريفات والاشتراطات الخاصة بالتقييم البيئي.
- قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل.
- معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل والوثائق المتعلقة بها.
- تقرير الإجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.

سابعاً: الشهادات التي حصل عليها المصرف:

حصل المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على شهادة نظام إدارة استمرارية الأعمال (ISO 22301) والتي تؤكد قدرة المصرف على الاستجابة الفعالة للطوارئ واستمرارية العمليات الحيوية دون انقطاع. وكذلك شهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO 27001) والتي تؤكد تطبيق المصرف أعلى معايير حماية البيانات والمعلومات مما يقلل من المخاطر الأمنية.

ثامناً: الفعاليات التي شارك فيها المصرف:

انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العراقي وتعزيز دور المصارف في نشر الثقافة المالية وتمكين فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية، حرص المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة والمشاركات الداعمة للشمول المالي. وجاءت هذه الفعاليات لتعكس التزام المصرف بتطوير ختمه، ودعم التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الاستفادة من المنتجات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى تعزيز الوعي المالي لدى الأفراد والمجتمع.

- مشاركة في فعاليات وأنشطة عربية وإقليمية مخصصة لدعم الشمول المالي وتعزيز استخدام نظم الدفع المتطورة.
- حضور مؤتمرات وورش مخصصة بالتحول الرقمي، وسياسات البنك المركزي، ودور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد الوطني.
- إصدار بطاقات مصرفية إضافية بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني وتسهيل التعاملات لشرائح مختلفة من العملاء.
- المشاركة في معارض ومؤتمرات وطنية مخصصة بالطاقة والمشاريع النظمية والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- حضور مؤتمر اقتصادي يتعلق بتنظيم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في العراق، بما يعزز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي.
- المساهمة في حملات ميدانية موجهة لتعزيز الدفع الإلكتروني بين المواطنين والتجار، مع التركيز على المناطق التراثية والأسواق الشعبية.
- المشاركة في مؤتمرات أكاديمية حول الاتجاهات الحديثة في الرقمنة وربطها بمنظور الشمول المالي ودور المصارف في تعزيز التنمية المستدامة.

تسعة: التقارير و الشفافية:

في إطار التزام المصرف بتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، واستناداً لمتطلبات البنك المركزي العراقي يعتمد المصرف التجاري العراقي الإسلامي قنوات تواصل فعالة ومنظمة وشفافة مع الأطراف ذات العلاقة بما تضمن الإفصاح المتوازن عن أدائه المالي وغير مالي وضمن الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة ومبادئ المساءلة.

وفي هذا الإطار يحرس المصرف على اعداد ونشر تقارير دورية تمكن مستوى التزامه بممارسات الاستدامة وتسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ورفع مستوى الوعي بقضايا البيئة والاجتماعية والحوكمة، بما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية والمتطلبات الرقابية المحلية.

١. إعداد تقارير الاستدامة

كجزء من استراتيجية الاستدامة في المصرف التجاري العراقي الإسلامي، يقوم المصرف بإصدار التقرير السنوي وذلك لتسجماً مع متطلبات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة ESG الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد على أهمية الإفصاح عن الأداء غير المالي بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة.

وك بدأ المصرف بنشر تقارير الاستدامة منذ عام ٢٠١٩ وبواصل تطوير محتواها بما يتماشى مع تطورات المعايير والتحديات ذات العلاقة.

٢. إعداد التقارير المالية

يقوم المصرف بإعداد وإصدار التقارير المالية بشكل ربع سنوي وسنوي حول أدائه المالي، وذلك التزاماً بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير المحاسبية المعمّدة. وتهدف هذه التقارير إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، وتمكين المساهمين وأصحاب المصلحة من الاطلاع على الوضع المالي للمصرف ودفعهم في اتخاذ القرارات المناسبة، فضلاً عن الإفصاح عن المخاطر المالية وآليات إدارتها، وإبراز مدى التزام المصرف بأطر الحوكمة والرقابة الداخلية، كما تعكس هذه التقارير تكامل الإفصاح المالي مع الإفصاح غير المالي، بما يتسجم مع متطلبات دليل ESG المتعلقة بمبادئ الشفافية والإفصاح.

ومن الله التوفيق...



محمد حميد درايح الدراغ

رئيس مجلس الإدارة



تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي لعام 2025

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

استناداً للنظام الأساسي ولللائحة التنظيمية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، قامت الهيئة بمراجعة السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2025، كما تم إجراء المراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرتها الهيئة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2025 ستة اجتماعات تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة أنها ضرورية لإصدار رأيها، وتم من خلال إدارة التطبيق والالتزام الشرعي إجراء المراجعة الشرعية على العقود والاتفاقيات والسياسات، وفقاً لقرارات الهيئة، بالإضافة إلى الاطلاع على تحليل بنود الفوائم المالية للمصرف لعام 2025، وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة.

كما تم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمصرف، إجراء التدقيق الشرعي على عينات من جميع عمليات ومعاملات المصرف وفق الخطة السنوية للتدقيق الشرعي وذلك لغرض وإدارة المصرف، وكذلك من خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة التدقيق الداخلي عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية وعن سلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن المصرف لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات التي عرضت على الهيئة.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي اتبعتها للتأكد من التزام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

1. أن العقود والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
2. أن توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده.
3. تقع مسؤولية إخراج الزكاة على المساهمين، وتحتصر مسؤولية المصرف في احتساب الزكاة الواجبة للسهم فقط.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين ...


رئيس هيئة الرقابة الشرعية
أد/ عبدالعزيز القصار



تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي (ش.م.خ) المحترمين

استناداً الى موافقة الهيئة العامة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي في اجتماعها المتعقد بتاريخ ٢٥/ كانون الاول / ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وبناءً على ماورد في متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست مهامها ومسؤولياتها، إذ تابعت أعمال مراقب الحسابات طيلة فترة عمله في المصرف، وراجعت البيانات والتقارير المالية والتحليلية التي تصلها من الإدارة التنفيذية، وناقشت التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومراقب الإمتثال الشرعي وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وراجعت مدى الإمتثال للمعايير الدولية لجميع أنشطة وعمليات المصرف، كما قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية كما في ٣١ / كانون الاول / ٢٠٢٥ والتقرير السنوي للمصرف والمعد بمقتضى احكام قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ووفقاً للمعايير التحقيقية المتعارف عليها فقد راجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية المساهمين ولأداء مهمتنا مع تأييدنا الكامل للايضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات، وحسب رأينا ووفقاً للمعلومات والايضاحات المتوفرة لدينا، نبين ما يلي:

- ١- ان المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا كافة الموجودات والمطلوبات والإستخدامات والموارد.
- ٢- ان التقرير السنوي وما تضمنته من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة وعادلة الوضع المالي للسنة موضوع التدقيق وإن هذه المعلومات غير مخالفة للأحكام والقوانين والتشريعات المالية السائدة.
- ٣- استناداً الى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اطلعت اللجنة على الإجراءات والضوابط المحاسبية وعلى تقرير مراقب الحسابات حول الكشوفات المالية للمصرف بالإضافة الى التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي وتأكدنا من ان المصرف قام بتطبيق اللائحة الأرشادية للبنك المركزي العراقي وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- ٤- لم يثبت لنا مايدل على مخالفة المعايير الدولية أوعمليات غسل أموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- ٥- ان الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى هي سليمة، وإن الترتيبات اللازمة للتدقيق المستقل وحماية الموظف و متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها تتم بموضوعية.
- ٦- ان التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة التنفيذية يتضمن جميع المتطلبات الانسانية المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.

وتحيطكم اللجنة علماً بأنها اتخذت اجراءات صارمة لضبط ومراقبة العمليات المصرفية لجميع الفروع من خلال اعادة توزيع المهام والصلاحيات حسب متطلبات العمل مما يساهم في تقليل المخاطر وسلاسة العمل المصرفي .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

جمال طاهر يحيى
رئيس اللجنة



العدد: ١/٢

التاريخ: ٣٠ آذار ٢٠٢٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي

بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية المنفصلة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المنفصلة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي (ويشار إليه بالمصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي المنفصلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل المنفصلة وقائمة الدخل الشامل المنفصلة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المنفصلة وقائمة التدفقات النقدية المنفصلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية المنفصلة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المنفصلة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة الواردة في تقريرنا هنا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية المنفصلة في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

فقرة توكيدية

نلفت الانتباه الى الايضاحين ٢ و ٣٧ حول القوائم المالية المنفصلة المرفقة، حيث تعتبر هذه القوائم المالية أول قوائم مالية يصدرها المصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). إن هذا الامر لا يعدل النتيجة حول القوائم المالية المنفصلة المرفقة.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية المنفصلة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية المنفصلة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نندي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية المنفصلة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المنفصلة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المنفصلة المرفقة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو التمويل إيضاح (٥)	
نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام	امر التدقيق الهام:
تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي:	يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع الفرضيات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتمال مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية.
- فهم لطبيعة محافظ مدينو التمويل للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.	يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتبني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ .
- قمنا بدراسة وفهم لسياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.	هناك احتمالية لعدم دقة مخصص التتني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف مدينو التمويل في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية .
- قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف، مع التركيز بشكل خاص على العلامة مع نموذج الخسائر	

الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - لقد قمنا بدراسة عينة من مديرو التمويل بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي: • مدى ملائمة مراحل التصنيف. • مدى ملائمة صلية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التلغقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. • مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بالفراض التعثر للمراحل المختلفة. • مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي، بالإضافة إلى كفاءة واستقلالية الخبراء المستخدمين في صلية الاحتساب. • صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. • إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات المتعددة بشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التلغقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.	بلغ مجمل رصيد مدينو التمويل للمصرف ٧,٢٧٤,١٢٦ ألف دينار عراقي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٣٢,٤٢٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥. تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المثبتة لأعداد هذه الفوائم المالية المفصلة في إيضاح ٢.
---	---

• فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة. - قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية المنفصلة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧). - قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن منحنى التمويل مفصلة في إيضاحات ٢ و ٥ حول القوائم المالية المنفصلة.	
---	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية المنفصلة وتقرير مدقق الحسابات، أن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية المنفصلة. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنتا لا تبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية المنفصلة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية المنفصلة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية المنفصلة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المنفصلة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية المنفصلة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المنفصلة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المنفصلة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الإحتيال من نواطئ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تحقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
 - تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم ثبوت جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية المنفصلة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية المنفصلة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية المنفصلة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن تلك الأمور، او في حالات نادرة جدا والتي يندأ عليها لا يتم الإفصاح عن تلك الأمور في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١. من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يتبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بشعور الإرهاب.
٢. إن تقرير الادارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
٣. بلغ معيار كفاية رأس المال ١٢٣.٦٪ (٢٠٢٤: ١٧٩.١٪).
٤. إن عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية التي قام المصرف بالدخول بها لصالح زبائن المصرف خلال سنة ٢٠٢٥ متوافقة مع تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص حيث قام المصرف ببيع ٦٧٣,٥٢٩,٣١١ دولار من خلال مزاد بيع العملة الأجنبية بسعر صرف ١,٣٢٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي خلال السنة بالإضافة الى العسولة المنصوص عليها في جنول المعولات المعتمد من قبل المصرف. وقد طلبنا تأييد من البنك المركزي العراقي بخصوص عمليات مزاد العملة الأجنبية التي قام بها المصرف خلال سنة ٢٠٢٥ ولم يتم اجابتنا لغاية تاريخ تقريرنا هذا.
٥. تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم نسترع انتباهنا اية أمور جوهرية.
٦. أن المجموعة النفترية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مبيك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.
٧. إن عملية جرد الموجودات النقدية تمت من قبل الإدارة وبإشرافنا على جرد النقد في الفرع الرئيسي، وفرع بوابة العراق وفرع البصرة بشكل سليم.


مصطفى فؤاد عباس

محاسب قانوني ومراقب حسابات



المصرف التجاري العراقي الإسلامي

(شركة مساهمة خاصة)

القوائم المالية المنفصلة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٦. كالون الثاني

१.१०

4154

969

(٢٧ ع ١٤٥)

1490

إيضاحات

الموجّهات

نقد ورصدة لدى البنك المركزي العراقي

أرسدة ثنى المصارف، بالصافي

مدینو ٲمویل + بالصافی

استثمارات محظوظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

استثمارات محافظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستقاة، والصافي

الاستثمار في شركة تابعة

ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، بالصافي

موجودات أخرى، بالصافي

محرم الموهوبات

المطلوبات وحقوق المساهمين

المعطيات

وَالْعَالَمِ الْمَعَارِفِ

ودائم العملاء

مختصين بتربية النحل

مطلوبات أخرى

مجموع المظنوبات

† $\chi^2 = 1.0$, $df = 1$, $p = 0.32$.

أشياء حقوق الملكية

غير المذلول والأفرد

منجموع اشیاء حقوقی ال

حقوق المساهمين

رأس المال

إحصائيات

احتمالات أخرى

احكام على القيمة العادلة

آريام ستوره

محمود ع. حقاوي في المصاحف

مجموع المطبوعات وحقوق المساهمين



العصر: التجارى العالمى الإسلامى

محمد حميد لرايح الدراج
رئيس مجلس الإدارة

سیدام جابر
المندوب المفاوض

محمود ماضي التميم
المدير المالي

خطوحي التقریر المرقوم / اوال مؤرخ فی ۲۰ آذار ۱۹۰۶

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٨ جزء من هذه القوائم المالية المتفصلة وتقرأ معها.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار عراقي	دينار عراقي		
(بآلاف الدراهم)	(بآلاف الدراهم)		
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	١٨	دخل تمويل ودخل مشابه
(٦٤٧,٥٨٩)	(٧١,٣٠١)	١٩	تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة
-	(١,٤٣٧,٣٥٢)	٢٠	صافي التوزيع إلى أسياد حقوق الملكية
٢٨,٢٣٩,٠٣٦	٣١,٢٧١,٠٧٣		صافي دخل التمويل ودخل مشابه
٢,٢٥٥,٦٢٩	٥,٣٥٦,٧٧٢	٢١	إيرادات العمولات، صافي
١٧,٩٦٦,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	٢٢	أرباح تحويل عملات أجنبية
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	٢٣	الإيرادات الأخرى
٥٨,٨٨٦,٧٠٤	٤٩,٦٥١,٠٥٩		إجمالي إيرادات التشغيل
(٥,٤٥٦,٨٩٦)	(٦,٤١٧,٦٢٢)	٢٤	تكاليف الموظفين
(١,٢٥٣,٤٨٤)	(١,٤٦٧,٥٤٥)	٢٥	انتقارات ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات
(١٢,٦٣٠,٨٩٤)	(١٢,٦٦٤,٦٠٧)	٢٥	مصاريف تشغيلية أخرى
(١٩,٣٤١,٢٧٤)	(٢٠,٥٤٩,٧٧٤)		إجمالي المصاريف التشغيلية
٣٩,٥٤٥,٤٣٠	٢٩,١٠١,٢٨٥		الأرباح التشغيلية قبل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	٢٦	صافي (مخصص) استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢		الربح قبل ضريبة الدخل
(٩,٠٣٧,١١٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	١٣	ضريبة الدخل
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢		صافي ربح السنة
فلس / دينار	فلس / دينار	١٧	ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة
٠ / ١٤٨	٠ / ٨٢		



محمد حميد دباغ الدواغ
رئيس مجلس الإدارة

بسام جابر
المدير المالي

محمود ماضي نعيم
المدير المالي



تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٨ جزء من هذه القوائم المالية المنفصلة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الشامل المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢	صافي ربح السنة
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل المنفصلة
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	٦ الدخل الشامل الآخر
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	الدخل الشامل الآخر للسنة
٣٨,٢٠٧,٣٥٥	٢٧,١٨٨,٢٣٥	إجمالي الدخل الشامل للسنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية والممتلكات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

٢٠٢٥	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح متدورة	مجموع حقوق المساهمين
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	
١ كانون الثاني ٢٠٢٥	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٦,٩٩٥,٤٦٤	١٥٩,٨٤٤	٢٤١,٧١٣	٣٥,٧١٨,٢٥٣	٣٥٥,٦١٥,٢٧٤
مجموع العمل الشامل للسنة	-	-	-	١٦,٨٩٣	٢٧,٠١٩,٢٤٢	٢٧,١٨٨,٢٣٥
تحويلات إلى الإحتياطيات	-	٢,٧٠١,٩٢٤	-	-	(٢,٧٠١,٩٢٤)	-
زيادة رأس المال (إبضاح ١٦)	٣٥,١٠٠,٠٠٠	-	-	-	(٣٥,١٠٠,٠٠٠)	-
تكليف زيادة رأس المال*	-	-	-	-	(٢٣١,٨٣٤)	(٢٣١,٨٣٤)
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	٢٩,٦٩٧,٣٨٨	١٥٩,٨٤٤	٤١٠,٧٠٦	٢٤,٧٠٣,٧٣٧	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥
٢٠٢٤	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح متدورة	مجموع حقوق المساهمين
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	
١ كانون الثاني ٢٠٢٤	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,١٨٢,٧٦٦	١٥٩,٨٤٤	١٦١,٠٤٤	٤٣,٩٠٤,٢٣٥	٣١٧,٤٠٧,٩١٩
مجموع العمل الشامل للسنة	-	-	-	٨٠,٦٦٩	٣٨,١٢٦,٦٨٦	٣٨,٢٠٧,٣٥٥
تحويلات إلى الإحتياطيات	-	٣,٨١٢,٦٦٨	-	-	(٣,٨١٢,٦٦٨)	-
زيادة رأس المال (إبضاح ١٦)	٤٢,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	(٤٢,٥٠٠,٠٠٠)	-
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٦,٩٩٥,٤٦٤	١٥٩,٨٤٤	٢٤١,٧١٣	٢٥,٧١٨,٢٥٣	٣٥٥,٦١٥,٢٧٤

*أقرت الهيئة العامة للمصرف بتاريخ ٢٠٢٤ زيادة رأس المال ببلغ ٣٥,١ مليار دينار عراقي وقد حصل المصرف لتكليف متعلقة مباشرة بهذه الزيادة ببلغ ٢٣١,٨٣٤ ألف دينار عراقي خلال السنة بأكملها.
الموقوفات المطلوبة لزيادة رأس المال بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٥ لتصبح ٢٩٧,٦ مليار دينار عراقي.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٨ جزء من هذه القوائم المالية المتضمنة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

كشف التدفقات النقدية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	إيضاحات
(بآلاف الدراهم)	(بآلاف الدراهم)	
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٤٣,٠٧٢	الأنشطة التشغيلية
		الربح قبل ضريبة الدخل
		تعديلات لبنود:
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	٢٣ استرداد مخصصات متنوعة
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٦٧,٥٤٥	التغيرات في ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات
٧٠٤,٨١٦	-	مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف مسؤولية على عقود الإيجارات
(٣٥١,١١٤)	١,٨٤٩,١٠٩	صافي مخصص (استرداد) الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٢٦٩,٣١٠)	(١,٦٥٠)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
١,٣٤٦,٩٨٠	-	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	(أرباح) خسائر عن تعديلات عقود الإيجارات
٣٢,٢٣٨,٤٢٩	٢٩,٦٤٥,٧٨٣	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التعديل في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الأصول والالتزامات
٤,١٢٥,٧٧٣	٥٥٥,١١٥	النقصان في مدينو التمويل صافي
٩٦,٠٢٠	(٣,٠٠٥,٤١٣)	(الزيادة) النقصان في الموجودات الأخرى
١٩,٤٦٩,٠٣٧	(١٨,٣٧١,٨٧٨)	(النقصان) (الزيادة) في ودائع العملاء ولساواة حقوق الملكية
٢٨٢,٧٢٩	(١,٥٦٧,٨٣٢)	(النقصان) (الزيادة) في المطلوبات الأخرى
١,٠٠٠,٠٠٠	-	النقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأسيس
٥,١٥٥,٧٧١	(٤,٤٠٨,٣١٥)	(الزيادة) النقصان في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي
		(الزيادة) النقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي
٣٤,٠٤٢	(١٠٩,٩٩٥)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
٦٣,٢٦٦,٩٩٠	٢,٧٣٧,٤٦٥	ضريبة الدخل المنفوعة
(٢,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٣٧,١١٠)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
٦٠,٢١٩,٥٥٨	٧٠٠,٣٥٥	الأنشطة الاستثمارية
(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١١٠,٠٠٠,٠٠٠)	شراء استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
٥٦,٠٠٣,٩٩٣	٨٥,٥٦٢,٥٠٤	استحقاق استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
٣٩,٩١٨,٠٢٠	٣٤,٤٢٥,٢٢٨	بيع استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة
١,٦٢٥,٠٠٨	١,٦٥٠	المستحصل من بيع الممتلكات
(٢,٠٤٠,٠١٨)	(٢,٨٢٨,٣٠٣)	شراء ممتلكات ومعدات و مشاريع تحت التفتيش
(٦٤,٤٩٧,٥٩٧)	٧,١٩١,٠٧٩	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(٢٤٥,٢٤٣)	(٢,١٥٠,٤٥٥)	أرباح أسهم منفوعة
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	الاجار المنفوع خلال السنة
-	(٢٣١,٨٣٤)	تكاليف زيادة رأس المال
(٥٣٣,٧١٤)	(٢,٦٨٤,٩٣٤)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣٥,١٩٢,٨٤٧	٥,١٧٦,٥٠٠	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١١٢,٢٩١,٢١٩	١٤٧,٤٨٤,٠٦٦	٢٨ النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٤٧,٤٨٤,٠٦٦	١٥٢,٦٦٠,٥٦٦	٢٨ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٨ جزء من هذه القوائم المالية المنفصلة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشياء حقوق الملكية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٢,٧٧٩,٧٢٦	إجمالي دخل التمويل والدخل المشابه
(٢٩,٤٤٢,٧٧٦)	مخصوماً منه: الدخل غير العائد إلى أشياء حقوق الملكية
٣,٣٣٦,٩٥٠	
(١,٦٣٤,٠٦٥)	معدلة لما يلي:
(٢٦٣,١٨٠)	مخصوماً منه: المصروفات العائدة إلى أشياء حقوق الملكية
٢٠٢,٣٢٧	مخصوماً منه: حصة المصرف من الدخل الخاص به / حصته من الاستثمارات
١,٦٤٢,٠٣٢	يضاف إليه: صافي استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة - العائدة إلى أشياء حقوق الملكية
(٢٠٤,٦٨٠)	مجموع الدخل المتاح إلى أشياء حقوق الملكية
١,٤٣٧,٣٥٢	مخصوماً منه: أتعاب وكيل الوكالة
	صافي التوزيع إلى أشياء حقوق الملكية *

* تتكون أشياء حقوق الملكية من حسابات الوكالة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١. معلومات عامة

إن المصرف التجاري العراقي الإسلامي هو شركة مساهمة خاصة عراقية يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للأفراد والشركات في العراق. تأسس المصرف بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٢ بموجب شهادة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤، يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروعه العشر الموزعة في بغداد والبصرة والنجف. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد - شارع السعدون.

يعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك البحرين") (المعروف سابقاً بمصرف الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") ويمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). يتم دمج القوائم المالية للمصرف مع القوائم المالية للجهة الأم.

بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤ : ١٠٠٪) في شركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية هي النشاط الرئيسي للشركة. إن المصرف والشركة التابعة له يطلق عليهما تسمية ("المصرف").

٢. السياسات المحاسبية

٢.١ أسس إعداد القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية المنفصلة للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. أما المعلومات المالية الواردة ضمن القوائم المالية المنفصلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فقد سبق إعدادها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبالنسبة للسياسات المحاسبية المطبقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة المقارنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فيرجى الرجوع إلى القوائم المالية المنفصلة المنققة.

وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية المنفصلة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة من خلال حقوق الملكية، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ القوائم المالية المنفصلة.

تعرض القوائم المالية المنفصلة بالدينار العراقي، مقربة إلى أقرب ألف دينار عراقي ما لم يذكر خلاف ذلك. ويُعدّ الدينار العراقي العملة الوظيفية للمصرف، لا تتضمن هذه القوائم المالية المنفصلة للمصرف القوائم المالية للشركة التابعة منذ أن قام المصرف بإعداد وإصدار القوائم المالية بشكل منفصل كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢ تطبيق إطار إعداد التقارير المالية لأيو في للمرة الأولى

نتيجة للتغيير في إطار إعداد التقارير المالية من معايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى معايير المحاسبة المالية لأيو في، اعتمد المصرف تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦ - تطبيق معايير المحاسبة المالية لأيو في للمرة الأولى في سنة ٢٠٢٥.

تماشياً مع معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦، قام المصرف بعرض ثلاث فترات لإعداد التقارير المالية في قائمة المركز المالي، كما في نهاية السنة الحالية، كما في بداية السنة الحالية، وكما في نهاية السنة السابقة المعروضة. كما يتطلب المعيار من المصرف تقديم الآثار الانتقالية الناتجة عن تطبيق إطار أيو في للمرة الأولى كما مبين في الإيضاح ٢١. وفقاً لتقييم الإدارة، لا يوجد تأثير انقالي جوهري باستثناء التغيير في التصنيف وطريقة العرض فيما يتعلق بالأرباح المستحقة وحسابات أشباه حقوق الملكية.

٣.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

قام المصرف التجاري العراقي الاسلامي بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأنوات المصنفة ضمن شبه حقوق الملكية، مثل حسابات الاستثمار والأنوات المماثلة المستثمرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

وتُعد شبه حقوق الملكية أحد عناصر القوائم المالية للمؤسسة بما يتوافق مع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حالياً بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصرف.

٢. المياسات المحاسبية (تتمة)

٣.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) - الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) "الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة، بما يتوافق مع "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) - نقل الأصول بين صناديق الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) "نقل الأصول بين صناديق الاستثمار" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ المعمول بها فيما يتعلق بنقل الأصول بين مختلف صناديق الاستثمار في المؤسسة المالية الإسلامية. ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) - الهدايا الترويجية والجوائز

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) في عام ٢٠٢٤. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإقصاء عن الهدايا الترويجية والجوائز التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك حاملي شبه حقوق الملكية وحاملي حسابات الاستثمار الأخرى. ويصبح هذا المعيار نافذ المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيقه اعتبارًا من هذا التاريخ، ولا يُتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند التنفيذ.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٤ ملخص السياسات المحاسبية للجوهرية

تدرج اداء السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المنفصلة والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية ميدنياً بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. حيث تدرج جميع الفروقات إلى "صافي أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية" في قائمة الدخل المنفصلة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. حيث يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية ميدنياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تصاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى اقتناؤها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة السعر الفعلي وترحل إلى دخل العوائد أو مصروفات العوائد ، حسب مقتضى الحال.

(أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوائين أو حسب أعراف السوق.

(ب) مدينو تمويل

مدينو تمويل هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتجديد وتواريخ استحقاق ثابتة ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والعوائد المعلقة. يتم إثبات الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات في قائمة الدخل ضمن "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" وحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر العوائد الفعلية. يتم تضمين الإطفاء ضمن "إيرادات العوائد" في قائمة الدخل.

يتم تعليق العوائد والعمولات الناشئة عن الائتمان غير العامل عند انخفاض قيمة القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي ..

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢: ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(ج) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتضمن استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب، كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل المنفصلة وضمن حقوق الملكية المنفصلة بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل المنفصلة، وضمن حقوق الملكية المنفصلة. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل المنفصلة، لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدهن، كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح ضمن قائمة الدخل المنفصلة عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

(د) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة

يتم قياس استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة التي تهدف إدارة المصرف وفقاً لنموذج إصالتها الاحتفاظ بها لتحصيل للتدفقات النقدية التعافدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والربح على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويتم الإطفاء باستخدام الطريقة القعالة مطروحاً منها مخصص التدهن، ويتم قيد أي تدهن في قيمتها في قائمة الدخل المنفصلة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترايط المتبادل بينها، يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (١) على مدى اثني عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لتدهور الائتمان اعتباراً من تاريخ الاثبات المبدئي. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونتائج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومدعومة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المقرض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى اثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تقدير للتعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم. يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال وقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد / الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحها كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١ - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمالية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً للأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية في ضمن المرحلة ١ وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها ٣٠ يوماً (قابلة للتقضى) أو ٦٠ يوماً (غير قابلة للتقضى).

المرحلة ٢ - إذا زالت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، (سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقيس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة ٢ وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها. حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً تحجيل التكلفة المطفأة للموجودات المالية إلى المرحلة ٢.
 - عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (٣٠ يوماً - قابلة للتقضى) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩، ٦٠ يوماً (غير قابلة للتقضى).
 - التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
 - ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.
- أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا تبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المقرضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المقرضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء المالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تدهوراً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ - يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة ائتمانياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة ٢، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يدرج للمصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زالت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. قام المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنفط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة والمؤشرات العقارية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة ائتمانياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الربح على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعان إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة ائتمانياً ضمن فئة المرحلة ٣ عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الربح على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "التقيض والدفع"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

يستبعد الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال الالتزام مالي بأخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التعديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ قائمة المركز المالي المنفصلة مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل التقلب للمشتقات المالية طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المدعومة بأصول.

التقاص الاكوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي المنفصلة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي المنفصلة.

الضمانات المالية

يتضمن النشاط الجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشمل على الاعتمادات المستندية خطابات الضمان وخطابات القبول. يتم الاعتراف بالضمانات المالية بشكل أولي في القوائم المالية المنفصلة بالقيمة العادلة ضمن "المطلوبات الأخرى". بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزامات المصرف بالإقساط المعطاة أو أفضل تقدير للتكاليف المطلوبة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن الضمان أيهما أعلى.

يتم إدراج أي زيادة بالالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل المنفصلة تحت "صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتم الاعتراف بالإقساط المستلمة في قائمة الدخل المنفصلة تحت "صافي إيرادات العمولات" بطريقة القسط الثابت على عمر الضمان.

يتم احتساب مخصص الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس المتفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ يتوقع المصرف استردادها.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالإيراد طالما أن هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وأنه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير انهاء قبل الاعتراف بالإيراد:

- الأرباح والدخل المشابه والمصروف

يتم تسجيل العوائد المدينة والدائنة لكافة الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة وفق طريقة الأرباح الفعالة التي من خلالها يتم خصم التكاليف النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة أو الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد العوائد التي مضى على استحقاقها ٩٠ يوم أو أكثر من العوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل المنفصلة.

- إيرادات العمولات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الطريقة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فوراً. يتم احتساب الرسوم أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند استحقاقها.

- إيراد أرباح الأسهم

يتم الاعتراف بالإيراد عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التشفقات النقدية من النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتترز ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المراكم وخسائر التكني المتراكمة إن وجدت. يتم معالجة التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع بواسطة تغيير فترة أو طريقة الاندثار حسب الحاجة ويتم معاملتها كتغيير في السياسات المحاسبية.

تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة مطروحاً منه خسائر التكني إن وجدت.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

يتم احتساب الإندثار باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	
٢٠	مباني
٥	معدات وأجهزة
٥	وسائط نقل
٥	أثاث
٥	أجهزة حاسوب/ أنظمة إلكترونية

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل في الإيرادات التشغيلية الأخرى أو المصروفات التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل المنفصلة في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف إلزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناشئ عن أحداث سابقة، وإن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الإيجارات

أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المباشرة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكيدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصوماً منها حوالز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكد بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات وحق استخدام الموجودات، صافي في قائمة المركز المالي المنفصلة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٤ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الإيجارات (تتمة)

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات للالتزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستدفع على مدى فترة عقد الإيجار، عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الربح الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الأرباح الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي المنفصلة.

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسلوات السابقة على أساس المبالغ المتوقعة تحصيلها أو دفعها للهيئة العامة للضرائب، وبما يتواءم مع معيار المحاسبة الدولي ١٢.

إن النسب الضريبية والفوائين الضريبية المستخدمة لأحساب المبالغ هي تلك النافذة بتاريخ قائمة المركز المالي المنفصلة.

الضريبة المؤجلة

يتم تصنيف الضريبة المؤجلة عن الفروقات المؤقتة في تاريخ المركز المالي بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها النظرية لأغراض التقارير المالية.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة حيث يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل أن لا يتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وتحويل المبالغ الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحاً مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخصم وإحالة الإقرارات الضريبية غير المستخدمة ويمكن استخدام الخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم مراجعة القيمة النظرية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام أو استخدام جزء من أصل الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن لربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاستثمارات في شركة تابعة

يتم اظهار الاستثمارات في الشركة التابعة في القوائم المالية المنفصلة للمصرف بالكلفة مطروحاً منها أي إنخفاض في القيمة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات افعال اخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تظهر الموجودات التي تم الاستحواذ عليها من قبل المصرف وفاء لديون مستحقة في قائمة المركز المالي المنفصلة ضمن بند 'ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي' بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل، يجب استخدام هذه الموجودات من قبل المصرف في عملياته أو بيعها في غضون عامين من تاريخ الاستحواذ. وبخلاف ذلك ، يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف تسجيل مخصصات مقابل هذه الموجودات بعد انقضاء فترة الستينين.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية المنفصلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (اليوفي) ويتطلب استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات العوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة وأنوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترايط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد التراطيب بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقسم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٥ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المخاطر الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لغاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

مخصص ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاكتئاب السنوي اعتماداً على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لفترة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية جوهرية حول فترة المصرف المنفصلة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للائونات مالية

يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم اليقين، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٠,٠٥٥,٩٩٥	٢٩,٦٣٤,٥٥٣	نقد في الخزينة *
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
		حسابات جارية
١٠٠,٧١١,٩٤٦	٥٣,٨٣٦,٩٦٦	احتياطي نقدي قانوني **
٢٣,٤٧٢,٢٢٤	٢٧,٨٨٠,٥٣٩	احتياطي تأمينات خطابات ضمان ***
٥٥٨,٤٥١	٦٦٨,٤٤٦	مؤسسات مالية تحت التأسيس و زيادة رأس المال ****
٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	

* يتضمن النقد في الخزينة عملات اجنبية بلغ رصيدها ٩,٢١٨,٩٧٨ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: مبلغ ١١,٧٤٧,٢٨٧ الف دينار عراقي).

** تمثل هذه المبالغ متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وهي لا تحمل عائد وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية. تبلغ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لجميع الودائع الخاصة بعملة الدينار والعملات الاخرى ١٨٪ من الودائع الكلية، اما الودائع الخاصة بالدولار الامريكي فأن نسبتها تمثل ٢٠٪.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان، حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها، وهي لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**** تمثل هذه المبالغ ودائع مدفوعة من قبل شركات قيد التأسيس ، يقوم المصرف بإيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي. هذه المبالغ لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي

٢٠٢٥			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٥٨,٥٤٣,١٨١	٥٨,٤٦٢,١٥٨	٨١,٠٢٣	حسابات جارية وتحت الطلب
١٠,٧٢٨,٩٠٠	١٠,٧٢٨,٩٠٠	-	ودائع مع المصارف - وكالة
			ي طرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(٣,٨٦٢)	(٣,٨٥٧)	(٥)	المتوقعة *
٦٩,٢٦٨,٢١٩	٦٩,١٨٧,٢٠١	٨١,٠١٨	
٢٠٢٤			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
١٨,٦٤٠,١٠٠	١٨,٥٦٠,١٤٣	٧٩,٩٥٧	حسابات جارية وتحت الطلب
٩,١٧٠,٠٠٠	٩,١٧٠,٠٠٠	-	ودائع مع المصارف - وكالة
			ي طرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(١,٨٨٣)	-	(١,٨٨٣)	المتوقعة *
٢٧,٨٠٨,٢١٧	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٧٨,٠٧٤	

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ٥٨,٥٤٣,١٨١ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٦٤٠,١٠٠ ألف دينار عراقي).

بلغت الودائع التي تحمل عوائد مبلغ ١٠,٧٢٨,٩٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩,١٧٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

تشمل الأرصدة لدى المصارف عملات اجنبية بلغت قيمتها ٦٩,١٩٢,٣٠١ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٧,٧٣٠,٢١٥ ألف دينار عراقي) لا تتضمن الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أي حسابات مستحقة أو أرصدة متكبلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٦٩,٢٧٢,٠٨١	-	-	٦٩,٢٧٢,٠٨١	درجة تصنيف عادية
٦٩,٢٧٢,٠٨١	-	-	٦٩,٢٧٢,٠٨١	
	-	-		بطرح: مخصص الخسائر
(٣,٨٦٢)	-	-	(٣,٨٦٢)	الائتمانية المتوقعة
٦٩,٢٦٨,٢١٩	-	-	٦٩,٢٦٨,٢١٩	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٢٧,٨١٠,١٠٠	-	-	٢٧,٨١٠,١٠٠	درجة تصنيف عادية
٢٧,٨١٠,١٠٠	-	-	٢٧,٨١٠,١٠٠	
	-	-		بطرح: مخصص الخسائر
(١,٨٨٣)	-	-	(١,٨٨٣)	الائتمانية المتوقعة
٢٧,٨٠٨,٢١٧	-	-	٢٧,٨٠٨,٢١٧	

* الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى المصارف كما موضح في الجدول أدناه:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١,٩٧٩	-	-	١,٩٧٩	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٨٦٢	-	-	٣,٨٦٢	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، صافي (تنمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(١٥٦)	-	-	(١٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ٣١ كانون الأول

٥. مدينو تمويل، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٨,٤٥٧,٢١٤	٨,٠٧٣,٥٣٤	مدينو تمويل
(٥٦٦,٢٣٨)	(٧٩٩,٤٠٨)	ارباح مؤجلة
٧,٨٩٠,٩٧٦	٧,٢٧٤,١٢٦	أجمالي مدينو التمويل
(٣٩٨,١٤٤)	(١٣٢,٤٢٨)	بمطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *
(٦٦,٢٨١)	(٤,٥٤٦)	بمطرح: ارباح معقولة **
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٢٣٩,٦٤٦	-	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٩,٩٣٤	٢٩,٩٣٤	-	-	الأرباح المعلقة
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	
				يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(١٣٢,٤٢٨)	(٢٤,١٦١)	(٥,٢٤٣)	(١٠٣,٠٢٤)	المتوقعة
٧,١٣٧,١٥٢	٥,٧٧٣	٢١٠,٤٤٦	٦,٩٢٠,٩٣٣	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٥٨٤,١٣٠	-	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٤٠,٥٦٥	٢٤٠,٥٦٥	-	-	الأرباح المعلقة
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	
				يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(٣٩٨,١٤٤)	(٢١٠,٧١٧)	(١٠٥,١٥٨)	(٨٢,٢٦٩)	المتوقعة
٧,٤٢٦,٥٥١	٢٩,٨٤٨	٢٣٢,٤٠٢	٧,١٦٤,٣٠١	

* فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم ارباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٥,٥٧٧,٢٧٨	-	-	٥,٥٧٧,٢٧٨	الإضافات خلال السنة
(٦,١٣٢,٣٩٣)	(٢١٠,٦٣١)	(٧٩٥,٣٠٩)	(٥,١٢٦,٤٥٣)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	-	٦٧٣,٤٣٨	(٦٧٣,٤٣٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم ارباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	الاضافات خلال السنة
(٤,١٢٥,٧٧٣)	(٦١٠,٥٤١)	(٨٣٠,٢٢٨)	(٢,٦٨٥,٠٠٤)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	٩٧,١٠٤	٦٣٧,٦٨٦	(٧٣٤,٧٩٠)	المحول من المرحلة ١
-	٢١٨,٢٤٢	(٢١٨,٢٤٢)	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤١,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	كما في ٣١ كانون الأول

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو تمويل هي كما يلي:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	٨,٦٧٨	(٨,٦٧٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦٥,٧١٦)	(١٨٦,٥٥٦)	(١٠٨,٥٩٣)	٢٩,٤٣٣	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٣٢,٤٢٨	٢٤,١٦١	٥,٢٤٣	١٠٣,٠٢٤	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٦٥٩,٢٢١	٣٠٨,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠	١١٠,٨٧٠	كما في ١ كانون الثاني
-	٤٧٠	٦,٠٣٨	(٦,٥٠٨)	المحول من المرحلة ١
-	٥٧,٦٧٠	(٥٧,٦٧٠)	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦١,٠٧٧)	(١٥٥,٩٩٤)	(٨٢,٩٩٠)	(٢٢,٠٩٣)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ٣١ كانون الأول

*** فيما يلي الحركة على الأرباح المعلقة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	الأرباح المعلقة
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧٥,٥٤١	٦٦,٢٨١	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
١٨,٣٠٦	٤,٥٤٦	الإضافات
(٢٧,٥٦٦)	(٣٨,٤٣١)	الاستردادات
-	(٢٧,٨٥٠)	الاستبعادات
٦٦,٢٨١	٤,٥٤٦	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

٦. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٦٢٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	

فيما يلي الحركة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	التغير في القيمة العادلة
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات وطنية *
٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	سندات حكومية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٥٣,٤٩٥)	(٢,٠١٥,٩٧٩)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عادية
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٢,٠١٥,٩٧٩)	-	-	(٢,٠١٥,٩٧٩)	يطرح: مخصص الخسائر
٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عادية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
(٥٣,٤٩٥)	-	-	(٥٣,٤٩٥)	يطرح: مخصص الخسائر
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	الائتمانية المتوقعة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي (تنمة)

* متوسط سعر العائد على السندات الوطنية بالدينار العراقي هو ٨.٣٪ تستحق بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٩.

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ١ كانون الثاني
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	الإضافات خلال السنة
(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	-	-	(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	المستحقة خلال السنة
(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	-	-	(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	كما في ٣١ كانون الأول

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	كما في ١ كانون الثاني
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الإضافات خلال السنة
(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	-	-	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	المستحقة خلال السنة
(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	-	-	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي (تنمة)

** إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تخص استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة هي كما يلي:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ١ كانون الثاني
١,٩٦٢,٤٨٤	-	-	١,٩٦٢,٤٨٤	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٠١٥,٩٧٩	-	-	٢,٠١٥,٩٧٩	كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١	كما في ١ كانون الثاني
(٨٤,٢٥٦)	-	-	(٨٤,٢٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ٣١ كانون الأول

٨. الاستثمار في شركة تابعة

٢٠٢٥						
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)						
النشاط الرئيسي	القيمة العادلة	القيمة الدفترية للاستثمار	نسبة الملكية	رأس مال الشركة	تاريخ التأسيس	بلد التأسيس
الوساطة	غير مدرجة	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠٪	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨	العراق
		٢٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠		

شركة الأهلي المتحد للوساطة
في بيع وشراء الأوراق المالية
- محدودة المسؤولية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. ممتلكات، معدات وفق استخدام الموجودات، صافي

٢٠٢٥ التكملة	الائتماني	مبتلي	معدات وأجهزة	وسائط نقل	أثاث	أجهزة حساب	أقلية للقرابة	الموجودات	موجودات تم الاستهلاك	الجميع
بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري	بابتعاري
-	٤,٩٣٠,٣٩١	١٤٨,١٥٣	١٨٩,١٨٥	١٨٩,١٨٥	٢,١٠٥,٩١١	٢,١١٠,٧٠٩	٥,٨١٦,٩٤٠	٢,١٥٠,٦٣٣	٢,٠٥٥,٢٨٨	٢,٠٥٥,٢٨٨
-	٣٩٤,٥٤٥	١٤٠,٦٣٥	٩٢,٥٠٠	٩٢,٥٠٠	١٤٢,٠٠٨	٨٥٦,٥٧٥	٢١٦,١٤٣	-	١,٨٨٧,٠٠٠	١,٨٨٧,٠٠٠
-	٢٩,٠٠٠	-	-	-	-	١٤٢,٣٨٢	-	-	١٢٤,٣٨٢	١٢٤,٣٨٢
-	-	-	-	-	-	-	-	١,١٨٤	١,١٨٤	١,١٨٤
-	-	-	-	-	-	-	-	٦٢,٤٥٥	٦٢,٤٥٥	٦٢,٤٥٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢١٣,٥٦٧)	(٢١٣,٥٦٧)
-	٥,٣٤٦,١٣٦	٧٤٥,٠٩٦	٢٨١,٦٨٥	٢٨١,٦٨٥	٢,١٣٦,٣٠٣	٢,٥٥٦,٥٠٧	٦,١٣٨,٠٨٣	٢,١٥٢,٣١٧	٢,١٥٢,٣١٧	٢,١٥٢,٣١٧
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	٣,٣٩٩,١٣٠	٤٣٠,٦٧٣	١,٠٨,٩٤٧	١,٠٨,٩٤٧	١,٣٤٦,٩٦٨	١,٤٩٨,٩٧٠	٤,٦٣٧,٥٨٣	١,٣٤٤,٦٧٧	١,٤٠٢,١٧٢	١,٤٠٢,١٧٢
-	١,٠٦,٧٥٨	٩١,٦٧٣	٣٢,٠٨٥	٣٢,٠٨٥	٢٥٨,٠١١	٤١٦,٨٠٧	٢٢٥,٣٤٠	٢٢٠,٣٧١	١,٤١٧,٥٤٥	١,٤١٧,٥٤٥
-	-	-	-	-	(١,٢٠٠)	-	١,٢٠٠	-	-	-
-	-	-	-	-	(١١١,٦١٦)	(٥٨,١٥١)	-	-	(٢١٣,٥٦٧)	(٢١٣,٥٦٧)
-	٢,٤٨٦,٣٧٨	٤٧٧,٧٥٥	١٤٢,٠٣٢	١٤٢,٠٣٢	١,٤٩٦,٤١٣	١,٨٥٦,٦١٨	٤,٦٣٧,١٢٢	١,٥٣٢,٤٤٨	١,٥٣٢,٤٤٨	١,٥٣٢,٤٤٨
-	١,٨١٠,٥٥٨	١٦٧,٣٤٤	١٢٩,٦٥٣	١٢٩,٦٥٣	٦٤٨,٨٤٠	١,٦٦٩,٨٨٦	١,٦٥٢,٦٦١	٥٣٩,٣٦٩	١,٦٤٠,٦٦١	١,٦٤٠,٦٦١
-	٧٠,٨,٩٨٣	-	-	-	-	١٦,٨,١٧٥	-	-	-	-
-	٢,٥٦٩,٥٤١	٦٦٧,٣٤٢	١٢٩,٦٥٣	١٢٩,٦٥٣	٦٤٨,٨٤٠	١,٨٦٦,٠٦٤	١,١٥٢,٤٦١	٥٧٩,٣٦٩	٦٦٤,٥٥٥	٦٦٤,٥٥٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الرجوع للموافقة:

كما في ١ كانون الثاني

التكامل

للسنة

الائتماني

كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة العادلة كما في ٣١ كانون الأول

مشاريع تحت التنفيذ

صافي القيمة العادلة كما في ٣١ كانون الأول (بعضها)

مشاريع تحت التنفيذ

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٠. موجودات أخرى، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨,٧٨٠,٢٩٤	٨,٧٨٠,٢٩٤	حسابات معلقة *
٦,١٥٣,٥٥٠	٦,٦٧٨,٨٩٤	عوائد مستحقة غير مقبوضة
٣٢٩,٤٩١	٢,٨٠٩,٥٦٠	مصاريف مدفوعة مقدماً و أخرى
١٦,٩٨٥	١٦,٩٨٥	ضريبة دخل مدفوعة مقدماً
١٥,٢٨٠,٣٢٠	١٨,٢٨٥,٧٣٣	
(٨,٧٨٠,٢٩٤)	(٨,٧٨٠,٢٩٤)	مخصص الحسابات المعلقة *
٦,٥٠٠,٠٢٦	٩,٥٠٥,٤٣٩	

* قام المصرف بتسجيل مخصص بمبلغ ٦,٩٩٩,٨١٥ ألف دينار عراقي و ١,٧٨٠,٤٧٩ ألف دينار عراقي وذلك عن اختلاس تم اكتشافه خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

١١. ودائع المصارف

٢٠٢٥			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٠٢	٨٢,٦٣٢	٨٣,٠٣٤	حسابات جارية وتحت الطلب
٤٠٢	٨٢,٦٣٢	٨٣,٠٣٤	

٢٠٢٤			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٠٢	١,٠٩٣,٥٧٣	١,٠٩٣,٩٧٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٤٠٢	١,٠٩٣,٥٧٣	١,٠٩٣,٩٧٥	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٢. ودائع العملاء

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٢٣,١٨٢,٨١٩	٩٠,٧٨٤,٠٢١	حسابات جارية وتحت الطلب
٥,٢١٢,٣٧٨	٣,٢٣١,٦٦٨	ودائع توفير
٢٣,٥٧١,٢٨٠	٢١,٧٩٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٥١,٩٦٦,٤٧٧	١١٥,٨١١,١٨٣	

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ١٢٣,٦٢٦,٤٧٧ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٢٣,٦٢٦,٤٧٧ ألف دينار عراقي) بما في ذلك حسابات التوفير التي أوقف المصرف العوائد عليها بسبب التحول إلى الصيرفة الإسلامية. بلغ رصيد الودائع التي تحمل عوائد مبلغ صفر ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

عقب اعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم إعادة تصنيف مبلغ ٢٧,٧٥٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي ومبلغ ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي من الودائع الجارية وتحت الطلب وهوامش النقد، على التوالي، إلى شبه حقوق الملكية وذلك وفقاً لمتطلبات العرض والإفصاح الجديدة.

١٣. مخصص ضريبة الدخل

التزامات ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣,١٤٨,٢١٦	٢,٠٣٧,٨٩٤	كما في ١ كانون الثاني
٢,٠٣٧,١١٠	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٣٧,١١٠)	ضريبة الدخل المنقوعة خلال السنة
٢,٠٣٧,٨٩٤	٢٣٤,٦١٤	كما في ٣١ كانون الأول

ملخص شوية الربح المحاسبي للسنتين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢	الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل
(٣١,٢٤١,٣٣٥)	(٢٩,١٤٧,٢٧٥)	أرباح غير خاضعة للضريبة
٤,٦٥٨,٢٧٧	٣,٤٥٣,٠٦٩	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
١٣,٥٨٠,٧٣٨	١,٥٥٨,٨٦٦	الربح الضريبي
٢,٠٣٧,١١٠	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب نسبة ١٥٪ (٢٠٢٤: ١٥٪)

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٣. مخصص ضريبة الدخل (تتمة)

بلغ الربح الضريبي الخاضع للضريبة ١,٥٥٨,٨٦٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (١٣,٥٨٠,٧٣٨) ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

نسبة الضريبة الفعالة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ هي ٠.٨٦٪ (٥.٠٧٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

قام المصرف بإجراء التحاسب للضريبي بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٢٥، وذلك عن ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

١٤. مطلوبات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٧,١٠٨,٠٨٥	٥,٤٠٩,٩٠٣	مخصصات متنوعة*
٥,٣٢١,٧٢٤	٣,١٧١,٢٦٩	دائرو توزيعات الأرباح
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	دائرو أجور الإدارة للمصرف الأم
١,٦٤٠,٧٧٦	٢,٧٦٦,٨٢٠	مستحقات متنوعة
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	الالتزامات عقود الإيجار**
-	٤٩٧,٩٩٨	أرباح مستحقة النفع
٣٣٤,٦٣٧	٢٥٣,٢٤١	حسابات خاملة
٢٤,٠٠٤	١٧٤,٣٦٦	مخصص الالتزامات تعهنية غير مباشرة***
٢,١١٠,٧٧٥	٢,٦١٩,٥٢٩	أرصدة دائنة أخرى
٢٣,٣٤٧,٨٠٧	١٨,٥٥٤,٩٤٤	

* ان حركة رصيد مخصصات متنوعة خلال السنة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٧,٠٢١,٢٥٥	٧,١٠٨,٠٨٥	كما في ١ كانون الثاني
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	الإضافات
(٢٤٧,٠٩٨)	(٧٠٢,٣١٤)	المستخدم
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	المستردة (إيضاح ٢٣)
٧,١٠٨,٠٨٥	٥,٤٠٩,٩٠٣	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٤. مطلوبات أخرى (تنمة)

** ان حركة التزامات عقود الايجار كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٥١,٦٠٣	٨٨٨,٩٨٨	كما في ١ كانون الثاني
٣٩,٩٢٧	-	الإضافات
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	تعديلات عقود الايجار
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	المدفوع خلال السنة
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	كما في ٣١ كانون الأول

تحليل الاستحقاق لاقساط دفعات الايجار غير المخصومة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠١,٩٥٨	٣٠٢,٦٤٥	سنة واحدة
٣٠١,٩٥٨	٢٧٥,٦٤٥	سنتان
٢٧٤,٩٥٨	٨١,٦٢٨	٣ سنوات
١٧٩,٩١٨	-	أكثر من ٣ سنوات
١,٠٥٨,٧٩٢	٦٥٩,٩١٨	

*** ان الحركة على مخصص التزامات التعهدية الغير المباشرة موضحة كما في الجدول ادناه:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١٥٠,٣٦٢	-	-	١٥٠,٣٦٢	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٧٤,٣٦٦	-	-	١٧٤,٣٦٦	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٤. مطلوبات أخرى (تتمة)

٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدينائير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٥,٦٢٥)	-	-	(٥,٦٢٥)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤	كما في ٣١ كانون الأول

١٥. أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينائير)	دينار عراقي (بآلاف الدينائير)	
-	١٧,٧٨٣,٤١٦	غير البنوك والأفراد
-	١٧,٧٨٣,٤١٦	

١٦. رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني

رأس المال المدفوع

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢.٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥.١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

الاحتياطي القانوني

يمثل الرصيد المتراكم لهذا الحساب ١٠٪ من صافي أرباح المصرف و بعد احتساب مخصص الضريبة. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٧. ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢	صافي ربح السنة (بآلاف الديناري)
٢٥٦,٨٤٧,٢٢٢	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف الأسهم)
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠/١٤٨	٠/٠٨٢	حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة

١٨. دخل تمويل ودخل مشابه

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الديناري)	دينار عراقي (بآلاف الديناري)	
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	سندات وطنية*
٥,٤٤٢,٤٧٢	١,٠٨٨,٩٦٧	سندات حكومية
١,٥٤١,٣٤٦	٣١٦,٥٣٩	ودائع اسلامية مع البنك المركزي العراقي
٩٨٧,٦٧٨	٧٣٠,٢٩٦	مدينو تمويل
٩٠٥,٤٤٦	٥١٨,٩٢٤	أرصدة لدى المصارف
١٢٦,٥٥٨	-	سندات الخزينة
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	

* يُعفى دخل السندات الوطنية من ضريبة الدخل وذلك استناداً إلى قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ - قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثاني، المادة (٢)، القسم الثاني، الفقرة (٢-ب-١)، إلا أن إيرادات "سند بناء" مستثنى من هذا الإعفاء ويظل خاضعاً لضريبة الدخل.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الديناري)	دينار عراقي (بآلاف الديناري)	
٥,٦٠٠,٠٠٠	٤,٥٠١,٣٨٩	سندات بناء
٩,٨٢٥,٣٤٧	٩,٢٠٠,٠٠٠	سندات اعمار
٤,٤٥٧,٧٧٨	٨,٩٢٥,٠٠٠	سندات انجاز
-	٧,٤٩٨,٦١١	سندات وطنية
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٩. تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١
٥٥٩,٣٧٠	-
٦٤٧,٥٨٩	٧١,٣٠١

تكاليف تمويلية على عقود الايجار
تأمينات

٢٠. صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
-	١,٤٣٧,٣٥٢
-	١,٤٣٧,٣٥٢

غير البنوك والأفراد

٢١. إيرادات العمولات، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٢,٣٠٤,٣٧٥	٥,٥٩٠,٨٥٤
(٤٨,٧٤٦)	(٢٣٤,٠٨٢)
٢,٢٥٥,٦٢٩	٥,٣٥٦,٧٧٢

إيرادات الرسوم والعمولات
مصرفات الرسوم والعمولات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٢. أرباح تحويل عملات أجنبية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	٦,٧٣٥,٢٩٣	أرباح من عمليات نافذة العملات الأجنبية *
١٧,٢٦١,١٢٦	٣,٩٤٥,٤٤٩	صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية
-	١٩,٣٢٨	الأرباح الناجمة عن إعادة تقييم سعر الصرف
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	

* خلال سنة ٢٠٢٥، قام المصرف بشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية لصالح زبائن المصرف بمبلغ (٦٧٣,٥٢٩,٣١١) دولار أمريكي بسعر صرف ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي. قام المصرف ببيع الدولار الأمريكي الى زبائن نافذة العملات الأجنبية خلال سنة ٢٠٢٥ بسعر صرف ١,٣٢٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي.

٢٣. الإيرادات الأخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٠,٨٤١,٢٩٣	٢,٠٧١,٧٠١	إسترداد مخصصات متنوعة
١٣٠,٨٩٧	١٤٠,٤٤٩	إيراد الإيجارات
٣٦,١٢٣	٤٤,٨٤٢	أرباح أسهم
١,٢٩٩,٣٩٠	١,٦٥٠	أرباح بيع ممتلكات
١٧٠,١٩٠	٦٤,٥٠٢	إيرادات أخرى
(١,٣٤٦,٩٨٠)	-	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٤. تكاليف الموظفين

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣,٤٩٤,٢٦٧	٤,٠٣٧,١١٢	الرواتب الاسمية
١,٠٠٨,٠٨٨	١,٣٢١,٠٢٠	المخصصات
٥١٢,٠٠٤	٥٩٣,٠٤٠	النقل
٩٢,٠٤١	٦٩,٠٠٤	مخصصات أخرى
٥,١٠٦,٤٠٠	٦,٠٢٠,١٧٦	
٣٥٠,٤٩٦	٣٩٧,٤٤٦	الضمان الاجتماعي *
٥,٤٥٦,٨٩٦	٦,٤١٧,٦٢٢	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف للضمان الاجتماعي للموظفين ١٢٪ (٢٠٢٤: ١٢٪) من مجموع ما يتقاضاه الموظف من الاجور والمخصصات وفقاً لقانون التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣.

٢٥. مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٥,٤٦٠,٦٤٩	٦,٣٤٧,٣٦٤	المصاريف العامة والإدارية
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	أجور الإدارة للمصرف الأم
٦٨٢,٢٦٤	١,٦٨٢,٨٤٥	خدمات مهنية
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
٣٠٩,٤٧١	٤٨٨,٤٧٩	التأمين
٦٢,١٦٣	٦٨,١٨٦	أجور تدقيق الحسابات
٧٠,٤٨١٦	-	مخصص الموجودات المستحوذ عليها
١٢,٦٣٠,٨٩٤	١٢,٦٦٤,٦٠٧	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٦. صافي (مخصص) إسترداد الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٢٦٧,٢٥٢	٨٩٦	إسترداد مدينو تمويل، سبق شطبها
٢٦١,٠٧٧	٢٦٥,٧١٦	مدينو تمويل، بالصافي (إيضاح ٥)
٨٤,٢٥٦	(١,٩٦٢,٤٨٤)	موجودات مالية بالقيمة المحطأة، صافي (إيضاح ٧)
٥,٦٢٥	(١٥٠,٣٦٢)	التزامات تعهدية غير مباشرة (إيضاح ١٤)
١٥٦	(١,٩٧٩)	الأرصدة لدى المضارب، صافي (إيضاح ٤)
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	

٢٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل التدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم تدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر: يقوم المصرف بتقييم استثمارات محقق بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في نهاية كل فترة مالية والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة:

مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
المستوى الأول	٦٢٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	استثمارات محقق بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
المستوى الثالث	٨١٩,٤٧٤	٣٠٠,٠٠٠	استثمارات محقق بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٧. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

ب- إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عدا ما مذكور في الجدول أدناه تقارب قيمتها الدفترية:

مستوى القيمة العادلة	٢٠٢٤		٢٠٢٥		
	إجمالي القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إجمالي القيمة الدفترية	
المستوى الأول	١٦٠,٧٥٣,٤٤٤	١١٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة
المستوى الثالث	٢١٨,١٦٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٧,٩٨٤,٠٢١	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة

٢٨. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المعروض في قائمة التدفقات النقدية المنفصلة، يتكون من الآتي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨١٠,١٠٠	٦٩,٢٧٢,٠٨١	مضاف: أرصدة لدى المصارف
(١,٠٩٣,٩٧٥)	(٨٣,٠٣٤)	يطرح: ودائع المصارف
(٢٣,٤٧٢,٢٢٤)	(٢٧,٨٨٠,٥٣٩)	يطرح: احتياطي نقدي قانوني
(٥٥٨,٤٥١)	(٦٦٨,٤٤٦)	يطرح: احتياطي تأمينات خطابات الضمان
(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)	يطرح: مؤسسات مالية تحت التأسيس وزيادة رأس المال
١٤٧,٤٨٤,٠٦٦	١٥٢,٦٦٠,٥٦٦	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٩. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الاعتيادية مع المصرف الأم وباستخدام أسعار العوائد والعمولات التجارية السائدة. لا توجد مدينو تمويل وسلف لأطراف ذات العلاقة.

الجدول أدناه يبين الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	المصرف الأم وشركائه التابعة والحليفة	الشركة التابعة
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي:			
١٣,٩١٠,٠٢٨	١٢,٧٤٨,٥٦٣	-	١٢,٧٤٨,٥٦٣
أرصدة لدى المصارف			
١,٠٩٣,٥٧٣	٨٢,٦٣٢	-	٨٢,٦٣٢
ودائع المصارف			
٦١١,٩٧٤	٥٩٥,٩٦٦	٥٩٥,٩٦٦	-
ودائع العملاء			
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	-	٣,٠٠١,٩٠٠
مطلوبات أخرى			
بنود خارج قائمة المركز المالي:			
٧٥,٤٠٧,٤٩٠	٩٢,٨٠٦,٠٦٩	٥٠,٠٠٠	٩٢,٧٥٦,٠٦٩
خطابات ضمان			
عناصر قائمة الدخل:			
٩٠٥,٤٤٦	٧٠٣,٨٩٤	-	٧٠٣,٨٩٤
إيرادات الفوائد والعمولات			
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	-
مصرفات مهنية واستشارات			
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	-	٣,٠٠١,٩٠٠
أجور الإدارة			

إن جميع المعاملات مع أطراف ذات العلاقة هي مع المساهم الرئيسي للمصرف، ولا توجد معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة. فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت) الإدارة العليا:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧٩٥,٩٤٠	١,٠٨٠,٦٦١	رواتب الإدارة التنفيذية
		الإدارة التنفيذية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. الزكاة

إن مسؤولية أداء الزكاة تقع على عاتق المساهمين وحاملي حسابات الاستثمار المطلقة (لشراء حقوق الملكية) في المصرف، وعليه لم يتم تكوين أو إثبات أي مخصص للزكاة ضمن هذه القوائم المالية، ويتم احتساب الزكاة المستحقة على المساهمين وفقاً للأسس الشرعية المعمدة، وقد خضع هذا الاحتساب لمراجعة واعتماد هيئة الرقابة الشرعية.

بلغ إجمالي الزكاة الواجبة على المساهمين عن عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٠٨ فلس عراقي للسهم الواحد، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩). وقد تم احتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ على وعاء زكوي قدره ٣٩١,٢٢٩ مليون دينار عراقي، والذي تم تحنيده استناداً إلى طريقة صافي الأموال المستثمرة.

٣١. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متأصلة بالنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه حرجية لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه أو مهامها. تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر التداول وغير التداول. كما أنه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى. لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ لمذيل التمويل وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة مالية لمراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح البيان ادناه الحد الأعلى للانكشاف على فترات قائمة المركز المالي المنفصلة. يظهر الحد الأعلى للانكشاف بشكل إجمالي قبل التخفيف باستخدام اتفاقيات الضمانات.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٠٨,٢١٧	٦٩,٢٦٨,٢١٩	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	مدينو تمويل، بالصافي
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٦,٢٦٩,٢٣٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	موجودات أخرى، صافي
٥٠٦,٢٠٣,٨٦٣	٤٩٦,٣٠٣,٧٨٢	المجموع
		المطلوبات المحتملة والالتزامات
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	إجمالي الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات
٦٠٣,٧٥٩,٦٠٥	٦١٤,٦٤٦,٦٠٧	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان قبل التخفيف
		تخفيف مخاطر الائتمان
٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢١,٧٤٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٦,١٨١,٥٤٤	١٤,٥١٤,٠٤٤	رهونات عقارية
٣٩,٧٠٢,٨٢٤	٣٦,٢٥٩,٥٣٨	مجموع مخففات مخاطر الائتمان
٥٦٤,٠٥٦,٧٨١	٥٧٨,٣٨٧,٠٦٩	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان بعد التخفيف

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

- جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

موجودات مالية غير مستحقة ولا متعثرة:

٢٠٢٥			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥١,٧١٠,٣٦٤	٦٩,٣٠١,٤١٣	٨٢,٤٠٨,٩٥١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	حكومية - قطاع عام
٧,٠٧٨,٨٤٢	٧,٠٧٨,٨٤٢	-	أفراد
١٩٠,٧٣٨	١٩٠,٧٣٨	-	شركات
٤٨٨,٩٧٩,٩٤٤	٧٦,٥٧٠,٩٩٣	٤١٢,٤٠٨,٩٥١	
٢٠٢٤			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥٢,٥٧٥,٧٢١	٢٧,٨١٠,١٠٠	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	حكومية - قطاع عام
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	-	أفراد
-	-	-	شركات
٤٩٩,٩٩٠,٠٠٤	٣٥,٢٣٦,٦٥١	٤٦٤,٧٥٢,٣٥٣	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

موجودات مالية مخفضة القيمة:

٢٠٢٥			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٩,٩٣٤	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٩,٩٣٤	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	

٢٠٢٤			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	

ب- مخاطر السوق

هي مخاطر تتبذّب القيمة العادلة أو التغطيات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل معدلات الربح وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الربح والعملات والاستثمار في الأسهم. يقوم المصرف بتصنيف الانكشافات على مخاطر السوق التي محافظ متداولة ومحافظ غير متداولة يتم ادارتها ومراقبتها بشكل منفصل. حيث يتم الاعتماد على منهجية القيمة عند المخاطر (VaR) والتي تعكس استقلالية بين متغيرات المخاطر لإدارة المحافظ المتداولة، فيما يتم إدارة ومراقبة المحافظ غير المتداولة باستخدام تحاليل حساسية أخرى.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

ج - فجوة معدلات الربح

التحليل التالي يمثل إعادة تسعير العوائد أو الاستحقاق ليهما أقرب:

٢٠٢٥	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون ربح	القيمة النظرية
دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)
الموجودات:					
-	-	-	-	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	١١٢,٠٤٣,٥٠٤
-	-	-	-	٥٨,٥٣٤,٣١٩	١٩,٦٦٨,٢١١
٣٩٦,٥٠٨	٨٩٢,١٤٤	٥,٨٤٨,٥٠٠	-	-	٧,١٣٧,١٥٢
-	-	-	-	١,٦١٧,٣٠٦	١,٦١٧,٣٠٦
-	-	-	٣٦٧,٩٨٤,٠٢١	-	٣٦٧,٩٨٤,٠٢١
-	-	-	-	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
-	-	-	-	٧,٢٨٣,٢٢٥	٧,٢٨٣,٢٢٥
-	-	-	-	٩,٥٠٥,٤٣٩	٩,٥٠٥,٤٣٩
١١,١٢٥,٤٠٨	٨٩٢,١٤٤	٣٣٣,٨٢٩,٥٢١	١٨٩,١٨٨,٧٩٣	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦
المطلوبات:					
-	-	-	-	٨٣,٠٣٤	٨٣,٠٣٤
١٦,٦٣٣,٠٢٤	٥٨٩,٦٦٦	٥٦٠,٧٩٦	١١٥,٨١١,١٨٣	١٣٣,٥٩٤,٥٩٩	١٣٣,٥٩٤,٥٩٩
-	٢٢٤,٦١٤	-	-	-	٢٢٤,٦١٤
-	٤٤٢,٠٥٣	-	١٨,١١٢,٨٩١	١٨,٥٥٤,٩٤٤	١٨,٥٥٤,٩٤٤
١٦,٦٣٣,٠٢٤	١,٢٦٦,٣٣٣	٥٦٠,٧٩٦	١٣٤,٠٠٧,١٠٨	١٥٢,٤٦٧,١٩١	١٥٢,٤٦٧,١٩١
(٥,٥٠٧,٦١٦)	(٣٧١,١٨٩)	٣٣٣,٩٧١,٧٩٥	٥٥,١٨١,٦٨٥	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

ج- فجوة معدلات الربح (تتمة)

القيمة التقديرية	عناصر بدون ربح	أكثر من سنة	من ٣ أشهر إلى سنة	نهاية ٣ شهر	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
					٢٠٢٤
					الموجودات:
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٠٨,٢١٧	١٨,٦٣٨,٢١٧	-	-	٩,١٧٠,٠٠٠	أرصدة لدى المصارف - صافي
٧,٤٦٦,٥٥١	-	٦,٠٨٥,٦٤٦	٦٢٨,٣١٩	٤١٢,٥٨٦	مدينو تمويل، بالعملي
					استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة
١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣	-	-	-	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
					استثمارات محفظة بها لغرض غير المتاجرة
٢٣٩,١٣٤,٩٣٧	-	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٥,٨٧٨,٦٢٥	بالتكلفة المستندة بالعملي
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	الاستثمار في شركة تابعة
					ممتلكات ومعدات وحق استخدام
٥,٩٢٢,٤٦٧	٥,٩٢٢,٤٦٧	-	-	-	الموجودات، صافي
٦,٥٠٠,٠٩٦	٦,٥٠٠,٠٩٦	-	-	-	موجودات أخرى، صافي
٥٢٤,٠٦١,٤٢٧	١٧٧,٥٣٠,٦٣٩	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	٨٦,٨٠٦,٩٤٤	١٥,٤٦١,٢١١	مجموع الموجودات
					المطلوبات:
١,٠٢٢,٩٧٥	١,٠٢٢,٩٧٥	-	-	-	ودائع المصارف
١٥١,٩٦٦,٤٧٧	١٣٣,٦٦٦,٤٧٧	-	١٨,٢٤٠,٠٠٠	-	ودائع اتصال وأشباه حقوق الملكية
٢,٠٣٧,٨٩٤	٢,٠٣٧,٨٩٤	-	-	-	مخصص مخرية النقل
٢٣,٣٤٧,٨٠٧	٢٣,٣٤٧,٨٠٧	-	-	-	مطلوبات أخرى
١٧٨,٤٤٦,١٥٣	١٦٠,١٠٦,١٥٣	-	١٨,٢٤٠,٠٠٠	-	مجموع المطلوبات
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	١٧٧,٤٩٤,٤٨٦	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	٦٨,٤٦٦,٩٤٤	١٥,٤٦١,٢١١	فجوة معدلات الربح

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

د- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يمتلك المصرف صافي تعرض كبير تجاه الدولار الأمريكي. بناءً على العملات الأجنبية في الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤، وبالتالي فإن حساسية قائمة الدخل الشامل الآخر المنفصلة للمصرف تجاه التغير المعقول في سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي كبيرة. فيما يلي جدول يبين الحساسية تجاه التغير المعقول في أسعار الصرف، مع كل المتغيرات الأخرى الثابتة، أرباح المصرف قبل الضريبة الناتجة من قيمة الموجودات والمطلوبات النقدية، والتأثير على حقوق المساهمين هو نفس الأثر على الربح قبل الضريبة.

التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الأثر على الربح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
	زيادة / (انخفاض)	زيادة / (انخفاض)
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٪١٠+	٥,٦٦١,٨٤٦	٣,٩٤٢,٥٩٠
٪١٠-	(٥,٦٦١,٨٤٦)	(٣,٩٤٢,٥٩٠)

هـ - مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تشأ مخاطر أسعار الأسهم من التقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. إن معظم الأصول المالية للمصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إن تأثير الزيادة أو النقصان بنسبة ١٠٪ في هذه الأسهم سينتج عنه ١٥٨,٧٣٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٢,٨٨٤ ألف دينار عراقي) زيادة أو نقصان في احتياطي القيمة العادلة.

و- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تشأ مخاطر السيولة بسبب احتمالية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته بالسداد عند الاستحقاق في إطار كل من الظروف العادية والحرجة، ولتحد من هذا الخطر، تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وأدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى تبني سياسة إدارة الأصول من خلال مراقبة التشفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي.

يمتلك المصرف سيولة قوية مدعومة بقاعدة قوية من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ المصرف باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي. تتكون صافي الموجودات السائلة من النقد، الودائع قصيرة الأجل وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. مطروحاً منها ودائع المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للمسلة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

ويخصص الجدول التالي قائمة استحقاق المتوقع للموجودات ومطلوبات المصرف. لقد تم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها.

٢٠٢٥	لغاية ٣ شهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
١١٢,٠٤٣,٥٠٤	-	-	-	-	-	١١٢,٠٤٣,٥٠٤
١٩,٢٦٨,٢١٩	-	-	-	-	-	١٩,٢٦٨,٢١٩
٣٩٦,٥٠٤	٢٩٧,٣٨١	٥٩٤,٧٦٣	٥,٨٤٨,٥٠٠	-	-	٧,١٣٧,١٥٢
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
٢,٠١٢,٥٠٠	-	-	-	-	-	٢,٠١٢,٥٠٠
١٨٦,٧٢٠,٧٣١	٢٩٧,٣٨١	٥,٠٨٧,٣٠٢	٢٢٣,٨٣٥,٢٢١	٩,١٠٠,٥٢١	-	٢٣٥,٠٢٨,٨٦٦
المطلوبات:						
٨٣,٠٣٤	-	-	-	-	-	٨٣,٠٣٤
١٦,١٣٣,٠٢٤	٥٨٦,٦٦٦	-	٥٦٠,٧٢٦	-	١١٢,٨١١,١٨٣	١٣٥,٥٩٤,٥٩٩
-	٢٢٤,٦١٤	-	-	-	-	٢٢٤,٦١٤
٤,٨٢٦,٠٢٤	٢,٦٦٩,٦٢٤	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٤١٤,١٣٥	-	-	١٨,٥٥٤,٩٤٤
٢١,٥٢٢,٠٨٣	٣,٤٩٣,٩٢٤	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٩٧٤,١٦١	-	١١٢,٨١١,١٨٣	١٥٢,٤٦٧,١٩١
٦٦٥,١٧٨,٦٤٨	(٢,١٩٦,٥٥٣)	(٥٥٧,٤٢٨)	٣٢٧,٨٥٧,٦٦٠	(١٠٦,٧١٠,٦٥٢)	-	٣٨٢,٥٧١,٢٧٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	بنوك تاريخ استحقاق	أكثر من ١٢ شهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	لغاية ٣ أشهر	٢٠٢٤
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٤٤,٨٢٦,٦٦٦	-	-	-	-	١٤٤,٨٢٦,٦٦٦	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٠٨,٢١٧	-	-	-	-	٢٧,٨٠٨,٢١٧	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,٤٢٦,٥٥١	-	٦,٠٨٥,٦٤٦	٦١٨,٧٧٩	٣٠٩,٤٤٠	٤١٢,٥٨٩	مديان تمويل، بالصافي
-	-	-	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣	-	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة والتكلفة المستردة، بالصافي
٣٣٩,١٣٤,٢٣٧	-	٢٤٨,١٧٦,٩٤٧	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	-	٨,٨٧٨,٦٢٥	الاستثمارات في شركة تابعة
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وفق استخدام الموجودات، صافي
٥,٩٢٢,٤٦٧	-	٥,٩٢٢,٤٦٧	-	-	-	موجودات أخرى، صافي
٦,٥٠٠,٠٢٦	-	-	٥,٨٥٨,٦٢٧	٣٤٢,٢٤٧	٢٩٦,١٤٢	مجموع الموجودات
٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	١,٦٤٨,٣١٣	٢٦٠,١٨٥,٦٠٠	٩٢,٣٥٦,٦٤١	١٥٤,٦٨٧	١٧٩,٢١٧,١٨٩	
١,٠٩٣,٩٧٥	-	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥	ودائع المصارف
١٥١,٤٦٦,٤٧٧	-	٤٢٠,٣٧٦	١٨,٤٦٨,٧٥٨	١٢٥,٣٠٣	١٣٩,٩٥٢,٠٤٠	ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية
٢,٠٣٧,٨٩٤	-	-	-	٢,٠٣٧,٨٩٤	-	مخصص خسارة السجل
٢٣,٢٤٧,٨٠٧	-	٨,٠٢٨,٧١٤	٦٠,٦٣٠,٠٢٤	١,٩٧٩,٣١١	٣,٤٠٩,٧٥٨	مطلوبات أخرى
١٧٨,٤٤٦,١٥٣	-	٨,٤٤٩,٠٩٠	٢٩,٠٩٨,٧٨٢	٣,٤٤٢,٥٠٨	١٣٧,٤٥٥,٧٧٣	مجموع المطلوبات
٢٥٥,١١٥,٢٧٤	١,٦٤٨,٣١٣	٢٥١,٧٢٦,٠١٠	٦٣,٢٥٧,٣٥٩	(٢,٧٨٧,٨٢١)	٤٦,٧٦١,٤١٣	صافي السيولة

ز- مخاطر البلد

وهي المخاطر التي تنشأ داخل البلد والتي قد تؤثر على المصرف بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المصرف، أو بصورة غير مباشرة من خلال أضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف. بشكل عام، تتعلق هذه الأحداث، ولكن لا تقتصر على: الأحداث السيادية مثل التخلف عن النفع أو إعادة الهيكلة، الأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها، الغرور التي تفرض على حركة العملة، تحويل العملة خارج نطاق السوق، أحداث دينية، و تأثيرات اقتصادية من أحداث أخرى مثل أحداث سياسية مباشرة أو اضطرابات إقليمية، أزمات العملة، والكوارث الطبيعية.

ح- مخاطر التشغيل

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تعطل الضوابط على العمل بشكل فعال، يمكن لمخاطر التشغيل الضرر بسمعة المصرف أو تداعيات قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا يمكن للمصرف يتوقع القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكنه يسعى لإدارة هذه المخاطر من خلال إطار مراقبة والرصد والاستجابة للمخاطر المحتملة. وتشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، والوصول والتفويض وإجراءات التسوية وتوعية الموظفين وعمليات التقييم.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

ط- تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف أنشطته في العراق. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

٣٢. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية، فإن إدارة المصرف تقوم بتوزيع الأعمال الى ثلاث قطاعات رئيسية كما يلي:

- الخدمات المصرفية للأفراد: حيث يقوم المصرف بأستلام الودائع من الزبائن، وتوفير قروض مختلفة، سحب على المكشوف، بطاقات ائتمانية، وتسهيلات التمويل المالي.
- الخدمات المصرفية للشركات: يتولى المصرف بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- أعمال الخزينة: يقوم المصرف بتقديم الخدمات في أسواق المال والتجارة والصيرفة، فضلاً عن إدارة عمليات التمويل للمصرف عن طريق استخدام أنون الخزينة والسندات الحكومية والاعتمادات مع المصارف الأخرى، من خلال الأعمال المصرفية التجارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تقديم معلومات قطاعه الرئيسي:

المجموع					
٢٠٢٤	٢٠٢٥	الخزينة والاستثمار	المؤسسات	الأفراد	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الشنانير)	(بآلاف الشنانير)	(بآلاف الشنانير)	(بآلاف الشنانير)	(بآلاف الشنانير)	
٥٨,٨٨٦,٧٠٤	٤٩,٦٥١,٠٥٩	٤٥,١٩٧,٠٦٥	١,٩٧٠,٣٤٣	٢,٤٨٣,٧٥١	إجمالي الإيرادات
					صافي (مخصص) استرداد مخصص الخسائر
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	(١,٩٦٤,٤٦٣)	(١,٣٨٩,٣٣٣)	٢٥٥,١٨٢	الائتمانية
٥٩,٥٠٥,٠٧٠	٤٧,٨٠٢,٨٤٦	٤٣,٢٣٢,٦٠٢	١,٨٣١,٣١٠	٢,٧٣٨,٩٣١	نتائج أعمال القطاع
(١٩,٣٤١,٢٧٤)	(٢٠,٥٤٩,٧٧٤)	(١٧,٤٩٦,٥٧٠)	(١,٥٨٨,٧٧١)	(١,٤٦٤,٤٣٣)	مصاريف غير موزعة
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢	٢٥,٧٣٦,٠٣٢	٢٤٢,٥٣٩	١,٢٧٤,٥٠١	الربح قبل الضريبة
(٢,٠٣٧,١١٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	-	-	ضريبة الدخل
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢	٢٥,٥٠٢,٢٠٢	٢٤٢,٥٣٩	١,٢٧٤,٥٠١	صافي ربح السنة
معلومات أخرى					
٥٢١,٦٣٨,٩٣١	٥١٨,٢٥٠,٢٠٢	٥١٠,٩٤٢,٣٨٣	٣٦١,٤٠٦	٦,٩٤٦,٤١٣	موجودات موزعة
١٢,٤٢٢,٤٩٣	١٦,٧٨٨,٦٦٤	١٠,١٢٤,٨٧٥	-	٦,٧٦٣,٧٨٩	موجودات غير موزعة
٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦	٥٢١,٠٦٧,٢٥٨	٣٦١,٤٠٦	١٣,٧١٠,٢٠٢	مجموع الموجودات
١٥٣,٠٦٠,٤٥٢	١٣٣,١٧٧,٦٣٣	١,٤٨٠,٨٢٥	١٠٠,٧٨٩,٢٢٩	٣١,٤٠٧,٥٧٩	مطلوبات موزعة
٢٥,٣٨٥,٧٠١	١٨,٧٨٩,٥٥٨	١٨,٠٨٦,٣٨٣	٤٥٣,٠٦٠	٢٥٥,١١٥	مطلوبات غير موزعة
١٧٨,٤٤٦,١٥٣	١٥٢,٤٦٧,١٩١	١٩,٥٦٢,٢٠٨	١٠١,٢٤٢,٢٨٩	٣١,٦٦٢,٦٩٤	مجموع المطلوبات
٢,٠٣١,١٤٩	١,٨٢٨,٢٠٣				نفقات رأسمالية
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٦٧,٢٤٥				إئتمانات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٢. التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف التشغيلية ، الموجودات والمطلوبات حسب القطاع الجغرافي:

٢٠٢٥	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٤٨,٩٤٧,١٦٥	٧٠٣,٨٩٤	٤٩,٦٥١,٠٥٩
مجموع الموجودات	٤٦٥,٨٤٧,٨٠٩	٦٩,١٩٦,٠٥٧	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦
مجموع المطلوبات واشياء حقوق الملكية	١٤٩,٣٨٢,٦٥٩	٣,٠٨٤,٥٣٢	١٥٢,٤٦٧,١٩١
٢٠٢٤	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٥٧,٩٨١,٢٥٨	٩٠٥,٤٤٦	٥٨,٨٨٦,٧٠٤
مجموع الموجودات	٥٠٦,٣٣١,٢٨٤	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٥٣٤,٠٦١,٤٢٧
مجموع المطلوبات واشياء حقوق الملكية	١٧١,٤٣٣,٧٦٢	٧,٠١٢,٣٩١	١٧٨,٤٤٦,١٥٣

٣٣. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته، وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقاً للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٣٥,١ مليار دينار بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٥ ليصبح ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٣. إدارة رأس المال (تتمة)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	
٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	رأس المال الأساسي
٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٩,٦٩٧,٣٨٨	رأس المال المدفوع
٤٠١,٥٥٧	٥٧٠,٥٥٠	الاحتياطي القانوني
٣٥,٧١٨,٢٥٣	٢٤,٧٠٣,٧٣٧	الاحتياطيات الأخرى
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥	الأرباح المدورة
		مجموع رأس المال الأساسي
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	رأس المال المساند
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	مخصصات عامة
٣٥٥,٨٠٢,٧٠١	٣٨٢,٦٧٩,٩٤٢	مجموع رأس المال المساند
١٩٨,٦٥٠,٣٢٩	٣٠٩,٤٨٢,٠٨١	مجموع رأس المال الأساسي والمساند
٪١٧٩,١	٪١٢٣,٦	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة
		كفاية رأس المال % *

* تم احتساب كفاية رأس المال للمصرف طبقاً لإرشادات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو ١٢,٥ ٪ (٢٠٢٤ : ١٢,٥ ٪). إن كفاية رأس المال للمصرف هي ١٢٣,٦ ٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ : ١٧٩,١ ٪).

٣٤. ارتباطات والتزامات محتملة

أن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	دينار عراقي (بآلاف الدراهم)	
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٥. القضايا

هناك عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة على المصرف ضمن النشاط الطبيعي للمصرف ومن أجل التحوط فإن إدارة المصرف تعتقد أن المخصصات المسجلة مقابل هذه القضايا كافية.

٣٦. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع زبائن المصرف (ما عدا ودائع المصارف، الودائع الحكومية والتأمينات) بموجب نظام حماية الودائع رقم ٣ لسنة ٢٠١٦. يغطي هذا النظام ودائع الزبائن المؤهلة بنسبة ٥١٪ لأية مبالغ أقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي و ٢٥٪ لأية مبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي سيتم دفعها من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع. يتم دفع مساهمة شهرية من قبل المصرف على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي حسب هذا النظام.

٣٧. التغيرات الناتجة عن التحول إلى معايير أبوفي للمحاسبة المالية

لم يكن للأنقال إلى معايير أبوفي للمحاسبة المالية تأثير جوهري على القوائم المالية باستثناء التغير في تصنيف بعض الأرصدة ضمن البنود ادناه، إن إعادة التصنيف لا تؤثر على أرباح أو حقوق الملكية للسنة السابقة فيما يلي تفاصيل هذه التصنيفات:

طريقة عرض قائمة المركز المالية:

- إعادة تسمية بند "تسهيلات التمانية مباشرة، صافي" إلى "مدينو تمويل، صافي"
- إعادة تسمية بند "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" إلى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية"
- إعادة تسمية بند "موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي" إلى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستغدة، بالصافي"
- اثبات ائشاء حقوق الملكية في قائمة المركز المالي والتي تم اثباتها سابقاً ضمن المطلوبات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وعليه تم إعادة تصنيف مبلغ ٤٦,٠٩٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥.

١ كانون الثاني ٢٠٢٥		١ كانون الثاني ٢٠٢٥	
بعد التعديل	التعديلات	قبل التعديل	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
١٠٥,٢١٤,٥٠٣	(٤٦,٠٩٠,٠٠٠)	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	ودائع العملاء
٤٦,٠٩٠,٠٠٠	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	-	أشياء حقوق الملكية
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	

٣٧. التغيرات الناتجة عن التحول إلى معايير أبوفي للمحاسبة المالية (تتمة)

طريقة عرض قائمة الدخل:

قام المصرف خلال السنة بتغيير طريقة عرض قائمة الدخل بالتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١) " العرض العام والإفصاح في القوائم المالية "، نتج عن هذا التغيير عدة تعديلات لتصنيفات بعض البنود في قائمة الدخل. تم تعديل طريقة العرض لأرقام المقارنة مع التعديلات المطبقة للفترة الحالية.

قام المصرف بتطبيق هذه التعديلات للتحسين من جودة المعلومات المفصح عنها، حيث لم يكن لها أي أثر على صافي الربح أو حقوق الملكية. من أجل الالتزام بإظهار بيان الربح أو الخسارة وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ تم تطبيق التعديلات التالية:

- إعادة تسمية بند "إيرادات الفوائد" إلى "دخل تمويل ودخل مشابه"
- إعادة تسمية بند "مصروفات الفوائد" إلى "تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة"
- إثبات بند "صافي التوزيع إلى أشياء حقوق الملكية" في قائمة الدخل

قائمة التدفقات النقدية:

لم يكن هنالك أي أثر على قائمة التدفقات النقدية باستثناء التغير في المسميات المذكورة أعلاه.

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشياء حقوق الملكية:

تم استحداث قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشياء حقوق الملكية للقوائم المالية للمصرف وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١.

٣٨. أحداث لاحقة

شهدت بعض مناطق الشرق الأوسط تصاعداً في التوترات الجيوسياسية بعد تاريخ القوائم المالية. ونظراً إلى أن هذه التطورات نشأت بعد نهاية السنة المالية، فقد تم تقييمها كأحداث غير معتلة. وبناء عليه، لم يتم إجراء أي تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، والتي تعكس الأوضاع القائمة في ذلك التاريخ. وقد قام المصرف بتقييم الآثار المحتملة لهذه الأحداث على عملياته ومركزه المالي وأدائه. واستناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، بما في ذلك استمرار الأنشطة الأساسية للأعمال، فإنه لا يمكن عملياً تقدير الأثر المالي الكامل لهذه الأحداث غير المعتلة على الفترات المستقبلية بشكل موثوق